التنمية الاقتصادية في الإسلام

دكتور
يوسف ابراهيم يوسف
أستاذ الاقتصاد الإسلامى
بجامعة قطر

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧

مقدمة

لايختلف اثنان في عالم اليوم ، على أن تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامى، والذى يمثل أكبر رقعة من العالم المتخلف، أمر حيوى إلى أبعد حد، بل لانبالغ- إذا استخدمنا التعبير الذى تهرأ من كثرة استخدامه - فقلنا: إن تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم ، مسئلة حياة أو موت ، فإن نجح العالم الإسلامي في اكتشاف طريق ينتهي بالتقدم الاقتصادى فقد كتبت له الحياة وإن ضلها فقد تودع منه.

وطريق التنمية هذا، هو المنهج الذى يمكن أن يسيرعليه هذا العالم صوب التقدم . وإذا رنا المرء بعين فكره نحو المناهج الإنمائية التى تتنازع الساحة الفكرية في العالم الثالث أجمع ، والعالم الإسلامي بالذات، وجد أن هذا الفكر قد ضيق على نفسه مجال اجتهاده حتى ليكاد ان يصاب بالعقم الفكرى ، فهو ينطلق من مقولة مؤداها« أن الموجود من مناهج التنمية هو مايمكن إيجاده »، ومن ثم فليس هناك مناهج يمكن استخدامهالتحقيق التنمية الاقتصادية غير المنهج الاشتراكى أو المنهج الرأسمالى . وهو بهذا قد حكم على نفسه بالتردد بين المنهجين مستجيرا من رمضاء أحدهما بنيران الآخر، فإذا طبق المنهج الرأسمالى ، وتبين بعد فترة أنه يقبض من ثمار التنمية على الهواء ، وخاب أمله فيه، اتجه صوب المنهج الاشتراكى ، ليس بناء على اختيار واع ، وإنما حنقا من فشل الرأسمالية لديه، ولو فكر قليلا لأدرك أن الرأسمالية التى فشلت لديه قد نجحت في مواطنها، ومن ثم فنجاح منهج إنمائي في منطقة من المناطق، لايقوم شاهدا على إمكانية نجاح نفس المنهج في منطقة أخرى.

والعالم الإسلامى في الحالتين يشاهد تناقض المنهجين مع مبادئه وقيمه وشخصيته التاريخية ، فيحاول أن يكره تلك المناهج على أن تتلاءم معها

فلاتستقيم له المحاولة، لأنه بهايدخل روحا إسلامية في جسم غريب ترفضه ويرفضها، فلا الرأسمالية بمتفقة مع الإسلام، ولا الاشتراكية بمؤتلفة معه.

وما كان العالم الإسلامي ليقع في هذه الورطة لولا المقولة السابقة التى سيطرت على مفكريه إلا من عصم الله، فما المناهج الاقتصادية إلا محاولات من جانب الإنسان لحل المشكلة الاقتصادية التى تواجهه بالطريقة التى تتفق والظروف الاقتصادية والنفسية والتاريخية التى تحيط به. وهذان المنهجان ثمرات للفكر البشري، واستجابة لمثل هذه الظروف التى وجدت في المجتمعات الأوربية، وما عقم الفكر البشرى، ولم تختزل المجتمعات في النمط الأوربي، فكيف نسلم باستقطاب المنهجين للفكر في العالم الإسلامي؟

إن مقتضى اختلاف الظروف المحيطة بالإنسان المسلم، عن الظروف التى أحاطت بالإنسان الأوربى عند نشأة المنهجين، يقتضي اختلاف المنهج الذى يمكن أن تتحقق به التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامى، وأن يكون المنهج المطلوب مشتقا من بيئة هذا العالم وثقافته، قادرا على أن يجند طاقات جماهيره، باتفاقه مع القيم والمبادئ التى تومن بها هذه الجماهير.

وإذا كنا لانقصد من الكشف عن هذا المنهج المعالجة الذهنية من غير هدف يعود علينا. حيث إن المصطفي ﷺ قد استعاذ من علم لاينفع، فإن مضمون الكشف عنه هو تطبيقه، وتطبيقه في نظرنا لايكون إلا من خلال حركة شاملة لإعادة الإسلام إلى دنيا المسلمين، وإعادة المسلمين إلى حوزة الإسلام. وبعبارة أكثر وضوحا فإن تطبيق هذا المنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن ثم فإن محاولتناهذه تحمل في طياتها دعوة صريحة لتطبيق الإسلام، وتمكين شريعته في واقع المسلمين، وأن يكون مدخلنا إلى ذلك من مجال تحقيق التنمية الاقتصادية.

إننا نتصدى لدراسة قضية التخلف في العالم الإسلامي، لافي نطاقها الاقتصادى الضيق ، الذى درجت الكتابات على تبنيه مدخلا لدراسة التخلف والتنمية ، ذلك أن هذا المدخل يجعل الحل المقدم للمشكلة غير كامل ، بل هو حل مبتسر، يعالج جانبا من الحياة لا يمكن فصله عن غيره من الجوانب قط، وبخاصة عندما ينتهي هذا المدخل إلى ربط حلوله بالحصول على رأس المال الأجنبي، بحيث إن قدم رأس المال هذا، كان قدومه تورطاسياسيا، وإن أبى كان غيابه معطلا للمسيرة.

إننا نعرض المشكلة وننظر إليها ونقدم حلولها من إطارها الأوسع ، الذى ينظر إلى التخلف كصفة لصيقة بالإنسان وبما هو عليه من قيم ، فيربط المشكلة بجذورها الاجتماعية والثقافية العميقة ، ويجعل حلها رهنا ببناء الإنسان قبل بناء المصانع ، وبإصلاح نفسيته قبل استصلاح الأراضى ، وبإعادة الثقة في النفس إليه قبل حبك الخطط. كماننظراليهاكنظام سياسي وعقائدي ، يجعل العدل والاستقرار ورضا الشعب عن نظام الحكم، شروطا جوهرية يجب عل المنهج الانمائي أن يتضمن مقولات إيجابية بخصوصها، ويجعل من سيادة العقيدة حصن جميع الإجراءات المتخذة ومناطها ومنطلقاتها، كما هو شأن كل التجارب الإنمائية الناجحة على ظهر الأرض.

من هذاالإطار ننظر إلى المشكلة ونقدم حلولهاوفقا للعقيدة والشريعة الإسلامية وما توحيان به في هذا المجال. وبناء عليه فإن منهج الدراسة قد قام على :

١- اعتبار العقيدة الإسلامية منطلقا جوهريالوضع المنهج الإسلامى موضع التطبيق ، بمايعنيه من أن تكون المثل العليا في بناء الفرد، وفي استلهام الأهداف، هى المثل الإسلامية التى ترسيها عقيدة الإسلام .

٢- اعتبار الشريعة الإسلامية وتطبيقها في نواحي الحياة منطلقا جوهريا - يستتبع المنطلق الأول- لوضع المنهج الإسلامي موضع التطبيق ، فليس هذا المنهج إلا تطبيق الشريعة الإسلامية.

إن منهج التنمية الإسلامي يتصف - بناء على ذلك - بمايلى:

١- يركز علي صفات جوهرية بجب أن تتوفر في البشر الذين يكل إليهم مهمة تحقيقه على وجه الأرض ، وهى صفات تطلبها الشريعة الإسلامية من كل فرد ، ومن ثم فإن أولى ملامح المنهج الإسلامي لتحقيق العمارة ، هي تربية الأفراد في العالم الإسلامي علي قيم الإسلام.

٢- يركز على تدعيم الملكية الفردية وعدم طغيان الملكية العامة عليها ، ومن ثم يوجب إقامة توازن بين نوعي الملكية في التشريع الإسلامي، الملكية العامة والملكية الخاصة، أي أن هذا المنهج يقوم- بخصوص الملكية - على نظام الملكية المزدوجة ، وليس الملكية ذات الشكل الواحد.

٣- يركز على دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن ثم تكون إحدى ملامح المنهج الإسلامي في تحقيق العمارة ، تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، وقيامها بدور إيجابى في تحقيق العمارة.

٤-يتخذ من « حد الكفاية » مؤشراً على تحقيق العمارة، فإذا كان المجتمع يحقق لكل فرد « حد الكفاية » بمفهومه الإسلامي ، فإنه يكون مجتمعا قد حقق االعمارة، وإلا يكون مجتمعا متخلفا. هذا هو المؤشر الذى يقيس به الفكر الإسلامى ، مدى ايغال المجتمع في ميدان العمارة والعمران.

ومن ثم فإن « حد الكفاية » يحتل مكانة كبرى في منهج الإسلام لتحقيق العمارة، حيث يتخذ منه مؤشرا ومن تحقيقه أداة لتحقيق العمارة ، أي أن المنهج

يقوم على بذل الجهود الرامية لتحقيق « حد الكفاية » وتلك الجهود هى جهوده لتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية.

ونستطيع أن نلخص ملامح المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية في كلمات قليلة هي:

١- بناء الإنسان الذى يمثل عصب العمارة على القيم التى تمكنه من البذل والعطاء لها، وعلى التضامن والإخاء الإسلامى ، في ظل سيادة المذهب الإسلامي وحكمه للحياة.

٢-تنظيم الملكية بما يجعل منها أداة تنموية تتضافرفيها الملكية الخاصة مع الملكية العامة لتحقيق العمارة.

٣- تدخل الدولة وقيامها بدورإيجابي في تحقيق العمارة

٤- اتخاذ مفهوم « حد الكفاية » مؤشرا إنمائيا، إلى جانب اتخاذ وسائل تحقيقه وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

هذه هى ملامح المنهج الاسلامي الذى يعيش نظريا وعقانديا في ضمير كل مسلم، والذى يكسر به الفكر الإسلامي الاستقطاب القائم بين المناهج المتصارعة على ساحة الفكر التنموي، في العالم الإسلامي اليوم.

وسنتناول هذا المنهج بالدراسة من شتى جوانبه وعلى ضوئه ستكون دراستنا لشتى موضوعات التنمية الاقتصادية.

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل

د. يوسف إبراهيم يوسف

الباب الأول

مفاهيم إنمائية إسلامية

الباب الأول
مفاهيم إنمائية إسلامية

تمهيد

قبل عرض المنهج الإسلامي في التنمية يحسن أن نقوم بتحديد بعض المفاهيم التى يجب الوقوف عليها قبل الحديث عن هذا المنهج، وأهم مايعنينا هو أن نحدد هدف التنمية ومفهومها، ثم نبين مكانتها فى الفكر الإسلامي ، والمصطلحات المستخدمة في دراستها. وهذا ماسنقف عليه في فصول هذا الباب.

الفصل الأول
مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

إن مفهوم التنمية في الفكر الوضعي يدوركله تقريبا حول فكرة زيادة الدخل الفردي في المتوسط[١] ، حيث يقتصر بعض المفكرين على هذا، ويضيف البعض الآخر شرط توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلا أو التى ينتظر إنشاؤها فيما بعد [٢] حتى أولئك الذين يربطون فكرة النمو الاقتصادي بفكرة القضاء على الفقر في المجتمع ، يستخدمون فكرة زيادة الدخل الفردى في المتوسط ،كمقياس يثبتون به ارتفاع مستوي المعيشة ونقص الفقر.

أماالكتاب الماركسيون فيفهمون التنمية على أنها القضاء على الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية ، بما تعنيه من قضاء على الطبقات [٣] ثم يشاركون من بعد فى الحديث عن نمو الدخل الفردي في المتوسط . فكأن زيادة الدخل الفردي في المتوسط ، هي القاسم المشترك بين مفاهيم التنمية التى يتبناها الفكر الحديث.

فماهو موقف الإسلام من هذه الفكرة؟ وماهو مفهوم التنمية بالتالى؟

إن مفهوم الدخل الفردى في المتوسط ، طالما أنه بمعزل عن تحقيق حد الكفاية لكل إنسان في المجتمع - مفهوم لايعني شيئا في نظر الإسلام، فماذا يفيد الفقيرمن عيشة فى دولة متوسط دخل الفرد فيها آلاف الجنيهات... إذا كان لايصل إليه من هذه الآلاف شئ ؟ إنه ربما كان معدما ،وهو يعيش في أغنى المجتمعات، كما هو حال البعض في الولايات المتحدة[٤] . إن الذى يهم الفرد هو

---

(١) انظر استعراضاً لهذه المفاهيم عند د. صلاح نامق ، محددات التنمية الاقتصادية ،دار النهضة سنة ١٩٧١ ص ٢١ ومابعدها.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢.

(٣) المرجع السابق ص ٣٠-٣٢.

(٤) هيلبرونر-كيف نبنى المجتمع الاقتصادى- مرجع سابق ،ص ١٥.

مايصل إليه فعلا من الدخل القومى ، وليس نصيبه في قسمة حسابية ، يسمع عنهاولا يرى منها شيئا ، الذي يهم الفرد هو مايتمتع به من سلع وخدمات حقيقية. فإذا توفر لكل فرد منها قدر مناسب كان المجتمع غنيا . ذلك أن المجتمع ليس إلا مجموع الأفراد ، ومن ثم فإن مفهوم زيادة الدخل الفردي في المتوسط ، الناتجة عن زيادة الدخل القومي بنسبة تربو علي معدل الزيادة السكانية ، تلك التي ولع بها الفكر الحديث ، ليست مقياسا صحيحا ، ولامؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي.

ومن ثم فإن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي يختلف عن مفهومها في الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي معا.

إن مفهوم التنميـة الاقتصادية في الفكرالإسلامي يعني القضاء على الأسباب التى تودى إلي حدوث المشكلة الاقتصادية، والمشكلة في الفكر الإسلامي تنشأ من أمرين:

١- القصور في استخدام الموارد الممنوحة من الله.

٢- سوء توزيع الناتج بين المواطنين. أما ندرة الموارد ولا نهائية الرغبات، ، فإن الفكر الإسلامى لايعترف بهما ، فالموارد في الأرض مقدر كفايتها للبشر، والرغبات كُلف الإنسان بعدم الخضوع لها ، وسلوك طريق يتمثل في عدم الإسراف أو التقتير ، ومن ثم التوسط في الاستهلاك، مهماكانت الإمكانات تسمح به. ولنلاحظ أن الإسلام يحرم على من يتوضأ من عرض البحر أن يسرف في استخدام المياه ، برغم أن البحر ليس قليل المياه ، كما أنه لن ينقص مهما أسرف المتوضئ.

وعلى هذا فإن المشكلة الاقتصادية تقبل الحل في الإسلام ، وحلها يعنى

القضاء على السببين السابقين اللذين تنشأ منهما.

فكأن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تعني قيام المجتمع باستخدام الموارد التي وضعها الله تعالى تحت تصرفه ، أفضل استخدام ممكن ، في ظل المعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع الناتج بما يحقق « حد الكفاية » المتناسب مع حجم هذا الناتج لجميع الأفراد.

فإذا تحقق هذا لمجتمع، فقد حقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الإسلامي. أما ارتباط ذلك بمتوسط معين لدخل الفرد فهذا خضوع لمفاهيم مفروضة على الدول النامية، من الدول المتقدمة اليوم، « وكثيرا ما أخضعت البلاد النامية لمفاهيم للتنمية وأنظمة للقيم صيغت إلى حد كبير في الخارج » (١) كنوع من الاستعمار الفكرى الذى تخضع له اليوم البلاد النامية كلها. وعلينا كعالم إسلامي أن نتخلى عن المفاهيم التى صيغت في الدول المختلفة عنا في ظروفها ، ولنتبن المفهوم الإسلامي للتنمية ، لينتهي بذلك الفصل القائم بين الانتاج والتوزيع- والذي تؤكده المفاهيم الأجنبية- ونؤمن طبقا لمفهومنا عن التنمية بدمج التوزيع في الانتاج، بأن يتم التوزيع من خلال الإنتاج. فالإسلام لايعالج الإنتاج مستقلا عن التوزيع، كما لايعالج التوزيع مستقلا عن الإنتاج.

إن المفهوم الإسلامي يعني إعطاء الفرد نصيبه من الدخل القومى عن طريق توفير العمل له ، حيث لايقدم بواسطة الزكاة إعانة استهلاكية ، وإنما يقدم وسائل انتاجية تجعل من آخذ الزكاة وحدة إنتاجية ، قبل أن تجعل منه وحدة استهلاكية . فتدمج الانتاج والتوزيع بصورة لاتسمح بظهور سوء التوزيع . « إن الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير ، فسياسات التوزيع يجب أن تصاغ في نمط تنظيم الانتاج » (٢) وإن معدل النمو العالي لم يكن في السابق وهو ليس الان ضمانا ضد ازدياد الفقر سوءا.

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ،ترجمة أحمد فؤاد ربيع، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ١٨٨.

(٢) المرجع السابق ص ٦٠.

وطبقا للمفهوم الإسلامي عن التنمية ، فإن المجتمع الذى يستخدم الموارد المتاحة له أفضل استخدام، ويوزع إنتاجه توزيعا عادلا ، يراعى مفهوم « حد الكفاية » ، مجتمع قد حقق التنمية الاقتصادية ، حتى ولو كان متوسط دخل الفرد فيه دون مستوى الفقر طبقا للمقاييس السائدة فى العالم الغربى أو فى الفكر الحديث.

إن الإسلام لايعرف الرأي القائل « بأن الطريق إلى المساواة آخرالأمر ، يمرينامن خلال عدم المساواة في أول الأمر » وإنمايعرف « أن الناس لايهلكون على أنصاف بطونهم » ولوحدث نقص فى السلع والخدمات « لأدخلناعلى أهل كل بيت مثلهم » كما يعرف أن عدم المساواة في ثمار التنمية كفران بنعمة الله تعالي وجحود بها« فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون »؟ [١].

وبمفهوم التنمية هذا - الاستخدام السليم للإمكانات، والتوزيع العادل للدخل القومى- حقق النظام الإسلامي أيام عمر بن عبد العزيز« حد الكفاية » لجميع الأفراد ، وقضى على الفقر نهائيا ، فلم يوجد في المجتمع مدين محتاج أو من يقبل أخذ الصدقات، فقد أغنى النظام الإسلامي جميع الناس.

وهكذا لايعرف مفهوم التنمية الإسلامي التركيز على مفهوم الناتج الإجمالى أو الناتج الفردى في المتوسط ، وإنما يعرف مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية - توفر « حد الكفاية » لكل فرد في المجتمع.

إن معيارالحكم في الاقتصاد الإسلامي على أي بلد ليس هو بمقدار مايملك من ثروة مادية أو بشرية ، ولاهو بمقدار مايخص كل فرد من الدخل القومى، وإنما هو بالحد الأدنى الذى يتوافر أو تضمنه الدولة لأقل أو أضعف مواطن »[٢].

(١) سورة النحل ، الآية رقم ٧١.
(٢) د. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو ،القاهرة، سنة ١٩٧٨ ص٢٩.

الفصل الثاني
هدف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

نستطيع أن نقول إن هدف التنمية في الفكر الإسلامي،يتمثل في توفير الإمكانات المادية اللازمة لإقامة المجتمع الذى يقوم بواجب الخلافة عن الله تعالى بعمارة أرضه ، أي بناء مجتمع المتقين فوقها.

إن مجتمع المتقين مجتمع يحقق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية ، والسعادة الروحية ، إذ هو مجتمع نظرية الإسلام في علاقة الإنسان بموارد الثروة، عندما يستخدم الإنسان كل طاقته من أجل تحقيق اليسرالمادي، الذى يحققه الوصول بالإنتاج إلى أعلى المستويات قياما بواجب الخلافة عن الله، وعبادة له بشكر نعمته تعالى .

فمجتمع المتقين إذاً هو مجتمع يقضى على الفقر ويتخلص منه نهائيا ، إذ هناك تناقض بين هذا المجتمع ووجود الفقر - فالتقوى هى قمة الإيمان والفقر يعدل الكفر ، فلايجتمعان « سئل النبي ﷺ عن الفقر والكفر أيعدلان ؟ فقال : نعم»[١].

فليس هناك فقير في مجتمع المتقين ، وإنما الكل فيه غني بجهوده وعمله ، أوبوصول حقه الذى فرضه الله له في موارد المجتمع إليه دون مشقة أو طلب «روى أبو سعيد وابن مسعود رضي الله عنهما قول النبي ﷺ لاقدست أمة لايعطى الضعيف فيهاحقه غير متعتع»[٢] والتعبيرالحقيقى عن إيمان مجتمع المتقين بالمساواة وعدالة التوزيع، هو تحقيق حد الكفاية لكل إنسان.

ومن ثم فإن هدف مجتمع المتقين هوالقضاء على الفقر بصورة مادية حقيقية، بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض متوسط دخل الفرد ، الذى لايعني

(١) رواه أبو داود والنسائى
(٢) رواه أبو يعلى عن أبى سعيد والطبرانى عن ابن مسعود ، الكنز الثمين ص ٦٥.

شيئا ذا مغزى ، إن نظرنا إليه نظرة موضوعية ، فربما تتمثل الزيادة في سلع ترفيـة، أو سلع ضارة بالعقل والصحة ، أو أنشطة لايقرها الإسلام. ووجود الفقرفي البلاد التي يمثل الدخل الفردى المتوسط فيها أعلى ماوصل إليه فى العالم [١]دليل على خرافة هذا المتوسط « فالهدف من القيام بالتنمية الاقتصادية في الإسلام ، طبقاالمفهوم مجتمع المتقين هو « تعمير الدنيا وإحياؤها ،وأن ينعم الجميع بخيراتها ، وليس هو التحكم أو السيطرة الاقتصادية أو استئثار فئة... بخيرات الدنيا ، كما هو الشأن في كافة النظم الاقتصادية الوضعية »[٢]

إن هناك هدفاً أعلى لمجتمع المتقين فوق الرخاء المادي الذى يوجد فى هذا المجتمع ، هو أن يكون المجتمع في سلوكه ووجوده قائما بخلافة الله تعالى، التى تعنى عبادة الله تعالى ، بتعمير الأرض وإحيائها وتسخير طاقاتها لمصلحة الإنسان ، قياما بتكليف الله تعالى بتعمير الأرض ، واتخاذ هذا التعميرطريقا إلى لقاء الله تعالى « يأيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه » [٣]

فالهدف النهائى للتنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي إذا هو : عبادة الله تعالى، وطلب رضائه بعمارة الأرض، يقول تعالى : «و ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا » [٤]. فكل إنسان له نصيب من الدنيا مكلف بعمارته وعبادة الله تعالى بسلوكه نحوه، أي أن عجُز الآية بيان لصدرها ، أي لاتنس نصيبك من الدنياأن تبتغي به وجه الله والدار الآخرة ، وإن فعل ذلك يكون قد قابل إحسان الله تعالى بالإحسان فيما جعله تحت يده من موارد أرضه «وأحسن كما أحسن الله إليك ولاتبغ الفساد فى الأرض إن الله لايحب المفسدين » [٥]هذا هو هدف التنمية في الفكر الإسلامي.

(١) انظر-هيلبرونر، كيف نبنى المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٦٥.
(٢) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادي في الإسلام،مرجع سابق ص ٦٧.
(٣) سورة الانشقاق ، الآية رقم ٦.
(٤، ٥) سورة القصص الآية رقم ٧٧.

الفصل الثالث

مكانة التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

لاتخطئ عين مطلع على الفكر الإسلامي المكانة الواضحة التى تحتلها التنمية الاقتصادية في هذا الفكر، ونستطيع أن نلم بإيجاز بهذه المكانة في السطورالتالية:

١-إن الأحكام في ظل الإسلام خمسة ، الوجوب والحرمة ، والندب والكراهة والإباحة ، والتنمية الاقتصادية وتحقيقها يتعلق بها الحكم الأول، أي الوجوب ، فماهي أدلة ذلك؟إن هدف التنمية كمابينا هو التخلص من الفقر ، والفكر الإسلامى يرى أن القضاء على الفقر واجب ، لأنه يتنافى مع الإسلام، إذ هو يعدل الكفر ولقد استعاذ المصطفى ﷺ من الفقر والكفر ، فسأله رجل : أيعدلان ؟ قال : نعم[١] . فالتخلص من التخلف ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، أمر واجب . يقول الأمام على ﷺ «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، ويقول ﷺ إن الفقر منقصة للدين»[٢] والنقص في الدين تجب ازالته. وإننا نشاهد اليوم كيف أن التخلف الاقتصادى يجعل الدول الإسلامية تقبل من العالم المتقدم ما يتعارض مع دينها، وتعيش فعلا في نقص منه ، ولاستكمال إيمانها يجب عليها أن تحقق التنمية الاقتصادية.

٢- يفهم المفسرون من قول الله تعالى « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » [٣] أن التعميروالتنمية واجب على المسلمين ، إذ أن السين والتاء فى قوله تعالى «استعمركم » تفيد الطلب ، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب »[٤].

(١) رواه أبو داود والنسائى.

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق جـ ٤ ص ٧٦.

(٣) سورة هود ، الآية رقم ٦١.

(٤) القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن ، دار الشعب ، القاهرة ، بدون تاريخ ص٣٢٨٤.

٣- يرى الفكر الإسلامي أن القيام بالتنمية الاقتصادية واجب يقتضيه التكافل بين الأجيال المسلمة، كى يترك كل جيل للذى يليه، وضعا صالحا لإقامة حياة سليمة تسهل الإضافة إليه بغير عقبات كأداة ، ترجع إلى تركه مثقلة موروثة عن جيل سابق. ويوصي النبى ﷺ ببذل الجهد والعمل حتى وإن لم يكن للشخص فائدة قريبة منه « إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أ لايقوم حتى يغرسها فليغرسها »[1]، فعلى كل جيل من أجيال المسلمين أن يحقق التنمية الاقتصادية في عصره ، ليقوم بواجب التكافل مع الأجيال التالية من الأمة . ولقد كان القيام بهذا الواجب دافع عمر بن الخطاب ﷺ عندما رفض تقسيم أراضي الفتوح على من حضر قائلا« وماذا يبقى لمن بعد » فعلى كل جيل أن يهتم بمن يأتي بعده ، اقتداء بعمربن الخطاب ﷺ ، فيحافظ على مابيده من رؤوس أموال إنتاجية من ناحية ، ويوسعها ويضيف إليها من ناحية أخرى ، وماذلك إلا تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤- ان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية رهن بتحقيق التنمية الاقتصادية، فطالما أن الفقريعشش بين الناس ، فجانب كبير من الشريعة لايمكن تطبيقه، وهذا ما يدل عليه قول عمر ﷺ عندما سأل عاملا له : ماذا تفعل إن جاءك سارق؟ قال العامل أقطع يده . فقال سيدناعمر إذْ أقطع يدك ، ياهذا إن الأيدى قد خلقت لتعمل ، فإذا لم تجد في الحلال عملا، التمست في الحرام أعمالا ، ياهذا إن الله قد استخلفنا علي عباده لنسد جوعهم ، ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها »[2].

فتنفيذ حد السرقة يتطلب إغناء الناس أولا ، بسد جوعتهم وتوفير

(١) اخرجه البخارى فى الأدب المفرد و أحمد عن أنس بن مالك.

(٢) محمد الغزالى،ظلام من الغرب، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ص ١٣٩.

كسوتهم، وإيجاد العمل المناسب لكل منهم ، فعند ذلك يمكن تنفيذ حد السرقة، الذى لم يقمه الإمام عمر أيام الرمادة ، لعدم تحقق هذه الشروط. وهكذا نرى أن تمام تطبيق الشريعة الرسلامية ، لايتحقق إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن كل ماسبق تتبين المكانة التي يحتلها تحقيق التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي.

الفصل الرابع
مصطلح التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

إن التعرف على التراث الإسلامي في الفكر الإنمائي يرينا بوضوح أن هناك مصطلحا خاصا يستخدمه المفكرو ن المسلمون ، ويعالجون قضايا التنمية داخل إطاره ، هذا المصطلح هومصطلح « العمارة ».

ويرينا أن هناك إطلاقين للعمارة ،تبعا لما تضاف إليه ، فهناك عمارة الأرض، وهناك عمارة البلاد ، وربمايستخدمهما بعض المفكرين كمترادفين، فيوسع من مدلول « عمارة الأرض » ليشمل كل مايعنيه لفظ « عمارة البلاد ».

لكن المدقق من مفكري الإسلام يستخدم كل تعبيرمنها بما يعطى مدلولا محددا يختلف عن مدلول التعبير الآخر، فالإمام على كرم الله وجهه، يستخدم تعبير « عمارة البلاد » عندمايتحدث عن تحقيق التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات التى يتكون منها المجتمع ، بينما يقصر معنى تعبير « عمارة الأرض» على إحداث التنمية داخل القطاع الزراعى، فعندما يتحدث عن العمارة كوظيفة من وظائف الدولة ويأمر عامله بتحقيقها بمصر يستخدم تعبير« عمارة البلاد » فيقول «جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها » إذ العمارة هنامطلوبة فى جميع القطاعات. وعندمايأمره بتحقيق العمارة في قطاع الزراعة، كجزء من إجراءات العمارة الشاملة ، يستخدم تعبير « عمارة الأرض» فيقول ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، «ويتابع الإمام أبو يوسف الإمام علي في التفرقة بين التعبيرين، فنراه عندما يتحدث عن أسس العمارة يستخدم تعبير « عمارة البلاد » إذ هو يضع أسس العمارة في جميع القطاعات فيقول : إن العدل وإنصاف المظلوم... تكثر به عمارة البلاد » بينمايستخدم تعبير « عمارة الأرض» عندما يتحدث عن القطاع الزراعى.

ومن ثم فإن اصطلاح « عمارة البلاد » يشمل مضمون التنمية الاقتصادية وزيادة، وهو المصطلح الذى يجب على المفكر الإسلامي أن يستخدمه ، إذ هو الذى يعبر عن المضمون الحقيقى للبناء الذى نريد إقامته ، أي بناء المجتمع من جميع النواحى بما يحقق مفهوم « مجتمع المتقين » الذى يدعو إليه الفكر الإسلامي. ذلك المجتمع الذى يتطلب تنمية القطاعات كلها زراعية وصناعية وخدمية ، في ظل مفهوم الإسلام للعمارة، ومايتضمنه من إنتاج متزايد ، وتوزيع عادل ، يكفل ضمان «حد الكفاية» لكل إنسان، والذى يقيمه الإسلام مؤشرا على تحقيق العمارة ، وبناء مجتمع المتقين. فلمفهوم العمارة إذن أبعاد اجتماعية وثقافية ودينية وحضارية لايتضمنها مفهوم التنمية الاقتصادية، الذى ربما يكون مقصورا على الجانب المادي من الحياة ، على الأقل في ظل مفهوم الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى له ، والذى نقل العالم الثالث مصطلحاته في التنمية عنهما ، ولقد كان معظم الاقتصاديين من أبناء العالم الثالث فريسة « لتلك المفاهيم » نتيجة لدراستهم في الغرب أو على ماألفه الغربيون[١].

وإننا لنرجو أن ينتشر استخدام تعبير العمارة في العالم الإسلامي عندما يستيقظ ويأخذ في نفض الفكر الإستعماري من عقل مفكريه ، ويعود إلى أصالته ومالديه من مصطلحات أكثر دقة من ذلك المصطلح، الذى لم يستقرمخترعوه على معنى محدد له حتى اليوم ، ألا وهو مصطلح التنمية الاقتصادية.

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

الباب الثانى

المنهج الإسلامى في التنمية

الباب الثاني
المنهج الإسلامي في التنمية

تمهيد

لقد منح الله الإنسان الموارد المادية ، والطاقات البشرية ، وكلفه بحسن استخدامهما وحسن توزيع ناتج هذا الإستخدام ،كي يبني الحياة الطيبة .فإذا أصيب المجتمع بمصيبة التخلف الاقتصادي فإن ذلك يعود- في المفهوم الإسلامي- إلى أحد أمرين:

(١) القصور في استخدام الموارد.

(٢) سوء توزيع الناتج.

وأول الأمرين كفران بنعمة الله تعالى، وثانيهما تظالم بين الناس ، وكلاهما محرم ، ويتناقض مع القيام بمهام الخلافة في الأرض ، قال تعالى «وآتاكم من كل ماسألتموه وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها ، إن الإنسان لظلوم كفار »[1] فالتنمية في مفهوم الإسلام ، تتمثل في قيام المجتمع باستخدام الموارد المادية والبشرية ، التى وضعهاالله تعالى تحت تصرفه ، أفضل استخدام ممكن ، في ظل المعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع الناتج بما يحقق للناس « حد الكفاية » المتناسب مع حجم الناتج ، عبادة لله تعالى وقياما بمهام الخلافة.

وانطلاقا من أن التخلف رهن بالقصور في استخدام الموارد ، وسوء توزيع الناتج، فإن الإسلام يكون قد ربط المشكلة بالإنسان، وبماهو عليه من قيم، أي ربط المشكلة بجذورها الاجتماعية والثقافية العميقة، ويكون الحل رهنا ببناء الإنسان ، وإعادة ثقته في نفسه إليه، قبل بناء المصانع واستصلاح الأراضى وحبك الخطط. ولذا فإن المنهج الإسلامي في التنمية ، لايتكون من عناصر

---

(١) سورة ابراهيم ، الآية رقم ٣٤.

اقتصادية بحتة، وإنما يضم أيضا عناصر غيراقتصادية، هي في الحقيقة أهم من العناصر الاقتصادية ذلك أن المناهج التي تتكون من عناصراقتصادية بحتة لتقفز فوق الفروق بين المجتمعات ، لتعالج موضوعا جوانبه غير الاقتصادية أكبر من جوانبه الاقتصادية ، باعتراف خبراء التنمية الاقتصادية [١] -لايمكن أن تقدم غير حلول مبتسرة ، تعالج مظاهرالداء دون أسبابه، وتعجز في النهاية عن إحراز أي نجاح ، مما يصيب المجتمعات بالاحباط واليأس من النجاح ، فيكون الإعراض عن التجاوب مع أي جهود جديدة ، وتتكون لدى المجتمعات المتخلفة حلقة أخبث من كل ماتعرف ، هى الحلقة الخبيثة لليأس. فالمنهج الإنمائي ليس إلا وصفة، لكيفية الإقلاع بالمجتمع من وهدة التخلف إلى ذرى التقدم، وهى عملية تختلف من مجتمع لمجتمع تبعا لاختلاف الظروف التى يمر بها كل مجتمع، فنحن في أمس الحاجة- مهماطال بنا التخبط - إلى منهج يجمعنا من حوله فلا يمزقنا سياسيا ولايفرقنا مذهبيا، ولايضعنا تحت السلطان الفكرى، أو الاقتصادي أو السياسي لغيرنا، منهج يستطيع أن يجعل منا منتجي حضارة نشارك بها في عالم اليوم، لامستهلكي حضارة ، نعيش علي هامش حضارة العالم المعاصر، وليس ذلك إلا المنهج الإسلامي بعناصره المختلفة الاقتصادية ، وغير الاقتصادية، والذى ستعرضه لنا الفصول التالية من هذا الباب:

(١) انظرجيرالدماير ، روبرت بولدوين، التنمية االقتصادية ، ترجمة د. يوسف صايغ ،مكتبة لبنان ١٩٦٤م جـ١ ص ٤١.

الفصل الأول
العناصر غير الإقتصادية في المنهج الإسلامي في التنمية

المبحث الأول
إعلان المجتمع الولاء لله تعالى

أول عنصر في المنهج الإسلامي في التنمية ، يتمثل في إيجاد المجتمع المسلم . فالمنهج الإسلامي لايطبق إلا في مجتمع مسلم، وليس الإسلام شعارا يرفع ، أو مادة تزين بها الدساتير ، وإنما هو الولاء لله تعالى في كل شئ ، والصدورعن شريعته في كل أمر . ومن ثم فتخليص مجتمعاتنا من الايديولوجيات التي يتوزع الناس بينها، إما جهلا بالإسلام ، وإما رفضا له ، مقدمة ضرورية لإيجاد التربة الصالحة للتقدم والنمو ، ذلك أنه لن يتقدم مجتمع ما، دون أن يجمع على أسلوب للحياة ينبعث من عقيدة، أو مذهب اجتماعي ، ولم يحدث أن تبني مجتمع مذهبا ما، ثم سمح للمذاهب المناوئة له بأن تجعل من أرضه مسرحا لنشاطها ، ومن شعبه هدفا ومن أفراده أبواقالها. إن ذلك لم يشاهد قط في مجتمع بدأ تنمية ونجح في تحقيقها.

والمجتمع الإسلامي اليوم- إلا من رحم الله- مسرح للمذاهب المختلفة تنوشه من كل جانب ، وتقسم أبناءه شيعا، هذا يتبنى الرأسمالية ويدعو إليها، وذاك يتبنى الاشتراكية ويبشر بها ، والمجتمعات تقع في قبضة هولاء مرة ، وفي قبضة الآخرين أخرى.

ولم يكن هذا الإنقسام وليد اختيار قامت به هذه البلاد ، وإنما هو مظهرلتيارات خفية من الصراع بين الأنظمة العالمية ، على السيطرة . وماللمنقسمين من دور إلا دور الدمى في مسرح العرائس يحركها من يمسك الخيط

رأسماليا كان أو اشتراكيا.

وليس من الصعب إدراك أهداف هذ الصراع، فهو - في أحد جوانبه- صراع على السيطرة على هذه المجتمعات واستغلالها لصالح الدولة صاحبة الايديولوجية ، وكما هو معروف ليست هناك ايديولجية محايدة، فكل أيديولوجية إنما تخدم مصالح من أنتجها كماقرر ذلك كارل مانهايم(١) ، وهو - في جانبه الاخر- يدور بينهما وبيننا امتدادا للصراع المسلح الذى دار بيننا وبينهم قرونا، سواء فيما عرف باسم الحروب الصليبية ، أم الحروب الاستعمارية ، أم الحروب بين الخلافة الإسلامية وروسيا القيصرية.

إن حسم هذا الصراع ، وإعلان الولاء لله ، ضرورة لتحقيق التنمية في العالم الإسلامي، فالتقدم لن يتم في ظل هذا الصراع ، ولابد من جمع الكلمة ، وتوحيد الصف ، والنزوع عن مذهب واحد هو الإسلام ، فالتنمية لن تتحقق إلا إذا تحولت الجماهيرالى قوى فاعلة ، ولن تتحول إلا بعقيدة تحركها، وليست هناك عقيدة تستطيع ذلك إلا الإسلام. ولقد جربنا الرأسمالية ففشلت ، وجربنا الاشتراكية وفشلت، ولازلنا نتردد بينهما. من فشل إلى فشل. أفليس من التعقل أن نجرب الإسلام مرة . فهو القادر على أن يجعل الأمة تعطى كل جهودها .وتوظف من أجل التقدم كل طاقاتها.

إن الولاء لله قولا وعملا، هو الخطوة الأولى من خطوات تحقيق التقدم ، فلابد أن تخلص أرض الإسلام لفكر الإسلام ، فوجود المجتمع المسلم أول شرط من شروط التمكن من تطبيق المنهج الإسلامي في التنمية.

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية جديدة للتنمية في العالم الثالث ، من أبحاث المؤتمرالثانى للاقتصاديين المصريين، دار الكتاب ، القاهرة، ص ٦٢.

المبحث الثاني
بناء الإنسان على قيم الإسلام

من المنطقي بعد الولاء لله واتخاذ شريعته مصدرا للتوجيه في المجتمع ، أن يكون بناء الإنسان على قيم الإسلام ، هو الخطوة التالية في منهج التنمية الإسلامي. فدور الإنسان في التنمية حاسم ، وبدونه لن تتحقق مهما توفرت الموارد المادية. فالمجتمعات تتقدم وتتخلف لكثير من الأسباب ، لكن رأس هذه الأسباب في الحالتين هو الإنسان ودوره، ذلك « أن مايتم من أعمال في أي مجتمع ، إنمايتم على أيدى الذين يكونون هذا المجتمع »[١] فالعنصر الجوهرى من عناصر التنمية هو الإنسان ، وأي تغيرات في الواقع الاقتصادي لابد أن يسبقها تغيير يصيب النفس الإنسانية ، فما لم يتغير المحتوى النفسي للإنسان فلن يتغير شئ في المحيط المادى، سلبا وإيجابا، وصدق الله العظيم: « إن الله لايغير مابقوم حتى يغيروا مابأنفسهم »[٢].

وعليه فإن تغيير الواقع الذى يحيط بنا من تخلف إلى تقدم ، لايكون بالبحث عن مصادر الثروة المادية والجرى وراء استيراد رأس المال ، فتلك مقومات ستتوفر تلقائياكرد فعل لما يصيب الإنسان من تغيير، ولو جمعنا أموال قارون إلى فوائض البترول ، وأعطيناها لمجتمع ينقصه الإنسان الصالح للبناء ، فلن يجديه ذلك شيئا، فالشرط الجوهرى لتحقيق التنمية إذاً ، هو شرط معنوي لامادي ، وهو توفر الإرادة التى تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضطلاع بها، ويكون ذلك بحمل الإنسان لقيم معينة ، تمنحه الإرادة والقدرة على المغالبة والتصدي للمشكلات والتغلب عليها. وعقيدة الإسلام توفر هذا الأساس، والتحلي بقيمه والتخلق باخلاقه يوفر هذه الصفات ، ولايبقى لتحقيق التقدم إلا تربية الإنسان

---

(١) بوكانان، اليس - وسائل التنمية الاقتصادية- ترجمة محمود فتحى عمر وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ص١٩١.
(٢) سورة الرعد ، الآية رقم ١١.

في مجتمعناعلى عين الإسلام.

ولكى نحقق ذلك لابد من أن يكون لنا أسلوبنا التربوي الذى يقوم بنقل هذه القيم من الوضع النظري إلى الواقع الحياتى، ويستلزم ذلك أن يتحقق لنا الاستقلال الفكرى، فهو ثمرة من ثمرات الولاء لله تعالى حتى نصنع أفكارنا بأنفسنا، فنستعيد شخصيتنا، فبدون أن نصنع أفكارنا لن يكون بمقدورنا أن نصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكنا ، ولن يبنى مجتمع مستقل بأفكار مستوردة أيا كان مصدرها[١].

والقيم الإسلامية البانية لاتقع تحت حصر، ويك في أن نشير إلى بعض منهافيمايلى:-

(١) المحافظة على الوقت ، وعدم إضاعته فيما لايفيد ، فالمسلم يعلم أنه مسئول عن كل لحظة من عمره، هل قضاها فيما يعود عليه وعلى أمته بالنفع، أم بددها فيما لاعائد له. لن تزول قدما عبد حتى يسئل عن أربع ، عن عمره فيم أفناه و وعن شبابه فيم أبلاه.. [٢]

(٢) تقدير العمل والإرتقاء به إلى درجة العبادة، وممارسته طالما لدى الإنسان قدرة عليه . إذ ليس في الإسلام سن يتوقف عندها الإنسان عن العمل ، بل إن قيام الساعة لاينبغي أن يحول بين المسلم وبين أداء عمل منتج" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليغرسها" [٣] ، ولن تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وعن علمه ماذا عمل به وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه.[٤].

(١) مالك بن نبى، إنتاج المستشرقين وأثره على الفكر الإسلامى ،مكتبة عمار، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٦٢.

(٢) راوه الطبراني والبزار، انظر الكنز الثمين، للحسني ، حديث رقم ٣٠٥٠.

(٣) رواه البخاري، انظر عمدة القارئ و شرح صحيح البخاري ،المطبعة الاميرية جـ ١٢ ص١٥٥.

(٤) راوه الطبراني والبزار، انظر الكنز الثمين، للحسني ، حديث رقم ٣٠٥٠.

(٣) النظر إلى العلم على أنه طريق يسـار عليـه ، وليس غـاية ينتـهى إليـها ، «لايزال المرء عالما ماطلب العلم ، فإذا ظن أنه علم فقد جهل».[١] وقل رب زدني علما" [٢] ويعنى ذلك مداومة البحث العلمي ، واستمرار اكتشاف قوانين الله في الكون، واحترام العلماء، في كل فن وإعطاؤهم حق التوجيه والقيادة.

(٤) النظر إلى الأموال على أنها قوام الحياة، وإصلاحها والقيام علي، إصلاح للحياة نفسها ، وبالتالى يربى المسلم على أن يكون أداة للإنتاج وتكوين رأس المال. وإذاكان لديه رأس مال منتج فلاينبغى أن يحوله إلى مال استهلاكى إلا ليبني به أفضل منه ، وإلا كان مخالفا لتوجيهات الإسلام. يقول النبي ﷺ مرشدا إلى ذلك « من باع دارا وعقارا فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمينا أن لايبارك فيه »[٣]

وأيضا يربى المسلم على الاقتصاد والتدبير في أموال الاستهلاك ، والبعد بهاعن الإسراف والتبذير« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »[٤].

(٥) لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة مادام دستور الإسلام محترما«واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا »[٥] ، « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أوكره ، مالم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية ، فلاسمع ولاطاعة » [٦]

---

(١) من كلام سفيا بن عيينه انظر د. يوسف القرضاوى ، الرسول والعلم ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ص ٩٩.
(٢) سورة طه،الآية رقم ١١٤.
(٣) رواه الإمام أحمد في المسند ، وابن ماجه في سننه ، ويحى بن آدم في كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ط٢ ص ٧٩
(٤) سورة الفرقان ، الاية رقم ٦٧.
(٥) سورة ال عمران، الآية رقم ١٠٣.
(٦) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى.

(٦) الشورى في كل أمر: الشورى أهم مقومات المنهج الإسلامي، فالحكم الذى تعيش الأمة في كنفه ، وخطط التنمية التى نطبقها، ونظام التعليم الذى يتلقاه أبناؤنا، وطريقة اتخاذ القرارفي كل مؤسسة من مؤسساتنا، إلى غير ذلك من الأمور ، يجب أن يتم بالشورى بين جماهيرالأمة ، فهذا هومنطوق الآية الكريمة، التى تقول : (وأمرهم شورى بينهم) [١]، فالآية الكريمة لم تحدد أمرا من الأمور ليكون شورى بين المسلمين ، حتى يجوز فيماعداه اللجوء إلى غير نظام الشورى ، وإنماأطلقت الأمر، فهو يشمل كل أمورالحياة ، ويتناول كل المستويات، طالماأن الموضوع مشترك في آثاره بين أكثر من شخص ، فابتداء من نظام الحكم الذى يعني جميع أفراد الأمة ، إلى موضوع فطام الطفل الذى يعنى الأبوين ، مرورا بكل القضايا التى تقع بينهما، يجب أن تكون الشورى وسيلتنا في اتخاذ القرار، والوصول إلى الموقف الذى يدفع به إلى ميدان التطبيق، في حسم واعتماد على الله تعالي.

ففي نظام الحكم جاء النص الجازم يقول : (وشاورهم في الأمر)[٢]وهو نص قاطع لايدع للإمة المسلمة شكاً في أن الشورى مبدأ أساسي ، لايقوم نظام الإسلام علي أساس سواه، أما شكل الشورى ، والوسيلة التى تتحقق بها، فهذه أمور قابلة للتحوير والتطوير وفق أوضاع الأمة، وملابسات حياتها، وكل شكل وكل وسيلة تتم بها حقيقة الشورى- لامظهرها- فهي من الإسلام [٣].

فقد يكفي في تطبيقها أن يقول النبي ﷺ أشيروا عليّ معشر الناس، ويقول لصاحبه أبي بكر وعمر-رض الله عنهما- لو اجتمعتما على أمر ماخالفتكما ، وقد لاتتحقق إلا بإقامة مجالس توضع لها قواعد تمكن من تحقيق الشورى بين جماهير الأمة.

---

(١) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٥٩ .

(٢) سيد قطب ، ظلال القرآن ، ط ١ دار الشروق ، مجلد ١ ص ٥٠١.

وفي فطام الطفل أمر الله تعالى الوالدين بالتشاور كي يصلا إلى التراضي على الأفضل لوليدهما (فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلاجناح عليهما)[١] فالطريق إلى التراضي بينهما هو الشورى في هذا الأمر، فالمقصود هو التراضي ، لكن الله تعالى جعل الوسيلة إلى المقصود في منزلته، فجمع بينهما بالعطف بحرف الواو (عن تراض منهما وتشاور).

وفي قرار قبول الخاطب أو رفضه، تكون الشورى بين من يهمهم الأمر هي الوسيلة إلى اتخاذ القرار، فالثيب تستأمر والبكر تستأذن ، وليس هناك طريق يقره الإسلام إلا هذا الطريق. إن البيت المسلم هو محضن الشورى، ففيه تبدأ ممارستها كي تطبق بعد ذلك على المستويات الأوسع، حتى تشمل كل جوانب حياة المسلمين، إن طابع الشورى أعم وأشمل في الحقيقة من أن يكون مقصورا علي علاقة الدولة بأفراد الأمة ، فهو يغلف كل سلوكيات المسلمين.

(٧) العدل : من أهم القيم الإسلامية التى لاتتحقق تنمية اقتصادية بدونها ، فمهما ارتفعت أحجام الإنتاج ومهما تعملق الجهاز الإنتاجي ، فإنه لايتمخض عن تقدم اقتصادي قط طالما أن العدل مفقود في المجتمع، لذا فقد كان من أهم ماأمر به النبى ﷺ، أن يعدل بين الناس، حتى وإن كانوا لايؤمنون برسالته ﷺ وأن يبلغهم بما أمره به ربه سبحانه بخصوص العدل (قل آمنت بما أنزل الله من كتاب، وأمرت لأعدل بينكم) [٢] وليس رسولنا الكريم هو الذى أمر بالعدل وحده ، ذلك أن الله تعالى يأمر بالعدل أمرا عاما مطلقا(إن الله يأمربالعدل والإحسان) [٣] وبالعدل قامت السموات والأرض ، ومن أجله أنزلت الكتب وأرسلت الرسل (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)[٤]

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢٣٣.
(٢) الشورى ، الاية رقم ١٥.
(٣) سورةالنحل الآية رقم ٩٠.
(٤) سورة الحديد الآية رقم ٢٥.

إن العدل يسمح بظهور ثمرات التنمية ويضمن مشاركة الجميع في جهود البناء والعمارة ويجعل الإنتاج مستخدما في سد الأهم فالأهم من الحاجات دون تبديد وإسراف . هكذا تظهر قيمة العدل ركنا جوهريا من أركان بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. إلى غير ذلك من القيم التى يطلب الإسلام غرسها في نفوس المؤمنين ويطالبهم بأن يتحلوا بها في سلوكهم الحياتى.

وإذا تمعنا في القيم السابقة وجدناها- في علاقتها بالتنمية الاقتصادية- إما ممهدة لها، وتوفر شروطا لايمكن أن تتم بدونها، مثل قيمة لزوم الجماعة ، والشورى في الأمر، اللتين يترتب عليهما الاستقرار السياسي، وإما أن التحلي بها يمثل إسهاما مباشراً في جهود التنمية ، مثل المحافظة على الوقت، واحترام العمل، واعتباره تكليفا مستمراً ، والمحافظة على المال باعتباره عصب الحياة ، وزيادة الإنتاج وضبط الاستهلاك ممايولد الفائض الاقتصادي ، وإما أن وجودها يقي جهود التنمية شر الانتكاس مثل الصدور عن آراء العلماء في كل فن ، والتزام الصدق والموضوعية في كل قول ، والنظر إلى العلم على أنه طريق يسارعليه لانهاية نقف عندها ، ومايعنيه ذلك من الإستفادة من البحث العلمي المستمر في كل ميدان.

فإذا بنينا الإنسان من هذه القيم فقد جعلنا منه لبنة صالحة للبناء قادرة على الإنجاز ، ولن يستمر شعب متخلفا لفترة طويلة إذا وجد به مثل ذلك الإنسان.

الفصل الثاني
العناصر الاقتصادية في المنهج الإسلامي في التنمية

المبحث الأول:
تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشعوب الإسلامية

إن احدى مسلمات هذا العصر وحقائقه، أن الشظيات الدولية لاتستطيع العيش في عالم الدول العملاقة بنفسها، أو العملاقة بتكتلاتها، مالم تتجمع في كيانات مماثلة ، فهناك حد أدنى من الحجم كي تتوفر الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومعظم البلاد الإسلامية لاتبلغ هذا الحجم ، ومن ثم فالتكامل فيما بينها لاغنى عنه ، وهى إن لم تتكامل فيما بينها، في ظل الاستقلال اضطرت إلى التكامل مع غيرها في ظل التبعية لها.

ولقد فرض الله على أمتناأن تبنى وحدتها في صورة من الصور، وأدنى درجات الوحدة هو «التكامل الاقتصادي» الذى يحقق لها الكثير من الشروط الموضوعية المطلوبة لبدء التنمية وانطلاقها ، ثم وصولها إلى أهدافها. فلا غرابة أن نجعل من خطوات المنهج الإسلامي في التنمية « تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية» وأن يكون ذلك نتيجة منطقية لبناء الإنسان علي قيم الإسلام، فقد علمناأن الاعتصام بحبل الله وعدم التفرق، قيمة إسلامية يحرص عليها كل مسلم.

إن الإسلام هو الفكرة الوحيدة القادرة علي جمع المسلمين عليها، أما غيرهامن الأفكار مثل القومية ، أو الاقليمية ، أو الثورية فهى أفكار لاتمثل إلا قبض الريح . وقد حاولت الدول العربية التجمع على بعض هذه الأفكار ، فما أجداها ذلك شيئا، فهى قد كانت تعاند واقعها الذى يؤكد أن الإسلام لا غيره هو

القادر على جمع كلمتها.

إن بعض مايقدمه لنا التكامل الاقتصادي بين بلادنا، كفيل بأن يدعونا إلى تحقيقه ، إنه يقدم لناعلى سبيل التمثيل:

- إمكانية استغلال مواردنا استغلالا أمثل ، تلك الموارد الموزعة بصورة تدعو إلى التكامل، فحيث توجد الأرض الزراعية، لاتوجد الفوائض المالية، وحيث توجد الأيدى العاملة المدربة، لاتوجد الأرض الزراعية ولا الفوائض المذكورة، وحيث توجد هذه الفوائض تندر الأرض الصالحة للزراعة ، والأيدي العاملة المدربة، ولو تحقق التكامل فتلاقت هذه الموارد لأمكن لنا أن نستغلها كلها استغلالا اقتصاديا بدلا من الإسراف الذى تستخدم به ، أو الضياع الذى يلحق بالموارد الفائضة في كل إقليم.

- يقدم لنا التكامل الاقتصادي، أسواقا متسعة أمام الصناعات الناشئة ، الأمر الذى يعطيها فرصة النمو والإزدها وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

- يضاعف التكامل الاقتصادي إمكاناتنا المتاحة ، إذ من المعروف والمجمع عليه بين كتاب التنمية، أن إمكانات مجموعة من الدول تفوق كثيرا مجموع الإمكانات الفردية لأقطارتلك المجموعة[1]. فإدخال البعد الإسلامي على استراتيجيات التنمية القطرية، بتجميعها في استراتيجية واحدة يرفع من فعالية الإمكانات المتاحة بكل إقليم.

- أيضافإن التكامل يرفع عن كاهلنا مانتعرض له اليوم من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولي، تلك التى تلعب دورا حاسما في عملية التنمية سلبا أوإيجابا. فهى إن كانت في صالح الدولة -كما هو واقع الدول المتقدمة- نقلت إليها موارد من تتعامل معه، وهى إن كانت ضدها- كما هو واقع العالم

(١) د. محمد دويدار، استراتيجية التطوير العربي-دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٩، ص ٤٣.

الثالث- فهي كفيلة باستنزاف مواردها، ووضع أقسى القيود على التنمية الاقتصادية فيها. [١] وفي ظل التكامل الاقتصادي نستطيع أن نتعامل مع العالم الخارجي في ظروف أفضل، تجعل شروط التبادل بيننا وبينه عادلة غير مجحفة بنا.

-كذلك فإن التكامل فيما بين بلادنا يولد الاعتماد على النفس، ويحمي من الوقوع في براثن أحبولة رأس المال الأجنبي والديون الخارجية، تلك الأحبولة التي نسجت خيوطها الدول المتقدمة، كي تبقي على الدول النامية تابعة لها تستنزف - بهذا الطريق- مواردها، ربما بصورة أشد مما حدث أيام الاستعمار المباشر.

إن التكامل إذاً طريق لكسر الطوق الذي أحاطت أعناقنا به الدول المتقدمة، كي تبقي علينا تابعين لها. والمنهج الإسلامي في التنمية عندما ينفخ فينا روح الاعتماد علي النفس، إنما يولد لدينا روح المغالبة والرغبة في الإنجاز[٢]، تلك التي بدونها لن تتحقق تنمية ما، فليس في تاريخ الدنيا كلها ما يثبت أن شعبا تحققت له التنمية هبة من الآخرين.

وهكذا يتبين لنا أن التكامل الاقتصادي بين بلادنا يمثل شرطا لاغنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية، يأتي بعد بناء الإنسان على قيم الإسلام، وتكوين

(١) روبرت بولدين، جيرالد ماير- التنمية الاقتصادية- ترجمة يوسف صايغ- مكتبة التعاون، بيروت ١٩٦٤، جـ ١ ص ٤٠١.

(٢) أدرك الزعيم التركي المسلم نجم الدين أربكان، كل ماقدمناه عن التكامل الاقتصادي، ومن ثم فقد كان أهم إنجاز له في العام الوحيد الذي قضاه في الحكم، إنشاء التجمع الاقتصادي الإسلامي الذي يضم في مرحلته الأولى تركيا، أندونيسيا- باكستان، بانجلاديش - ايران -ماليزيا -مصر- نيجيريا :ولوكان للأمة العربية زعماء مخلصون لبلادهم ولدينهم مثل أربكان لتحقق التكامل الاقتصادي بين بلادها منذ زمن بعيد. حيث مضى على مؤسسات الوحدة الاقتصادية قرابة نصف قرن ولم تخرج من المكاتب المكيفة إلى اليوم، فالزعماء العرب إنما يبيعون الكلام.

الهوية المتميزة لمجتمعنا النابعة من الولاء لله تعالى وطرح ماعدا ذلك من أيديولوجيات.

المبحث الثانى
إحياء تنظيم الإسلام لملكية الموارد

العنصرالثانى من العناصر الاقتصادية في المنهج الإنمائي الإسلامي، هو إحياء تنظيم الإسلام لملكية موارد المجتمع ، حتى تكون هذه الموارد في خدمة جهود التنمية بأعلى كفاءة.

وتنظيم الإسلام لملكية موارد المجتمع يقوم على اعتماد الشكل المزدوج للملكية ، وشجب الشكل الواحد لها ، بمعنى أنه يقوم على الجمع بين كل من الملكية الخاصة، والملكية العامة، دون أن يسمح بأن تط في إحداهما على الأخرى ، ذلك أن كل نوع منهما أصل بذاته، وليس فرعا عن الآخر ، وكلاهما مقيد بالصالح العام. وفي حدود مابيد كل من القطاع العام والقطاع الخاص من موارد المجتمع ، تكون مسئوليته عن تحقيق التنمية الاقتصادية. ويتحدد له دوره الذى لايغنى فيه الآخر.

فالجزء من الموارد الذى تخلله الجهد البشرى في صورته الفردية ، فغير من صلاحيته للإشباع، هو الذى نطلق عليه الملكية الفردية، أما بقية الموارد التى لم يتخللها الجهد البشرى ، أو تخللها في صورته الجماعية، فإنها تمثل الملكية العامة، التى تربط باسم الجماعة أو الدولة.

ويقدم الإسلام الضوابط التى نفرق بها بين مايجب أن يكون مملوكا ملكية عامة وبين مايمكن أن يدخل حوزة الملكية الخاصة . وقد بين لنا النبي ﷺ الحدود

بين الملكية العامة والخاصة عندما استرد الملح الذى أقطعه أبيض بن حمال ، بعد أن ذكر له أن هذا الملح بأرض ليس فيها غيره، وأنه كالماء العد، من ورده أخذه، وماكان النبي ﷺ يعود في هبة أوعطية أعطاها، فلما استرد الملح من أبيض علمنا أن المواصفات التى ذكرت له هى التى تحول دون دخول المورد نطاق الملكية الخاصة. وقد تمثلت هذه المواصفات في:-

(١) وجوده بأرض ليس فيها غيره، أي أنه ضرورى للناس.

(٢) أنه كالماء العد، أي لايحتاج إلى جهد ونفقة في سبيل الحصول عليه[١] أي أنه حي بطبعه لايحتاج إلى إحياء.

فكل ما كان كذلك يجب أن يبقى ملكية عامة، والحديث المشهور الذي يقول فيه النبى ﷺ «الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار»[٢]. هو تطبيق للقاعدة العامة التى تستقى من موقف النبي ﷺ من إقطاع أبيض . ولذلك فإن الفقهاء قالوا: مثل هذا : (الماء و الكلأ والنار) كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت، أو حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد ، فليس لأحد أن يحتجزها دون غيره.. ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه، ولالخاص من الناس»[٣]

ونعتقد أن هذا التنظيم الذى يقيمه الإسلام كفيل بالإسهام في تحقيق التنمية، فهو يتيح فرصة استغلال موارد المجتمع أفضل استغلال ممكن ، فهو عندما يبيح الملكية الفردية فإنه يستجيب لفطرة الإنسان في حب التملك والطموح الدائم، ولو صودرت هذه الفطرة لفقد المجتمع أداة يسوق بها الله تعالى الناس، إلى العمل، والعمارة والإسهام في بناء التقدم الاقتصادي بأوفر نصيب ،

---

(١) أبو عبيد. الأموال ، مؤسسة ناصر الثقافية، بيروت ، ط١ ص١١٨.
(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وأبو عبيد في الأموال ، طبعة للكليات الأزهرية ، ص ٤١٣.
(٣) الشافعي، الأم ، طبعة دار الشعب، القاهرة،ج٣ص٣٦٥.

فتقريرالملكية الفردية يجعل الإنسان يبذل جهودا ماكان سيبذلها لوحرم من تملك ناتج عـمله. و في نفس الوقت، وبنفس الدرجة يأتي تقرير الإسلام للملكية العامة، ليشبع فطرة الإنسان التي جبلت على الانتماء إلى بنى جنسه والتعاون معهم، وبالتالى وجود حاجات عامة تنشأ استجابة لهذا الإحساس بما يتطلب تقرير الملكية العامة، لتستخدم في تحقيق التوازن مع الملكية الخاصة. أي أن أداء الملكية الخاصة لوظائفها على أفضل وجه يتطلب وجود الملكية العامة. فالملكية المزدوجة إذاً هى استجابة لفطرة الإنسان. والإسلام عندما يشترط لظهور الملكية الفردية بذل عمل مثمر ينقل المورد من الموت إلى الحياة، فإنه يجعل ظهورالملكية الفردية متلازما مع الإضافة إلى موارد الثروة في المجتمع، فاكتساب الملكية الفردية يعني إضافة جديدة إلى الثروة في المجتمع، وإذا كان الفرد بطبيعته مدفوعا إلى حب التملك ، وكانت الدولة مدعوة إلى تمكينه من ذلك ، فإن طريقة اكتساب الملكية تكون أداة إنمائية جيدة. ولقد سلكت الدولة في صدر الإسلام هذا الطريق في تحقيق التقدم فأعلن النبي ﷺحق الفرد في تملك مايحييه ، بل وعد على ذلك بأجر أخروي فوق المكافأة المادية، بل لجأ إلى تكليف أشخاص معينين بإحياء بعض الموارد . وللمحافظة على استمرار حياة المورد يحرم المحيي من استمرارملكيته إذا فقد المورد الحياة علي يديه.

والإسلام عندمايقيم التوازن الذى أشرناإليه ليجعل العائد الاجتماعي أكبر مايمكن ، فإنه يقرر استخدام هذا العائد في مصالح المجتمع ، سواء كان متولدا داخل القطاع الخاص، أم كان متولدا داخل القطاع العام. فعائد الملكية الخاصة-بعد الإنفاق منه على حاجات صاحبها ومن يعول- يجب أن يستخدم في الإنفاق على مصالح المجتمع ، كعائد القطاع العام، فهذا هو الإنفاق في سبيل الله تعالى الذى أمر به، في مقابل النهى عن الاكتناز.« والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم »[١] فالمقصود بإنفاقها

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ٣٤.

في سبيل الله تعالي هنا ، هو استخدامها في تحقيق مصالح المجتمع، مع بقاء ملكيتهاللقطاع الذى تولدت فيه ، إذا لم يُرد غير ذلك . فالمحرم هناهوالاكتناز والمطلوب هو الادخار للقيام بالاستثمار. وعليه فإن فائض القطاع الخاص يتضافر مع فائض القطاع العام ليكونا الفائض الاقتصادي للمجتمع الذى يستخدم في تنميته، وهو الذي يعرف إسلاميا باسم " الفضل؛ أو " العفو".

وهكذا يتبين لناأن إحياء تنظيم الإسلام للملكية في المجتمع عنصر من عناصر المنهج الإنمائي الإسلامي، يترتب عليه حسن الاستفادة من الموارد، والحصول منها على أكبر عائد، وتوجيه "الفائض الاقتصادي" إلى تحقيق مصالح المجتمع ، أيا كان القطاع الذي تولد فيه.

المبحث الثالث

توجيه الإنتاج للوفاء ،بحد الكفاية ، لكل إنسان

إن الطريق إلى التنمية الاقتصادية في ظل المنهج الإسلامي ، والذى يمر بتحقيق حد الكفاية، تنتهى بنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالمدخل إلي التنمية هو تحقيق حد الكفاية. ومهمابلغت مستويات الناتج القومي من ارتفاع ، بغير تحقيق حد الكفاية، فلن يمثل ذلك تنمية في المنهج الإسلامي . فالتنمية فيه ليست إنتاجاعاليا فقط، وإنما هى مع ذلك توزيع عادل. من أجل ذلك كان أهم عنصر في المنهج الإنمائي الإسلامي يتمثل في توجيه الإنتاج للوفاء بهذا الهدف . وكان موقف الإسلام من الإنتاج ، ورفع درجة ممارسته إلى مستوى العبادة ، التى خلق من أجلها الإنسان.

فماهو مفهوم الإنتاج ؟ وماهو مفهوم حد الكفاية ؟ وكيف يوجه الأول للوفاء بالثاني؟

مفهوم الإنتاج:

إن الإنتاج في الإسلام يعنى استخدام القدرات التى أودعها الله تعالى، في الإنسان، والمواد المادية التي خلقها الله تعالى في الأرض ، من أجل إيجاد منفعة معتبرة إسلاميا.

وأتى تقييد المنفعة - التى يعد إيجادها إنتاجا- بالاعتبار من الشريعة ، ليرتب صيانة الموارد المادية ، والطاقات الانسانية، من أن تبدد فيما لايفيد ، من منتجات لاتسهم في إثراء الحياة الإنسانية . ويأتى التركيز على خلق الله تعالى للموارد والطاقات، ليغرس في نفس القائم بالعملية الإنتاجية، احتراما هذه الإمكانات مهمابلغت من ضآلة الحجم وقلة المقدار، فلايضيع ساعة من الزمن، ولايعبث بذرة من الخامات والمواد.

يقول النبي ﷺ «من قتل عصفورا عبثاعج إلى الله يوم القيامة، يقول : يارب إن فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة»[1]فمهما كان المورد الإنتاجي ضئيلا فلاينبغى إلا استخدامه فيما ينفع ويفيد ، وبالأسلوب الذى يحقق أعلى إنتاجية ، إتقاناللعمل و عبادة الله تعالى.

مفهوم«حد الكفاية»

أما « حد الكفاية» الذى يستهدف تحقيقه الإنتاج القومى، والذى نعتبرتحقيقه مدخلا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فإننا نراه مفهوما متحركا غير ساكن، فليس هو قدرا ما من السلع والخدمات أو قدرا ثابتا من الدخل ، وإنما هو مستوى حركي من الإشباع يختلف باختلاف مستويات النمو التى بلغها المجتمع، إن المستوى اللائق من المعيشة في ظل ظروف المجتمع وإمكاناته، يتدرج من إشباع الضروريات إلى اشباع الحاجيات فإشباع الكماليات.

(١) رَوَاه النسائى وابن حبان في صحيحه ، انظرالكنز الثمين للحسني ص ٥٨٥ رقم ٣٨٥٢.

وكلما زادت إمكانات المجتمع كلما ارتفع مستوى « حد الكفاية » وارتفاع مستوى « حد الكفاية » يزيد من إمكانات المجتمع ، فذلك يعني توفر ظروف معيشة أفضل تجعل إنتاجية الفرد أعلى ، ممايؤدى إلى زيادة الإنتاجية المتوسطة في المجتمع ، فيزيد بالتالى الإنتاج القومي. وزيادة الإنتاج القومي ترتب ارتفاع مستوى « حد الكفاية » الواجب تحقيقه من جديد ، وهكذا يتبادل كل من حجم الإنتاج القومي، ومستوى حد الكفاية، التأثير والتأثر، في حركة صعودية دائمة، تحمل المجتمع إلى آفاق أرحب من الرفاهية والتقدم، وتحقيق رسالة المسلم على الأرض بنشرالخير والعدل وتقديم القدوة.

كيف يوجه الإنتاج للوفاء «بحد الكفاية» ؟

لما كانت التنمية -كماقلنا- إنتاجا عاليا وفي نفس الوقت توزيعاً عادلاً لما ينتج ، فإن ذلك يتطلب العمل على مستويات ثلاثة:

١- مستوى زيادة موارد الإنتاج.

٢- مستوى زيادة الإنتاج.

٣- مستوى التحكم في نوعية الإنتاج.

وعلى هذه المستويات يعمل المنهج الإنمائي الإسلامي، كي يصل في النهاية إلي جعل الإنتاج وافيا« بحد الكفاية» وبالتالى محققا للتنمية الاقتصادية . فعلي المستوي الأول فإن المنهج يقدم لنا:

١-سياسة إحياء الموات.

٢- سياسة الاعتماد على الذات

وعلي المستوي الثانى ،يقدم لنا:

(١) فرض العمل على كل قادر.

(٢) الدعوة إلى اكتشاف القوانين الفنية للإنتاج واستخدامها.

(٣) تشريع الزكاة بمضمونه الإنتاجي.

أماعلبي المستوي الثالث فإن المنهج يقدم لنا:

١- وضع أولويات للإنتاج.

٢- تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية.

وفيمايلى نوضح المقصود من كل مبدأ أو سياسة منها، ودورها في تحقيق وفاء الإنتاج بالحاجات.

فعلي مستوي زيادة موارد الإنتاج:

لدينا سياسة إحياء الموات، وسياسة الاعتماد على الذات، ولكى ننطلق إلى تحقيق أهدافنا بثبات، علينا أن نبعث هاتين السياستين الإسلاميتين.

(أ) سياسة إحياء الموات:

وهى سياسة إسلامية ترمي إلى توسيع حجم موارد المجتمع، فهى تعنى بذل الجهود التى تنقل الموارد من عدم الصلاحية إلي حالة من الصلاحية والعطاء، وقد طبقهاالنبى ﷺ ، والخلفاء من بعده ، واليوم وقد ران التخلف على الأمة، فإنها في حاجة ماسة إلى بعث هذه السياسة على أوسع نطاق ممكن، فهى السياسة القادرة على تحريك الموارد وتحقيق التقدم، إذا فهمنا مضمون «إحياء الموات» فهما صحيحا. "فإحياء الموات- في رأينا- ليس مقصورا على نقل

الأرض من الموت إلى الحياة . كما هو منطوق الحديث الشريف الذى قرر هذه السياسة ، وهو قول النبي ﷺ من أحيا أرضا ميتة فهى له"[1]، بل إنه يتسع ليشمل كل الموارد المادية التى تكون في حالة من عدم النفع ، بل يمتد في نظرنا ليشمل الموارد البشرية التى ربماتكون في حالة من عدم النفع أيضا. بسبب سيطرة التوجيه الباطل وغيبة التوجيه السليم ، ومن ثم يكون رفع ركام الجهل عن عقولها ، وإعادة الوعي، واليقظة إليها وتبصيرها بدورها ، إحياء لها ، حتى تأخذ مقدراتها بيدها ، ويكون لهارأي في مصيرها الذى تساق إليه . و في نظرنا فإن إحياء موات البشر أبعد أثرا من إحياء مو ات الأرض، في توجيه الإنتاج للوفاء بحد الكفاية ، فإحياء الأرض هو إحياء لمورد إنتاجي، بينما إحياء موات البشر، إحياء لجميع موارد الإنتاج بعد ذلك.

إن الفرد لايكون فعالا مؤديا دوره في الحياة وهو لايعرف لنفسه دورا فيها فلو بعثنا سياسة إحياء الموات" وعدنا إلى إحياء موات مواردنا لكان ذلك هو الدعامة الأولى للإنتاج وتمكينه من الوفاء بحد الكفاية وتحقيق التنمية.

(ب) سياسة الاعتماد علي الذات:

سياسة الاعتماد على الذات ، تتمثل في بعث ثقة الأمة بنفسها وبقدرتها على الإنجاز ، وإدراكها بأنه في إمكانها أن تحقق ماتصبو إليه، بتفجيرالطاقات المختزنة في جماهيرها، إذا هى أحيت هذ الجماهير ، فعمدت الجماهير إلى إحياء الموارد المادية ، فالموارد بشقيها متوفرة ولاينقصنا إلا الإرادة الصادقة في إستخدامها.

وسياسة الاعتماد على الذات سياسة إسلامية أصيلة ، فلايقبل إسلاميا أن تعتمد الأمة على غيرها في حل مشكلاتها، فذلك مرفوض مذهبيا واقتصاديا.

---

(١) رواه البخاري، انظر شرح الكرماني ، مرجع سابق ،جـ ١٢، ص ١٠.

أمامذهبيا فلأنه لاينبغى أن يكون لغير المسلمين ولاية على المسلمين من أي نوع ، " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا" .[١] والاعتماد على الغير في الإنجاز يعنى القبول بتدخله في شئوننا ، فليست المعونة الأجنبية إلا إجراء للتدخل في الشئون الاقتصادية لبلد ما"[٢].

وأما اقتصاديا فلأن الاعتماد على الغيرلن يحقق أدنى درجات التقدم المطلوب، بل هو مخدر للشعوب يلهيها عن سلوك الطريق الصحيح، وهو الاعتماد على الذات. ولم يحدث في تاريخ الشعوب التى حققت التنمية الاقتصادية أن قام لها بها غيرها. ونتائج سياسة الاعتماد على الغير، في شكل المعونات الأجنبية ، أصبحت واضحة للعيان في العالم الثالث، لقد جعلت من تحقيق التنمية الاقتصادية حلما من الأحلام بعيد المنال ، بعد أن غرقت الشعوب النامية في الديون التى لاتملك لهاو فاء ، فقد استنزف الاعتماد على الغير الجانب الأكبر من عائد مابذلته من جهود.

إن بعث سياسة الاعتماد على الذات ، يعنى التركيز على الامكانات الإسلامية مادية وبشرية، وإذا كان ينقصنا اليوم رأس المال فليس العلاج هو الاعتماد على الآخرين في تكوينه ، وإنما يكون بالاعتماد على إمكاننا الاجتماعى ، لتعويض النقص ثم المسارعة إلى بناء رأس المال، وإذا كانت تنقصنا التكنولوجيا المتقدمة، فإن الحل يكون بالاعتماد على أنفسنا في حل مشكلاتنا التقنية، ومن ثم نقوم ببناء تكنولوجيا ذاتية تتفق واحتياجاتنا، مسلحين بالبحث العلمي الجاد، الذى يقوم به أبناؤها، ومستفيدين من التراث التكنولوجي الذى نملكه ، والتراث الإنسانى العام الذى تملكه البشرية.

---

(١) سورة النساء ، الآية رقم ١٤١.

(٢) محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٨ ص١٠١.

علي مستوي زيادة الإنتاج

انطلاقا من المفهوم الحركى لمستوى « حد الكفاية » فإن الإنتاج يجب أن ينمو بصفة دائمة، حتى يستجيب لمستويات حد الكفاية المتصاعدة. ولتحقيق ذلك فإن المنهج الإسلامي يضم عدة مبادئ وتشريعات منها:

(١) فرض العمل على كل قادر، وتكليفه بممارسة الإنتاج مدى بقائه قادرا، وتكلف الدولة الإسلامية بخلق فرص العمل، وإجبارالقادرين على مزاولته بالترغيب والترهيب، باستغلال غريزة حب التملك، التى فطر عليها الإنسان، وبحرمان من يمتنع عن العمل قادرا من حق الضمان الاجتماعى، إذ لاحق فيها (الزكاة) لغنى ولا لذى مرة سوى"[١] ومن ثم يتمكن المجتمع من تعبئة الطاقات البشرية واستخدامها الإستخدام الأمثل في زيادة الإنتاج وتوفيرإمكانات تحقيق «حد الكفاية».

(٢) تكليف المؤمنين بالسعى الحثيث الدائم إلى اكتشاف ثم استخدام القوانين الفنية التى تخضع لها العمليات الانتاجية، ودعوتهم إلى استخدامها إن سبقهم غيرهم إلى اكتشافها« قد جعل الله لكل شئ قدرا »[٢] أي سننا يخضع لها .. ثم «أنتم أعلم بشئون دنياكم» [٣] تكليف للعقل بالبحث في الشئون التى ليست من مهمة الوحي. وأخيرا فإن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.

(٣) تشريع الزكاة بمضمون إنتاجي: تشريع الزكاة تقرر ليكون أداة لتحقيق « حد الكفاية » وعلينا أن نصل إلى الصورة المناسبة لتطبيقه، بحيث يكون أداة إنماء وإنتاج، في نفس الوقت الذى يحقق فيه مهمته الأساسية، وهذا هو ما نعنيه «بالمضمون الإنتاجي للزكاة».

(١) رواه الخمسة.

(٢) سورة الطلاق، الآية رقم ٣.

(٣) جزء من رواية الإمام مسلم لحديث تأبير النخل الصحيح.

إن تشريع الزكاة لايعمد إلى اتاحة مقدارمن الدخل النقدى لمن لم يحقق كفايته، وإنما يعمد إلى إتاحة قدر من السلع الإنتاجية لكل مستحق ، ليستخدمها في توليد كفايته، أي أن توفير الكفاية يمر باستخدام قدرات الشخص، أي أن تشريع الزكاة يركز على نقل المحتاج إلى صفوف المنتجين الذين ينتجون فيكفون أنفسهم ، ويساهمون في تحقيق كفاية غيرهم ممن يعجز عن العمل ، فهي وسيلة لزيادة الإنتاج.

ولو تعمقنا مغزى كون الاتجاه العام في المطلوب من المكلف بزكاة النعم هو الإناث منها، لتبين لنا أن الزكاة تقدم لمستحقيها أموالا إنتاجية ، وليست أموالا استهلاكية . فالمطلوب في الإبل إما شياه وإما بنات لبون أو بنات مخاض أو حقاق، أو جذعات. وفي الغنم الشياه ، و في البقر التبيعة أو المسنة[1] وهى إناث تستخدم في الدر والنسل ، وليس في الاستهلاك المباشر، ولقد فقه الكثير من فقهائنا هذا المغزى فقالوا: إن الزكاة تعطى بحيث تحقق لآخذها الغنى الدائم" إذا أعطيتم فأغنوا"[2]ويتحقق ذلك بتمليك المستحق رأس مال إنتاجي ، بأن يعطى المحترف رأس مال حرفته ، أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت ، والمعيار أن يتحقق له من ربحه مايفي بكفايته، وذلك يختلف باختلاف الحرف والبلاد والأشخاص . ومن لايحسن حرفة ولايصلح لعمل ما، يملك مايكفيه دخله منه ، ويوقف عليه ، فلايخرجه من ملكه حتى يستمرغنيا مكتفيا.[3]

ومن خلال ما قرره هؤلاء الفقهاء بخصوص تحقيق الغنى لمن يستفيد من الزكاة ، ومن إيماننا بأن طريقة استخدام الزكاة في الوفاء بهذا الهدف تختلف باختلاف العصور، فإننا نستطيع أن نتقدم بتصورلكيفية استخدام الزكاة، بحيث تكون أداة إنتاج محققة لحد الكفاية، ويتمثل هذا التصورفي البنود التالية:-

---

(١) أبو عبيد-الأموال ، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت : ط١ سنة ١٩٨١ ص١٤٧ .١٥٧.

(٢) الأموال ،م.س.ص ١٤٧-١٥٧.

(٣) د. يوسف القرضاوى - فقه الزكاة- مؤسسة الرسالة -بيروت ط ٨ ص ٥٦٣.

(١) تجمع الزكاة من المكلفين بها، وعلى الدولة أن تقوم به بأكفأ الأساليب.

(٢) تكوين مجلس للإشراف على جمع واستخدام الزكاة يضم قادة الرأي في المجتمع من اقتصاديين وسياسيين وإداريين وإحصائيين..الخ تتبعه إدارات للبحوث والتدريب والتخطيط والرقابة والمتابعة..الخ ويكون مسئولا عن تحقيق أهداف الزكاة.

(٣) ينشئ المجلس بالزكاة مصانع، ويستصلح أراضى ويقيم متاجر..الخ وتتخذ هذه المشروعات الشكل القانوني المناسب، وتوقف على مستحقي الزكاة، وتديرها مجالس متخصصة معينة من قبل مجلس الزكاة ، وتتوسع كل عام رأسيا وأفقيا بمايضاف إليها من زكوات جديدة . وتدار على أسس اقتصادية.

(٤) يقسم المستحقون للزكاة إلي :

أ) قادرين على العمل.

ب) وعاجزين عن العمل.

فالقادر يدرب على المجال الذى يناسبه ، ويلحق بمؤسسة من المؤسسات الموقوفة على مستحقي الزكاة ، وينال من عمله أجر المثل ، فتتحقق كفايته عن طريق عمله .وله بعد تدريبه أن يحصل على رأس مال يعمل به مستقلا، إن لم تكن مشروعات الزكاة في حاجة إليه.

(٥) أرباح المشروعات تستخدم في :-

أ- فرض مرتبات لمن يعجز عن العمل.

ب- رعاية شئون المستقلين في أعمالهم بتوفير رأس مال حرفهم والقضاء عن غارمهم، وإعانة ابن السبيل..الخ.

جـ- التعريف بالإسلام والدعوة إليه ورعاية الأقليات الإسلامية في الخارج.

(٦) تتوسع هذه المنشآت عاما بعد عام، سواء في الحجم أم في ولوج ميادين جديدة ، وذلك بمايجمع من زكوات ، وبمايفضل من أرباح المشروعات القائمة، فتكون في كل عام أكثر قدرة مما كانت عليه من قبل ، على تحقيق التنمية والإسهام في زيادة الإنتاج ، ومن ثم تحقيق هدفها الأصلي وهو تحقيق «حد الكفاية» ذلك الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه الاقتصاد القومي كله.

فهل يبقى اقتصاد ما متخلفا إذا منع هذه المبادئ ، فرض العمل على كل قادر ، والسعى إلى اكتشاف وتطبيق الفنون الإنتاجية ، مع تشريع مثل الزكاة؟

علي المستوي الأخير:

مستوى التحكم في نوعية الإنتاج حتى يكون ممكن التوزيع على جماهير الأمة ، فإن المنهج الإسلامي يشتمل على:

١- ترتيب أولويات الإنتاج

٢- تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية.

وفيمايتعلق بالنقطة الأولى ، فإن الإسلام يضع للإنتاج أولويات عليه أن يعنى بها. تبدأ بإنتاج الضروريات ثم ينتقل الجهاز الإنتاجي بعدهاللوفاء بالحاجيات، ثم بعد ذلك يهتم بالوفاء بالكماليات أو التحسينات ولايتجاوزها ، فليس بعد الكماليات و التحسينات إلا السرف والترف، ويبغض الإسلام لذلك معروف"ولاتسرفواإنه لايحب المسرفين"[1] وكم أهلكنا من قرية بطرت

---

(١) سورة الأنعام الآية رقم ١٤١.

معيشتها»(٢)

وإذا تحققت زيادة في الإنتاج بغير التزام هذا الترتيب، فربمايفضى الأمر إلى مضاعفة الدخل القومي ، في شكل سلع ترفية لاتسهم في إشباع حاجات الجماهير بشئ ، إذ هى لاتصلح لأن توزع عليهم فليسوا في حاجة إليها. وفي هذه الحالة فإننا سنشاهد ارتفاع حجم الدخل القومى مع انخفاض رفاهة الجماهيرفي نفس الوقت.

ولكى يضمن المنهج الإنمائي الإسلامي ، قيام الجهاز الإنتاجى بإنتاج السلع والخدمات التى تسهم في إشباع حاجات الجماهير، وتدخل بالتالى في تحقيق « حد الكفاية » فإنه عمد إلى:

١) وضع قدر من الموارد تحت تصرف الدولة، في شكل الملكية العامة، عن طريقها تستطيع توجيه الجهاز الانتاجي نحو الوفاء باحتياجات الناس.

ب) جعل من حق الدولة الإشراف على القطاع الخاص. ومن هذا الطريق تستطيع بوسائل الترغيب والترهيب، والإقناع الأدبى، أن تجعل القطاع الخاص يلتزم بالترتيب السابق في الوفاء باحتياجات الناس.

وبهذا يتحقق للموارد أفضل تخصيص . حيث يستخدم كل مورد في أكثرالسلع والخدمات نفعا. فيرتفع مستوى رفاهة الناس.

وفيمايتعلق بالنقطة الثانية وهى تكليف الأفراد بالقيام بفروض الكفاية ، فإن الإسلام قد فرض على الأمة في مجموعها فروضا هى التى نعرفها بفروض الكفاية. وهى التى يكون الجميع مقصرين وآثمين إذا لم تؤد هذه الفروض.

---

(٢) سورة القصص الآية رقم ٥٨.

ولقد بهتت صورة فروض الكفاية في عقول الناس ، وقلت عناية الأمة بها اليوم، كنتيجة للموت الفكرى الذى أصاب إنسان هذه الأمة، ومن هنا فإن بناء الإنسان على قيم الإسلام، يعيد لفروض الكفاية مكانتها في حياة المسلم، فيدرك أنه لن يكون كامل الإسلام، وفروض الكفاية لاتجد من يقوم بها ، فإذا حدث هذا فإن الأفراد سيتحولون إلى باحثين عن فروض الكفاية ، يقومون بها حتى يرتفع عنهم الإثم، ويكمل لهم الإسلام.

وأهم فروض الكفاية القيام بإنتاج مايحتاجه الأمة من سلع وخدمات في شتى المجالات ، وعلي كل المستويات الضرورية والحاجية والكمالية. وإذا وضعنا هذا التكليف موضع التنفيذ ، كجزء من المنهج الإنمائي الإسلامي ، فإننا نستطيع أن نقيم جهازاً إنتاجياً متكاملا، يمدنا بالسلع والخدمات المطلوبة ، تبعالأهميتها للمجتمع. وبهذا يتم توزيع الموارد المادية والبشرية على مختلف المجالات والمستويات، بالقدر الذى يعكس أهمية كل مجال وكل مستوى.

ولاشك أن تحقيق كل من ترتيب أولويات الإنتاج أو قيام الأفراد بفروض الكفاية، يستلزم أن تكون هناك خطة للإنتاج، تأخذ في اعتبارها هذه الولويات، ويدعى القطاعان العام والخاص إلى المشاركة فيها. فهى التى تمكن الدولة من الزام القطاع الخاص بالترتيب المطلوب، وهى التى تظهرللمواطنين ، مواطن فروض الكفاية التى عليهم أن يهرعوا إلى القيام بها ، مستخدمين في ذلك إمكاناتهم البشرية ، والفائض الاقتصادي الذي يتولد تحت أيديهم. الأمر الذي يوضحه لنا الباب الثالث التالى.

الباب الثالث

تمويل التنمية في المنهج الإسلامي

« انفاق العفو وفروض الكفاية »

مقدمة

كثير من الأفكارالاقتصادية الإسلامية- وبخاصة فى ميدان التنمية الاقتصادية - لم تسلط عليها الأضواء ، بل ومازالت مجهولة من الكثيرين ، مع أنها أفكار تقع فى بؤرة النظام الإسلامى ، وتحتل مكان الصدارة فيه.

من هذه الأفكار فكرة إنفاق « العفو » من المال والجهد، في سبيل بناء الحياة الإسلامية، وإقامة كيان الأمة الوسط التى تقيم معالم الحق للبشرية، تلك الفكرة التى أمرنا الله تعالى -كمسلمين - بتنفيذها والعمل بها.

ولقد وضع المسلمون الأوائل هذه الفكرة في موضعها وأداروا من خلالها شتى الأنشطة، فازدهرت على أيديهم الحضارة، وتحققت بجهودهم عمارة الأرض.

وفي أيامنا هذه غيبت الفكرة من بين ماغيب من توجيهات الإسلام وتعاليمه، فانقطع أثرها في الحياة العملية، ولم تعد تدفع جهود الناس إلى كل جليل من الأعمال، وكل مثمر من الأنشطة ، كما كان حالنا من قبل.

وفي ظل الآمال المبشرة بالعودة لتحكيم الإسلام في حياتنا، والاهتداء به في تسيير شئوننا، نحاول كشف أبعاد فكرة التكليف بانفاق « العفو » في سبيل الله والمجتمع، وبيان ماهو مطلوب عمله كي تعود هذه الفكرة وتحتل مكان الصدارة في نشاطنا الاقتصادي، كماينبغى لها أن تكون.

ويتمثل ماهو مطلوب عمله في ضرورة جعل فكرة التكليف بانفاق «العفو» من المال والجهد وتوجيهه في شتى المجالات اللازمة لتحقيق مصالح المجتمع سلوكا للمسلم، ولكى يتسنى لنا ذلك، فلابد من إدخال الفكرة أولا في البرنامج التربوي الذى ينشأ عليه، حتى يتسنى إخراج الفكرة من الإطارالنظري الذى تقبع فيه حاليا، لتظهرفي الميدان العملي، سلوكا يعيشه المسلم، وواقعا

يحياه ويمارسه.

ومن الملفت للنظرأن هذه الفكرة لم تظهر كموضوع مستقل في الدراسات الفقهية ، التى تقوم على استنباط الأحكام العملية من الأدلة التفصيلية، وحري بنا الآن أن نجعل موضوع« العفو » وموقف المسلم منه من الموضوعات التى تحتل مساحة مناسبة في كتب الفقه لبيان أحكامه ، وفي كتب التربية لتصطبغ به حياة المسلم، وفي كتب الاقتصاد الإسلامي لبيان مايترتب علي الالتزام به من آثار في حياة الفرد والجماعة ، ومايحدثه استشعار المسلم له من تغييرفي سلوكه ، وبالتالي في الواقع الذي يحيط به . وإذا تحقق لنا ذلك، أصبحت حياتنا ممهدة لوضع سياسات إنمائية، واتخاذ إجراءات اقتصادية ، تتمحور حول هذه الفكرة ، وتستخدمها طريقا لتحقيق التقدم الاقتصادي، ونقل المجتمعات الإسلامية إلى الوضع الذى يليق بمجتمعات تنتسب إلى هذا الدين القويم.

المبحث الأول

التنمية بين الجهـد الفردي والجهد العام :

تباينت المواقف حول المسؤول عن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، ما بين مؤكد على الجهد الفردي ، ومؤكد على الجهد العام ، فرأينا من يقول : إن التنمية الاقتصادية في هذا العصر ، لا يمكن تحقيقها ، ما لم تقم بها الدولة ، ورأينا من يناقض هذه المقولة ، ويرى أن الجهد الفردي ، هو الأقدر على تحقيق التنمية ، وأن دور الدولة لا يمكن أن يكون بديلاً عن جهود الأفراد ، وأن النظام الاقتصادي مركزي التوجيه ، لا يمكن أن يحقق الرخاء على المدى الطويل .

ولم تكن هذه المواقف وليدة فكر مستقل ، أجهد نفسه ، كي يصل إلى أفضل ما يحقق مصالح المجتمعات المتخلفة ، بقدر ما كان انعكاساً لأفكار مصدرة إلينا من الشرق والغرب . فالذين استهوتهم التجربة الروسية في التنمية ، ورأوها الصورة المثلى لتجارب النمو الاقتصادي في القرن العشرين ، قطعوا بأن التنمية في بلادنا لا يمكن أن تتم بغير الطريق الذي سلكته التجربة الروسية ، والذي يؤكد على دور الدولة ، ويلغي دور الفرد إلا باعتباره عاملاً من عوامل الإنتاج . وفي نفس الوقت كان الذين قد استلبتهم الحضارة الغربية ، وتجربتها البراقة مع النمو الاقتصادي الذي قام على أكتاف الفرد ، قد قطعوا بأن التنمية ، إنما تتحقق بالجهد الفردي ، والمبادرة الفردية ، في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق . ومن ثم نادى هؤلاء بتحويل القطاع العام الذي انتشر

في البلاد المتخلفة بصورة ملحوظة ، إلى ملكية القطاع الخاص ، وأن تعود الدولة سيرتها الأولى ، حارسة لجهود التقدم الفردية ، مانِعَةً الأفراد من بغي بعضهم على بعض .

ولقد علا صوت الفريق الأول فترة من الزمن ، كانت خلالها الاشتراكية تناطح الرأسمالية ، وتجدُّ في سبيل تحقيق التفوق عليها ، كما أعلن بعض سدنتها ، ثم خفت هذا الصوت ، ليعلو صوت الفريق الثاني ، عندما ظهر أن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، كاد يحسم لصالح الأولى ، وأن القوى الاشتراكية العالمية ، وبخاصة في الاتحاد السوفييتي ومن كان يدور في فلكه من دول شرق القارة الأوروبية ، تجدُّ السير في نقل اقتصادها ، من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي ، وتلعب الدولة فيه كل الأدوار ، إلى اقتصاد تتحكم فيه ، وتحكمه قوى السوق ، بما يترتب على ذلك من إعلاء لشأن الجهد الفردي ، وتقليص لدور الدولة ، بل شاهدنا إحدى أهم الدول الاشتراكية الأوروبية - ألمانيا الشرقية - تختصر هذا الطريق ، وتقفز مرة واحدة إلى أحضان أهم الدول الرأسمالية الأوروبية - ألمانيا الاتحادية - لتذوب فيها ، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من العالم الرأسمالي .

هذا التقلب في الموقف ، حسب اتجاه الرياح القادمة إلينا ، يوضح بجلاء غيبة الفكر المستقل ، المبني على المعرفة بالواقع ، الذي تعيشه مجتمعاتنا ، وعلى تحليل العوامل المؤثرة فيه ، وتحديد الظروف المحيطة به ، من أجل الوصول إلى التصور الصحيح للخروج ببلادنا من وهدة التخلف إلى ربى التقدم . كما يوضح أيضًا أن بعض الفرقاء كان ينعق بما لا يسمع ، ويهرف بما لا يعرف ، ويدعو إلى ما يجهل ، عندما

يطالب بنقل التجربة الروسية ، ثم يتضح أن الأداء الاشتراكي بها لم يكن بالمستوى الذي أعلن الداعون إليه ، المطالبون بالسير على نهجه في تحقيق التنمية ، كما يكشف أيضًا أن الفريق الآخر يغفل عن اختلاف الظروف المحيطة بالبلاد المتخلفة ، عن الظروف التي أحاطت بالتجربة الرأسمالية ، يوم أن قامت على أكتاف الأفراد ، ووجدت فسحة من الزمن ممتدة ، تمكنت فيها الجهود الفردية المتراكمة من تحقيق التقدم الحضاري .

وعليه فإن اختلاف الظروف ، والبيئات ، والثقافات ، والإمكانيات ، لمما يجب أخذه في الحسبان ، عند اختيار أنموذج إنمائي ، يتحدد فيه إسهام كل من الفرد والدولة في جهود التنمية الاقتصادية .

وعندما نأخذ كل ذلك في الحسبان - في بلادنا الإسلامية - فإننا نجد أنفسنا وجهًا لوجه أمام حالة ، يجب أن يستشار فيها الفكر الإسلامي ، وأن يعمل بمشورته . ذلك أن الاختلافات بيننا ، وبين المجتمعات الغربية (رأسمالية أو شيوعية) ، إنما ترجع في المقام الأول إلى تشرفنا بالانتماء إلى هذا الدين القويم ، الذي يهدي كتابه الكريم للتي هي أقوم ، والتي تصطبغ مجتمعاتنا بصبغته ، وتكون مبادئه وقيمه لحمة وسدى الثقافة التي تظللنا ، وهو الذي تأرز مجتمعاتنا إليه ، وتلوذ به ، عندما تنتابها الصعاب وتنوشها الأحداث .

ومن هنا ، فإن أنموذج التنمية الذي يصلح لهذه المجتمعات ، يجب أن يشتق من الإسلام والثقافة الإسلامية . فإذا ذهبنا نستفتي الإسلام في هذه القضية ، وهل تستند جهود التنمية إلى الجهد الفردي ، أم إلى جهد الدولة ؟ فأننا سنجد الموقف الإسلامي ، يختلف عن كل المواقف ، التي

تملأ الساحة ، سنجد منهج الإسلام في هذا الخصوص ، يعطي الفرد دورًا ، وينيط بالدولة دورًا ، بحيث لا يفتات أحد الدورين على الآخر ، وإنما يعضده ولا يضعفه ، ويتكامل معه ولا ينافسه . ويقوم هذا المنهج على توزيع الواجبات بين الطرفين ، فعلى الفرد واجبات معينة ، وعلى الدولة واجبات أخر . . على الفرد أن يقوم بكل ما تمكنه إمكانياته من القيام به ، فإذا استنفد قدرته ، ولمّا نصل إلى ما نصبو إليه كمجتمع ، فعلى الجهد العام أن يكمل الدور ويقوم بالعبء .

وبهذا الخصوص يجعل الإسلام كل مجالات الإنتاج ، وشتى ميادين الأعمال المطلوبة للنهوض بالمجتمع ، وتحقيق مصالحه ، يجعلها فروض كفاية ، على كل قادر عليها أن يقوم بها[1] ، ويقع التكليف بهذه الفروض على الأفراد المخاطَبين بها ، حتى إذا نهض كل فرد بما يمكنه النهوض به ، واستنفد كل قدرته ، ولم تتحقق مصالح المجتمع ، انتقل التكليف بها إلى عاتق الجماعة ككل ، ممثلة في ولي أمرها ، القائم على مصالحها (الدولة) ، والذي عليه في هذه الحالة ، أن يقيم من يقوم بفروض الكفاية ، التي عجز الأفراد عن القيام بها .

ويتضح هذا الموقف بجلاء في الفكر الأصولي ، حيث يرى جمهور الأصوليين : أن الخطاب بفروض الكفاية موجه للجميع ، كما تفيده ظواهر النصوص ، ويؤيد هذا الرأي اتفاق الأصوليين على أن الجميع يأثمون بالترك ، ولا إثم إلا عند توجه الخطاب .

---

(١) الشاطبي ، الموافقات ، تحقيق الشيخ عبد الله دراز ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، جـ ١ ، ص ١٧٩ - ١٨١ .

ويرى بعض الأصوليين : أن الخطاب موجه للمجموع[1] ، لا لكل فرد . وليس هناك اختلاف واسع بين رأي الجمهور وهذا الرأي ، إذ وفق القرافي بينهما : بأن الخطاب يتعلق بالجميع أول الأمر ، والمقصود بالطلب إحدى الطوائف . . ووفق بينهما الشاطبي بصورة أفضل فقال : إنه (أي فرْض الكفاية) واجب على الجميع على وجه من التجوز ، لأن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة ، فهم مطالبون بسدها على الجملة ، فبعضهم قادر عليها مباشرة ، وذلك من كان أهلاً لها ، والباقون وإن لم يقدروا عليها ، فهم قادرون على إقامة القادرين[2].

وعليه فإن الأفراد في الجملة مكلفون بالقيام بكل ما تحتاجه الجماعة مما يحقق مصالحها . فتحقيق التنمية الاقتصادية ، مما يجب على كل فرد أن يسهم فيه ، إما بالقيام بما يقوى عليه منها ، وإما بالتعاون مع غيره في إقامة من يقوم بها . ويدخل في الشق الثاني دور الدولة ، فهي من المؤسسات التي يجب على الأفراد أن يتعاونوا في إقامتها ، كي تنوب عنهم في إقامة من يقوم بفروض الكفاية التي يعجز الفرد عن القيام بها .

ويتبين من ذلك أن دور الدولة ، في تحقيق التنمية الاقتصادية - من وجهة النظر الإسلامية - هو دور تال لدور الأفراد ، وأنها تقوم بما يفضل بعد جهودهم ، بل إن قيامها بذلك قيام للأفراد به ، فهي نائبة عنهم في ذلك إذ التكليف عليهم ، يؤدونه فرادى إن استطاعوا ، ويؤدونه متعاونين

---

(١) الإمام عبد الحميد بن باديس ، مبادىء الأصول ، تحقيق د. عمار الطالبي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط ٢ سنة ١٩٨٨م ، ص ٢٥ .

(٢) انظر القرافي ، الذخيرة ، ج ١ ، ص ٧٨ - ٧٩ ، والشاطبي - الموافقات ، مرجع سابق ، جـ ١ ، ص ١٧٩ - ١٨١ .

إن عجزت جهودهم الفردية . وإحدى صور تعاونهم تكليفهم للدولة بدور معين في تحقيق التنمية . ولقد صور الشاطبي - رحمه الله تعالى - دور كل فرد في الوفاء بفروض الكفاية فقال : مواهب الناس مختلفة ، وقدراتهم في الأمور متباينة ومتفاوتة ، فهذا قد تهيأ للعلم ، وهذا للإدارة والرئاسة ، وذلك للصناعة أو الزراعة ، وهذا للصراع . والواجب أن يُربى كل امرىء على ما تهيأ له ، حتى يبرز كل واحد فيما غلب عليه ، ومال إليه . . وبذلك يتربى لكل فعل - هو فرض كفاية - قوم ، لأنه سير أولاً في طريق مشترك ، فحيث وقف السائر ، وعجز عن السير ، فقد وقف في مرتبة محتاج إليها في الجملة ، وإن كانت به قوة زاد في السير إلى أن يصل إلى أقصى الغايات في المفروضات الكفائية ، وبذلك تستقيم أحوال الدنيا وأعمال الآخرة . . وبوزع أهل الإسلام بمثل هذا التوزيع »[1].

فالممارسة العملية لفروض الكفاية ، تتمثل وفق تصوير الشاطبي ، في أن تعد طائفة لكل ميدان من الميادين ، تكون له مؤهلة ، وله مستعدة ، حتى تبرز فيه ، وتجيد أداءه . . ولعل أهم ما تسهم به الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية هو إعداد هذه الطوائف ، وتسليحها بالقدرات والإمكانيات اللازمة لها ، حتى تنطلق في ميدان الحياة الرحب ، تعبد الله تعالى بالقيام بفروض الكفاية المختلفة . وبذلك يوجد من أبناء الأمة ، من هو معد لأداء كل فرض من فروض الكفاية ، يسد فيه مسد الأمة كلها ، ويرفع عنها الإثم الذي يقع على كل فرد فيها ، إن قصرت في إيجاد هذا القادر . وبهذا تتوزع فروض الكفاية على أهل الإسلام من جهة ،

---

(١) الشاطبي ، الموافقات ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ١٧٦ - ١٨١ .

وتتوزع جهود التنمية الاقتصادية بين الأفراد والدولة من جهة ثانية . الدولة تشرف على الإعداد والتدريب وتمارس الحفز والتشجيع ، والأفراد يتولون الممارسة والتنفيذ ، وإن عزفوا عن نشاط ما ، تولته الدولة نيابة عنهم ، وبهذا يتحقق القيام بفروض الكفاية ، وتتساند الجهود فردية وعامة .

إن ولي الأمر (الدولة) ، أحد من يتوجه إليهم الخطاب بفروض الكفاية ، إذ الخطاب كما قلنا للجميع ، وهو يملك أن يسير في فروض الكفاية إلى مدى أوسع مما يسيره غيره من الأفراد ، بحكم ما وضع تحت يده من إمكانيات في شكل ملكية عامة ، يديرها بما يحقق الصالح العام ، أو في شكل موارد مالية ، أقرت الشريعة تحصيل الدولة لها من الأفراد ، من زكوات وخراج وضرائب ، تقوم الدولة بفرضها على الأغنياء من المواطنين إذا لم تتحقق بالموارد السابقة مصالح المسلمين . وبهذه الإمكانيات يتمكن ولي الأمر (الدولة) من السير على الطريق المشترك الذي أشار إليه الشاطبي ، أشواطًا تكمل ما قطعته منه خطى الأفراد ، وتضيف إليها ، فهي ليست بديلة عنها . أي أن ما يملك الأفراد القيام به ، يجب أن يترك لهم ، يتسابقون فيما بينهم في الترقي في طلبه ، حتى إذا بلغ كل فرد غاية شوطه ، تسلمت الدولة ، راية المسير ، واستكملت قطع بقية الطريق ، وصولاً إلى الغاية المنشودة ، وهي الوفاء بكل فروض الكفاية الدينية والدنيوية ، فلا يبقى نشاط مطلوب إلا وقد قام به فرد من الأفراد ، أو جماعة من الجماعات ، أو قامت به الدولة .

وهكذا يعطي الإسلامُ الأفرادَ الدورَ القيادي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولا يصادرُ دور الدولة ، وإنما يضعه في موضعه الصحيح .

ومن هذا المنطلق ، يأتي تكليف الإسلام كل فرد من أفراد الأمة ، أن ينفق « العفو » ، ويسخر الفضل من إمكانياته في الوفاء بفروض الكفاية التي يمكنه الوفاء بها ، وأن يتعاون مع غيره من أصحاب « الفضل » ومالكي « العفو » في الوفاء بفروض الكفاية التي يعجز بمفرده عن الوفاء بها ، سواء أكانَ هذا الغير فردًا مثله أم كانت الدولة .

ومن هنا تظهر أهمية وقوفنا على مضمون « العفو » من الإمكانيات والطاقات ، والذي يجب على الفرد أن يستخدمه في الوفاء بفرض ما من فروض الكفاية ، أو الإسهام في الوفاء به ، أو الدعوة إلى الإسهام في الوفاء به . كما تظهر أهمية الوقوف على دور الدولة في توجيه هذا « العفو » ، وتيسير استخدامه في الوفاء بفروض الكفاية ، إلى جانب ما يمكن أن تسهم به التنظيمات الأخرى في توجيه « العفو » .

ويحاول بحثنا هذا أن يقوم بهذه المهمة ، فيتناول بيان مدى حاجتنا إلى الاعتماد على الموارد المحلية ، في تمويل التنمية ، ثم يحدد مفهوم « العفو » ، ومفهوم إنفاقه ، ثم يتتبع مكامن « العفو » ، وأين يوجد ؟ ثم يحدد أثر التكليف بإنفاق « العفو » على تعبئة الموارد المحلية ، ثم أخيرًا يناقش توجيه « العفو » سواء من قبل الدولة ، أم من قبل غيرها من التنظيمات . والله ولي التوفيق .

المبحث الثاني

مأزق تمويل التنمية وإهمال تعبئة الفوائض المحلية

تعيش أمتنا مشكلة التخلف الاقتصادي ، تلك المشكلة التي طفت على سطح حياتنا إثر خروجنا من الدائرة الاستعمارية التقليدية ، وتستحق هذه المشكلة أن تتضافر كل الجهود للتخلص منها . وعند إمعان النظر في الدروس المستخلصة من تجارب ومحاولات النمو في بلادنا الإسلامية خلال نصف القرن المنصرم ، يتبين لنا أن تمويل التنمية كان هو المحدد الأساس لجهود التنمية ، وأن هذه البلاد قد بالغت في الاعتماد على التمويل الخارجي حتى وقع الكثير منها في مشكلة الديون الخارجية ، التي لا تملك لها وفاء من ناحية ، وتمتص خدمتها جل الثمار التي تحققت ، إن لم تزد عليها ، من ناحية أخرى .

وطبيعي في مثل هذا الموقف - موقف العجز عن خدمة الديون الخارجية - أن تقبض المصادر الخارجية يدها ، وأن تواجه البلاد المدينة صعوبة في الحصول على مزيد من التمويل الخارجي .

ومن هنا ، فإن على هذه البلاد أن تهتم بالمصدر التمويلي ، الذي كان يجب عليها أن تركز عليه من قبل ، حتى لا تقع في شرك المديونية الدولية ، الناجمة عن الاعتماد على التمويل الخارجي . هذا المصدر هو

الفوائض المحلية المتاحة ، وتمويل التنمية داخلياً ، ببذل كل الجهود من أجل تعبئة رأس المال الداخلي ، أي زيادة المدخرات الوطنية ، وتوجيهها لتمويل المشروعات الإنمائية المطلوبة .

لقد غدت مشكلة الديون الخارجية - في ذاتها - مستغرقة لجهودنا ، حتى لقد غطت على المشكلة الأصلية ، وهي مشكلة التنمية الاقتصادية ، وأصبحت التنمية مطلوبة ، لا لرفع مستوى معيشة الشعوب ، وإنما للتمكن من خدمة الديون ، فكأنما شعوبنا تكافح وتبذل ، ليستولي المال الأجنبي على ثمرة كفاحها وعائد بذلها ، وما كان ذلك ليحدث لو أننا وجهنا اهتمامنا إلى تعبئة الفوائض المحلية ، ووجهناها لتمويل التنمية . . تلك الفوائض التي ادعينا ، جهلاً أو عجزًا ، أنها غير كافية ، وبررنا بهذا الادعاء ، الاعتماد على التمويل الأجنبي للتنمية اعتمادًا شبه كامل .

إن إهمال تعبئة الفوائض المحلية ، واستسهال الحصول على الفوائض الأجنبية ، هو الذي أوصلنا إلى هذا الوضع الحرج . . وليس الخلاص منه ، في التمكن من جدولة الديون الخارجية ، ولا في تخفيض أسعار فوائدها ، أو تنازل الدائنين عن بعضها ، فكل ذلك - وإن خفف من حدة المشكلة - لن يقضي عليها ، ولا يحول دون تفاقمها مرة أخرى[1] .

---

(١) نشرت صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر يوم الأحد ١٩٩١/٥/٢٦م في صدر الصفحة الأولى ، نبأ قرار نادي باريس بتخفيض الديون التي على مصر للدول الأجنبية (أعضاء نادي باريس) بنسبة ٥٠٪ ، وفي ثنايا الخبر ذكرت أن المجموعة الاستشارية ستقوم بجولة تبدأ في يوليو المقبل ، من أجل تأمين تدفق الأموال والقروض والمساهمات من الدول الخارجية على مصر ، أ.هـ. أي أن العد سيبدأ بعد شهرين فقط لتعود الديون إلى حجمها السابق وربما أكثر مما كانت عليه .

إن الخلاص من هذا الوضع ، يتمثل في القضاء على السبب الذي أدى إليه ، وهو كما قلنا : إهمال تعبئة الفوائض المحلية . . وعلاج ذلك يكون بالاعتماد على النفس في تمويل التنمية ، وبذل الجهد الذي يكفل تعبئة الفوائض المحلية ، وتوجيهها نحو المجالات المطلوبة ، ولن نتمكن من تحقيق هذه الغاية إلا إذا سلكنا إليها طريقًا نستفيد فيه من العوامل الكامنة في نفسية إنسان مجتمعنا ، تلك العوامل التي يستجيب لها إذا دعي بها ، ولن نجاوز الحقيقة إذا قلنا : إن الإنسان في مجتمعاتنا إنما يستجيب إذا دعي باسم العقيدة التي يؤمن بها ، والشريعة التي شكلت ثقافته على مر العصور . . ومن ثم فإن السياسات التمويلية ، يجب أن تنطلق من هذه العقيدة ، وتلك الشريعة ، فهي السياسات التي تتناسب مع ظروف المجتمع الذي نطلب تنميته . ولقد جربنا من قبل سياسات ادخارية تقوم على الإغراء بسعر الفائدة المرتفع ، والذي وصل في بعض الأوعية إلى ما يربو على سعر الفائدة في بنوك لندن ، وبرغم ذلك فشلت هذه الأوعية ، في استقطاب المدخرات الوطنية ، وليس لذلك من سبب - مع القطع بأن الفوائض موجودة بكميات كبيرة - إلا تجاهل هذه الأوعية وتجاهل القائمين عليها للعوامل المؤثرة في استجابة الناس ، وإغرائهم بما يتعارض مع العقيدة التي يؤمنون بها . ومن ثم فلم تلق هذه الإغراءات من غالبيتهم إلا التجاهل . . ولقد ترتب على إفراغ كل الجهد في نشر هذه الأوعية ، والدعوة إليها ، أن أهملت الأوعية التي يمكن أن يستجيب الناس لها ، بل لقد وصل الأمر إلى حد محاربتها في أحيان كثيرة ، بزعم أنها هي سبب إعراض الناس عن الأوعية الرسمية القائمة على ما يتعارض ومعتقدات الناس .

ولم يحدث ذلك ـ في الحقيقة ـ إلا بسبب جهل القائمين على سياسات الادخار بالواقع الذي تطبق عليه سياساتهم ، أو تجاهلهم لهذا الواقع ، وهم في الغالب إما خبراء أجانب ، قدموا من مجتمعات تختلف عن مجتمعاتنا في ثقافتها ، وإما مواطنون قد انتقلت عقولهم بحكم التربية التي خضعوا لها ، فأصبحوا لا يختلفون عن الفريق الأول في الجهل بثقافة شعوبنا ، أو تعمد تجاهلها ، ووضع الفريقان كل همهم في تطبيق السياسات التي طبقت في المجتمعات الغربية أو الشرقية ، زاعمين لها صلاحية مطلقة ، مرجعين فشلها البادي لكل ذي عينين إلى عيب في شعوبنا ، وكأن على شعوبنا أن تتخلى عن هويتها ، وتترك خُصوصياتها حتى تكون في وضع يسمح لها بالاستفادة من هذه السياسات .

ولا شك في خطأ الدخول مع الشعوب في عملية إكراه لها ، على التخلي عن خصوصياتها ، والانسلاخ عن هويتها ، فلن تكون نتيجة هذه المواجهة إلا ضياع فرص التنمية من بين أيدينا فرصة إثر أخرى . وأن الواجب على من وضع في مقام اختيار السياسات الإنمائية بصفة عامة ، والسياسات التمويلية بصفة خاصة ، أن يكون خبيرًا بمن يطبقون هذه السياسات ، ومن تطبق عليهم ، عارفًا بما يقبلون منها ، وما لا يقبلون ، حتى يأتي اختياره متفقًا مع مشاربهم ، مستجيبًا لما تحمله نفوسهم من قيم ، وما تنطوي عليه جوانحهم من مبادىء ومسلمات . وإذا كان من المؤكد أن شعوبنا ، إنما تكون في قمة استجابتها عندما تدعى إلى كتاب ربها ، وشريعته التي ترى فيها العلاج الصحيح لكل مشكلاتها ، فإنه يكون لزامًا على من يطلب من الجماهير أن تعبىء طاقاتها لتمويل التنمية ، أن يتقدم إليها بأوعية مشتقة من هذه الشريعة ، وأن يلتزم في كل

خطوات تعبئة واستخدام الفوائض ، بتعليماتها تمام الالتزام .

هذا وإن الأوعية التي أرشد إليها القرآن الكريم ، وأرشدت إليها السنة المطهرة كثيرة ، وفي مقدمتها فكرة « العفو » ، التي تجعل كل ما يزيد عن كفاية الشخص مما لديه من إمكانيات ، تجعله كله محلاً للإنفاق على مصالح المجتمع [1] ، والأمر يقتضي العمل على ابتكار أوعية ادخارية مشتقة من هذه الفكرة ، التي إن بعثناها وأحييناها في نفوس الجماهير المؤمنة بالمصدر الذي قرر الفكرة ، فلن يكون منها إلا الاستجابة ، وعندها يمكن توفير المطلوب لتمويل التنمية بالاعتماد على جهودنا وإمكانياتنا الذاتية .

ومن قبيل الإسهام في بعث الفكرة وإحيائها في نفوس الناس ، أن نتعرض لها بالبحث والدراسة . والتحديد . وبيان المضمون ، وطريقة الاستخدام . فهذا يقربنا خطوة من بلوغ الآمال التي نصبو إليها ، وهي أن تكون لنا قدرتنا المستقلة على ولوج ميدان الإنجاز ، غير مقيدة بمشيئة الآخرين الذين إن رضوا ساعدوا ، وإن سخطوا كفوا أيديهم ، وقد علّمنا الله تعالى أنهم لا يرضون عنا أبد الدهر ، ما دمنا على طريق الحق الذي هدانا الله إليه ، وبه كل حوافز التقدم ودوافع الارتقاء . وإنه لمن العجز الفاضح أن تكون تحت أبصارنا ، وفي متناول أيدينا ، الأوعية الادخارية القادرة على تعبئة الوائض ، ثم لا نستطيع استخدامها في تعبئة هذه الفوائض ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة لإنقاذها من المصير الذي يترقبها ، إما بإنفاقها فيما يفسد من الترف وميادين العبث ، وإما ببقائها

---

(١) سيد قطب - في ظلال القرآن ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٧ ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

مكتنزة ، لا تسهم في إنتاج ، ولا تساعد على تقدم . ويصل العجز إلى حد الجرم الشنيع ، عندما نعمد إلى استبعاد هذه الأوعية عن قصد وتبييت نية ، والحرص على استخدام أوعية جرت على استخدامها شعوب أخر ، غير عابئين بالنتائج النهائية التي نجنيها اليوم ديونًا أجنبية تستنزف كل إمكانياتنا ، ونضوبًا للأوعية الادخارية المتبناة من الجهات الرسمية ، وأموالاً تهيم على وجهها تبحث عن مكان تستقر فيه ، غالبًا ما يكون بلدا مصدرًا للمال إلينا ، يقوم بتصدير أموالنا إلينا بأعلى تكلفة وقد كان في مقدورنا - لو أحسنا العمل - أن تكون هذه الأموال في خدمة التنمية في بلادنا دون وساطة من أحد ، ودون تكلفة اقتصادية وسياسية نتحملها اليوم ، وتفرغ - عند التحقيق - جهود التنمية التي نقوم بها من مضمونها[1] .

وهكذا نرى أن إهمال تجميع الفوائض المحلية بالأساليب القادرة على ذلك ، هو الذي أوصلنا إلى مأزق تمويل التنمية الذي تمر به معظم

---

(١) في دراسة صادرة عن البنك العربي المحدود ، الأردن ، عمان ، يناير ١٩٩٠م . عن الأموال العربية في الخارج ، تبين أن الأموال العربية المتدفقة إلى الخارج (سواء منها ما يمثل استثمارات قد تعود لمواطنها يوماً ما ، أم ما يمثل ثروة مفقودة نهائيًا) ، قد بلغت خلال الفترة من ١٩٧٣م - ١٩٨٨م [٤٥٥,٥ بليون دولار] ، وأن نصيب ست دول خليجية من هذه الأموال هو[٣٤٢ بليون دولار] : [١٨٠ بليون للقطاع العام ، ١٦٢ للقطاع الخاص] ، وأن التدفقات من الدول العربية الأخرى قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات ما بين ١٩٨١م - ١٩٨٨م ، وقد ارتفعت في مصر إلى ثلاث مرات وكذلك بالنسبة لشطري اليمن ، وتضاعفت بالنسبة لكل من تونس ، والسودان ، والأردن ، ولبنان ، وسوريا ؛ وذكرت الدراسة أن معظم هذه الأموال قد ذهب إلى أمريكا ٢١٪ ، وإنجلترا ١٤٪ ، ودول أوروبية ٢٠٪ ، والشرق الأقصى ١٨٪ ، والباقي لدول أخرى ، وصندوق النقد الدولي .

الشعوب الإسلامية ، وأن المخرج من هذا المأزق يتمثل في تدارك الخطأ الجسيم الذي وقعنا فيه ، والمسارعة إلى تبني أدوات تمويل تملك القدرة على تجميع الفوائض الكامنة في الاقتصاد الوطني ، وهي تشتق من الشريعة التي لها السيطرة على قلوب الناس ، بخاصة فكرة « العفو » التي جاء بها القرآن الكريم وأكدتها السنة النبوية المطهرة ، والتي يتكفل المطلب التالي بتحديد مفهومها .

المبحث الثالث

مفهوم العفو في الإسلام

« العفو » كلمة قرآنية ، وردت في كتاب الله تعالى مرتين ، إحداهما في قوله تعالى : ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ، قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ (البقرة : ٢١٩) . وثانيتهما في قوله تعالى : ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (الأعراف : ١٩٩) .

ولقد حرر المفسرون ـ رحمهم الله ـ مفهوم « العفو » الوارد في هاتين الآيتين ، فقال الفخر الرازي في تفسير الآية الأولى : « وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ، قُلِ ٱلْعَفْوَ » قال : اعلم أن هذا السؤال قد تقدم ذكره فأجيب عنه بذكر المصرف[1] . وأعيد هنا فأجيب عنه بذكر الكمية . . إذا عرفت هذا فنقول : كأن الناس لما رأوا الله ورسوله يحضّان على الانفاق ، ويدلان على عظيم ثوابه ، سألوا عن مقدار ما كلفوا به ، هل هو كل المال أو بعضه ؟ فأعلمهم الله أن « العفو » مقبول .

ولكن ما هو العفو ؟ يجيب الفخر الرازي : قال الواحدي رحمه الله : أصل العفو في اللغة الزيادة ، قال تعالى : ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ (الأعراف : ١٩٩) أي الزيادة ، وقال أيضاً : ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ (الأعراف : ٩٥) أي زادوا على ما كانوا عليه في العدد ، قال القفال :

---

(١) يقصد قول الله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون : قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » (البقرة : ٢١٥)

« العفو » ما سهل ، وتيسر ، مما يكون فاضلاً عن الكفاية .... وإذا كان « العفو » هو التيسير ، فالغالب إنما يكون فيما يفضل عن حاجات الإنسان في نفسه وعياله ، ومن تلزمه مؤنتهم ، فقول من قال : « العفو » هو الزيادة راجع إلى التفسير الذي ذكرنا[1] .

وقال رحمه الله في تفسير آية سورة الأعراف « خذ العفو .. » بيَّن في هذه الآية : ما هو المنهج القويم ، والصراط المستقيم في معاملة الناس ، فقال : خذ العفو وأمر بالعرف ، قال أهل اللغة : العفو ، الفضل وما أتى من غير كلفة . إذا عرفت هذا فنقول : الحقوق التي تستوفى من الناس وتؤخذ منهم ، إما أن يجوز إدخال المساهلة والمسامحة فيها ، وإما أن لا يجوز . أما القسم الأول فهو المراد بقوله : « خذ العفو » ، ويدخل فيه ترك التشدد في كل ما يتعلق بالحقوق المالية ، ويدخل فيه أيضاً التخلق مع الناس بالخلق الطيِّب ، وترك الغلظة والفظاظة .. أما القسم الثاني ، وهو الذي لا يجوز دخول المساهلة والمسامحة فيه ، فالحكم فيه أن يأمر بالعرف .. وللمفسرين طريق آخر في تفسير هذه الآية فقالوا : « خذ العفو » ، أي : ما عفا لك من أموالهم ، أي ما أتوك به عفواً فخذه ، ولا تسأل عما وراء ذلك .. ثم قال : اعلم أن تخصيص قوله : « خذ العفو » بما ذكر ، تقييد للمطلق من غير دليل »[2] .

---

(١) الفخر الرازي ، التفسير الكبير « مفاتيح الغيب » ، دار الفكر ، بيروت ، طبعة سنة ١٩٧٨م بالأوفست عن طبعة المطبعة العامرية الشرقية سنة ١٣٢٤هـ ، الطبعة الثانية ، مجلد ٢ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، مجلد ٤ ، ص ٣٣٧ - ٣٣٨ .

ونستخلص من كلام الرازي رحمه الله تعالى ، أن « العفو » مقدار من الإمكانيّات ، وكمية منها ، وأنه بيان لما كلف الله عباده إنفاقه في سبيل الله من إمكانياتهم ، بعد أن تساءلوا : أكل المال يجب عليهم إنفاقه أم بعضه ؟ وأن « العفو » الوارد في آية سورة البقرة : ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ، قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ ، هو الخاص بهذا التكليف ، أما « العفو » الوارد في آية سورة الأعراف : « خذ العفو » ، فيشمل المال ، وغير المال كالأخلاق .

ولقد دار المفسرون حول هذا المعنى في تفسيرهم للعفو ، فقال القرطبي : العفو ما سهل ، وتيسر ، ونضل ، ولم يشق على القلب إخراجه . فالمعنى أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم ، فتكونوا عالة . هذا أول ما قيل في تفسير الآية ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، وعطاء ، والسدي ، والقرظي محمد بن كعب ، وابن أبي ليلى وغيرهم ، قالوا : العفو : ما فضل عن العيال ، ونحوه ، عن ابن عباس [1] .

وقال الشوكاني : والعفو ما سهل ، وتيسر ، ولم يشق على القلب ، والمعنى : أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تجهدوا فيه أنفسكم ، وقيل : هو ما فضل عن نفقة العيال [2] .

---

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ط ٢ سنة ١٩٥٢م دون ذكر اسم الناشر ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، مجلد ٣ ص٦١ .

(٢) الشوكاني ، فتح القدير ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم طبعة أو تاريخ ، مجلد ١ ، ص ٢٢٢ .

وقال الطاهر بن عاشور : « العفو مصدر عفا يعفو ، إذا زاد ونما ، وهو هنا ما زاد على حاجة المرء من المال ، أي ما فضل بعد نفقته ، ونفقة عياله بمعتاد أمثاله [1] .

وجاء في تفسير « المنار » : وما ورد يدل على أن المراد : أي جزء من أموالهم ينفقون ، وأي جزء منها يمسكون ، ليكونوا ممتثلين لقوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة : ١٩٥) ، ومتحققين بقوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (البقرة : ٣) ، وما في معنى ذلك من الآيات التي تنطق بأن الإنفاق في سبيل الله ، من آيات الإيمان وشعبه اللازمة له على الإطلاق ، الذي يشعر أن على المؤمن أن ينفق كل ما يملك في سبيل الله ، وقد اقتضت الحكمة بهذا الإطلاق في أول الإسلام . . . . وبعد استقرار الإسلام ، توجهت النفوس إلى تقييد تلك الإطلاقات في الإنفاق فسألوا : ماذا ينفقون ؟ فأجيبوا بأن ينفقوا « العفو » ، وهو الفضل والزيادة عن الحاجة . وعليه الأكثر ، وقال بعضهم ؛ إن العفو نقيض الجهد ، أي : ينفقوا ما سهل عليهم ، وتيسر لهم ، مما يكون فاضلاً عن حاجتهم وحاجة من يعولون [2] .

وقال ابن عطية : العفو هو ما ينفقه المرء دون أن يجهد نفسه وماله ، ونحو هذا هي عبارة المفسرين ، وهو مأخوذ من عفا الشيء إذا كثر ، فالمعنى أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم ،

---

(١) الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر ، سنة ١٩٨٤ ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

(٢) السيد محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ ، بدون رقم ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ .

فتكونوا عالة [١] .

وقال صاحب الظلال : العفو الفضل والزيادة ، فكل ما زاد على النفقة الشخصية - في غير سرف ولا مخيلة - فهو محل للإنفاق [٢] .

وهكذا نرى أن المفسرين - قديمهم وحديثهم - يتفقون في الجملة على أن المقصود من « العفو » الوارد في قوله تعالى : « يسألونك ما ذا ينفقون قل : العفو » ، هو الفضل والزيادة عن الحاجات ، وأنه كله محل للإنفاق .

وإذا انتقلنا من القرآن الكريم إلى السنة المطهرة ، وجدنا لفظ « الفضل » ، الذي فُسر به « العفو » الوارد في القرآن الكريم ، قد استخدم في بيان ما ينبغي على المسلم ، أن يعود به على غيره ، من الإمكانيات التي لديه ، وذلك في الكثير من الأحاديث الصحيحة ، والتي منها قول النبي صلوات الله وسلامه عليه : « يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف ، وابدأ بمن تعول ، واليد العليا خير من اليد السفلى » [٣] . ومنها ما رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه - قال : بينما نحن في سفر مع النبي ﷺ إذ

---

(١) ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، دار إحياء التراث ، قطر ، جـ ٢ ، ص ٢٣٩ .

(٢) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٧ ، مجلد ١ ، ص ٢٣١ .

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه ، انظر الإمام النووي ، رياض الصالحين ، طبعة دار إحياء التراث ، قطر ، ط ١ ، سنة ١٩٨٦ ، توزيع دار الثقافة ، الدوحة ، حديث رقم ٥٥٠ .

جاء رجل على راحلة له ، قال : فجعل يصرف بصره يمينًا وشمالاً ، فقال رسول الله ﷺ : « من كان معه فضل ظهر ، فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد ، فليعد به على من لا زاد له » . فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل [1] .

فالفضل الوارد في الأحاديث السابقة ، هو « العفو » الوارد في الكتاب الكريم ، وهو محل للإنفاق ، حتى ليقول الصحابي الجليل : « رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل » ، وتكون السنة المشرفة قد فسرت « العفو » الوارد في القرآن الكريم . . فالعفو هو ما زاد عن الحاجة . . والفضل هو ما زاد عن الحاجة . . ولقد كان حريًا بالمفسرين رحمهم الله تعالى ، أن يستأنسوا بالسنة المشرفة في تحديد معنى « العفو » ، فقد بينت أنه الفضل ، عندما استخدمت هذا اللفظ في نفس الموضع الذي استخدم فيه « العفو » في القرآن الكريم . فهذا هو أصح الطرق ، لكنهم اعتمدوا على الدلالة اللغوية للكلمة ، وعلى ما ورد عن بعض الصحابة وبعض التابعين في تفسير معنى « العفو » ، ونقل ذلك بعضهم عن بعض ، دون إشارة إلى الأحاديث التي وردت في نفس المجال ، واستخدمت لفظ « الفضل » .

ولعل وضوح الدلالة لكلمة « العفو » ، عندما تكون إجابة للسؤال عن كمية ومقدار ما ينبغي أن يقوم الفرد بإنفاقه ، لم تجعل المفسرين في حاجة إلى هذا الاستئناس ، وإن كان هذا التبرير ليس كافياً ، ذلك أن السنة هي خير ما يفسِّر القرآن ، بعد القرآن . وهي قد فسرت « العفو »

---

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه ، انظر المرجع السابق ، حديث رقم ٥٦٤ .

بالفضل ، فكان ينبغي أن يؤخذ مفهوم « العفو » من السنة أولاً ، ثم من أقوال الصحابة والتابعين ثانياً ، وهم في الحقيقة إنما استقوا تفسي ، زاتهم من السنة ، وإن لم يصرحوا بالنسبة إليها .

وبهذا يتضح لنا مفهوم « العفو » في الفكر الإسلامي . وإذا كان حديثنا قد ركز على « العفو » من المال ، فعند التحقيق نجد « العفو » غير مقصور عليه ، فالآية لم تقيد « العفو » بالفائض من المال ، وإن كان المفَسِّرون قد وقفوا « بالعفو » عند الفائض منه ، وحتى إن قلنا : إن آية « العفو » من سورة البقرة ، قد جاءت في إنفاق المال ـ ونحن لا نرى ذلك ـ فإن السنة المطهرة قد وردت بالتكليف بإنفاق « العفو » من الجهد والإمكانيات البشرية ، والتي سنتحدث عنها حديثاً مستقلاً ، بمشيئة الله تعالى فيما بعد .

ولو لم تكن السنة قد جاءت بتقرير هذا النوع من « العفو » ـ كما سنعرف ـ وسلمنا بأن الآية من سورة البقرة ، قد وردت في « العفو » من المال ، لكان « العفو » من الجهد البشري مقررًا في الإسلام ، قياسًا على « العفو » في المال ، إذ أن علة تقرير إنفاق « العفو » من المال هي وجوده فائضًا عن حاجة الشخص ، فإذا وجد فائض من الجهد البشري لدى شخص ، فإن حكم الفائض من المال ينسحب عليه ، لكن السنة ـ بحمد الله تعالى ـ قد أغنت عن القياس طريقًا لإثبات التكليف بإنفاق « العفو » من الجهد البشري . كل هذا بافتراض أن الآية خاصة بـ « العفو » المالي ، مع أنني لا أرى ذلك ، وإنما أراها مطلقة تنطبق على العفو المالي ، كما تنطبق على العفو من الجهد البشري .

وبناء على هذا النقاش ، فإن التكليف بإنفاق « العفو » وارد على كل

من المال والجهد البشري ، بل إنني أرى أن دور « العفو » من الجهد البشري في بناء المجتمع ، وتمويل تنميته ، أكبر من دور « العفو » في المال ، وبخاصة في المجتمعات التي تمتلك قدرًا كبيرًا من العمل ، ولا تملك من المال إلا القليل ، وأكثر مناطق العالم الإسلامي اليوم هي من هذا الصنف ، الذي به عرض كبير من العمل ، بينما يعاني من عجز موارده المالية . إن تمويل التنمية في مثل هذه البلاد ، يمكن تحقيقه بصورة أيسر إذا هي ركزت على « العفو » من الجهد البشري ـ الذي يملكه معظم الناس في المجتمع ـ ثم عضدته بـ « العفو » من المال [١] . وسنرى في المطلب التالي ، أن مفهوم إنفاق العفو ، يشمل تقديمه بمقابل مادي ، إلى جانب تقديمه بدون هذا المقابل ، وأن الهدف هو جعل « العفو » أيا كان مصدره ، مُنفقًا في تحقيق المصالح .

العفو والفائض الاقتصادي :

إذا كنا قد تبينا أن « العفو » هو « الفضل » ، فهل يفترق « العفو » عن الفائض الاقتصادي ، كما تتحدث عنه الكتابات الإنمائية المعاصرة ؟

لا شك أن الفائض الاقتصادي ـ كما تعرفه الكتابات الإنمائية المعاصرة ـ وبصرف النظر عن تقسيمه إلى فائض محتمل ، أو مخطط ، أو فعلي ، إنما يعني ما يتبقى من الدخل ، بعد سد الحاجات ، وهو بهذا المعنى الإجمالي يتفق من حيث تكوينه المادي ، مع « العفو » من المال . وتبقى فكرة « العفو » ذات شمول لا يوجد في مفهوم الفائض الاقتصادي ، لأنها تشمل إلى جوار الفائض الاقتصادي ، أي « الفائض من الدخل عن

(1) A. Lewis, Economic Development with Unlimited Supply of Labor, "Oxford University Press, 1975" pp. 402 FF.

الحاجات » ، تشمل الفائض من الجهد البشري ، والذي قلنا - من قبل - : إننا نراه أكثر أهمية من الفائض في المال ، لدى معظم مجتمعاتنا الإسلامية ، وغيرها من مجتمعات العالم ، التي تسعى إلى تحقيق التقدم والتغلب على مسببات التخلف . . واختلاف مفهوم « العفو » عن مفهوم الفائض الاقتصادي بهذا القدر ، يجعل إدارة العفو وتوجيهه ، تختلف عن إدارة وتوجيه الفائض الاقتصادي ، ومن ثم فإن النظريات الاقتصادية عن توجيه الفائض الاقتصادي ، ذات فائدة محدودة لنا عند وضع السياسات الخاصة باستخدام « العفو » في تمويل التنمية وتحقيق التقدم .

محددات العفو :

وبعد وضوح مفهوم العفو ، أصبح واضحاً أن كميته تختلف من شخص إلى شخص ، سواء في ذلك العفو من المال ، أم العفو من الجهد البشري ، وذلك تبعًا لحجم إمكانيات الشخص ، وحجم احتياجاته ، فهناك من تفوق احتياجاته إمكانياته ، وهناك من لا تتجاوز إمكانياته احتياجاته ، وكلاهما لا يملك شيئًا من « العفو » ، وهناك من تزيد إمكانياته عن احتياجاته ، ومن ثم يوجد لديه قدر من « العفو » ، يكبر ، أو يصغر ، تبعاً لحجم المحددين المذكورين : الإمكانيات والاحتياجات . . فالعفو من المال ، يتحدد بحجم الدخل من ناحية ، وبحجم تكاليف الحياة من ناحية ثانية ، والعفو من الجهد البشري ، يتحدد بحجم القدرة البشرية من ناحية ، وحجم المستنفد منها في الوفاء باحتياجات مالكها من ناحية ثانية . والعفو في الحالين ، قد جعله الله محلاً للإنفاق بمفهومه الذي سنوضحه في المطلب التالي بمشيئة الله تعالى .

المبحث الرابع

مفهوم إنفاق « العفو » في الإسلام

حددنا في المطلب السابق مفهوم « العفو » . . و « العفو » كما يقول الطاهر بن عاشور : « قد جعله الله تعالى كلّه محلا للإنفاق ، ترغيبًا في الإنفاق »[1] .

ومهمة هذا المطلب - بتوفيق الله تعالى - هي تحديد مفهوم الإنفاق الوارد على هذا « العفو » ، فما الذي يُقصد به في الفكر الإسلامي ؟ أيقصد به التخلي عن ملكية المال بإنفاقه على غيره ، وتمليكه له ؟ أم يتحقق إنفاق العفو في سبيل الله باستخدام المال في تحقيق مصالح المسلمين ، دون أن يتطلب ذلك التخلي عن ملكيته ؟ .

لا شك في أن إنفاق « العفو » على الغير بتمليكه له ، إنفاق للعفو في سبيل الله ، ما دام يقصد بذلك وجه الله تعالى ، ولا يُختلَف على ذلك ، بل إن جوهر التمويل بالعفو ، إنما يقوم على هذه الصورة من صور الإنفاق ، بيد أننا نعلم أن التكليف بإنفاق « العفو » ، جاء مرنًا إلى حد كبير ، وجاء مطلقًا بدون قيود ، فلم يكن تكليفاً بنسبة محددة ، كما هو الحال في التكليف بالزكاة ، وإنما جعل الله تعالى العفو كلّه محلاً للإنفاق[2] . ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ، قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾

(١) الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٣٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة ، سيد قطب ، في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، مجلد ١ ، ص ٢٣١ .

(البقرة : ٢١٩) ، أي قل : أنفقوا العفو . .

ومن هنا فإن إنفاق العفو ، يتحقق بأكثر من صورة ، وقصره على صورة دون أخرى تقييد للمطلق بغير دليل ، وأول الصور التي يتحقق بها إنفاق « العفو » ، ما يتمثل في تقديم « العفو » ، والتخلي عن ملكيته ، بتمليكه لمن أنفق عليه [1] ، دون أن يقتصر عليها ، بل إطلاق الأمر ، ومرونة التكليف ، تتسع لغيرها من الصور .

ومن هنا فإن إنفاق « العفو » في تحقيق مصالح المسلمين ، دون التخلي عن ملكيته ، يمثل صورة من صور إنفاق « العفو » ، قد تكون أقل تضحية بدرجة كبيرة ، لكنها لا تخرج عن الإطار العام لإنفاق « العفو » ، الذي يتمثل في الاستجابة لأمر الله تعالى الوارد في قوله : « قل العفو » ، أي أنفقوا العفو . وصور إنفاق « العفو » المختلفة ، تمثل ميدانًا للتنافس بين من لديهم « العفو » ، وكلما طابت نفس المرء ، وتفاعلت مع الهدى الذي أتاها من ربها ، كلما تمكنت من اقتحام العقبة ، واختيار صورة من صور إنفاق العفو في سبيل الله ، تكون أبلغ في الدلالة على الاستجابة لأمر الله تعالى .

ومن هنا يمكننا القول : إن استخدام « العفو » في تحقيق مصالح المسلمين ، مع الاحتفاظ بملكيته ، يمثل الحد الأدنى لإنفاق « العفو » في سبيل الله تعالى . فبناء المشروعات الاستثمارية التي تحقق مصالح من

(١) وهناك صورة « الوقف » ، وهي تتمثل في الخروج عن ملكية « العفو » ، وجعله ملكاً لله تعالى ، فهي تخلٍ من أصحاب « العفو » عن ملكيته ، ولا يملكه من وقف عليه ، وإنما يستفيد منه فقط ، وتبقى ملكيته لله تعالى .

يبنيها ، وتحقق في نفس الوقت مصلحة المجتمع الإسلامي ، يمثل صورة من صور إنفاق « العفو » في سبيل الله تعالى .. وعدم إنفاق « العفو » في هذه الصورة ، يعني تعطيل المال والجهد ، وإضاعتهما ، وفاعل ذلك يقع تحت طائلة النهي عن إضاعة المال ، وتبديد الجهد .

وتتدرج صور إنفاق « العفو » صعوداً بعد هذه الصورة ، التي تشتمل على تحقيق مصلحة صاحب العفو بتنمية ثروته ، وزيادة دخله ، وتحقق مصلحة المجتمع بإيجاد فرص للعمل ، وسلع للاستهلاك ، حيث تليها صورة كثيرًا ما استخدمها المسلمون ، ودعا إليها النبي - صلوات الله وسلامه عليه - وتتمثل في إنشاء مشروع ، يزيد من حجم ثروة صاحب « العفو » ، لكن دخله وعوائده تكون للمجتمع ، مثل من يبني دورًا يملكها ، ويزيد بها حجم ثروته ، لكنه يخصصها لسكنى الفقراء ، وأبناء السبيل مثلًا ، وينتفع بها إذا احتاج إليها ، وهي « المنيحة » التي دعا إليها النبي ﷺ عندما دعا إلى تقديم الناقة ، أو البقرة ، أو العنزة ، إلى من يستفيد بما تدره ، ثم يستعيدها إذا احتاج إليها ، أو عند انتهاء المدة المقدرة ، « ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو بعس وتروح بعس ، إن أجرها لعظيم »[1] فهذه صورة أعلى من الصورة السابقة ، وتعلوها الصورة الأسبق ، والتي تتمثل - كما قلنا - : في التخلي عن ملكية « العفو » ، لصالح المسلمين أفراداً أو جماعة .

ومعنى ما سبق : أن « العفو » قد ينفق ابتغاء الثواب الأخروي فقط ، كما قد ينفق ابتغاء النفع في الدنيا مع الثواب في الآخرة أيضًا .. فالحالة الأولى عندما ينفق مالك « العفوَ » العفو مع التخلي عن ملكيته ، والحالة

---

(١) صحيح مسلم ، بشرح النووي ، المطبعة المصرية ، جـ ٧ ، ص ١٠٦ .

الثانية عندما ينفق « العفو » على ما ينفعه وينفع المسلمين ، كمشروع استثماري يدر عليه دخلا ، ويقدم للمسلمين نفعا . ومفهوم إنفاق العفو من المرونة بحيث يشمل عمليتي الإنفاق .

فإذا أخذنا في الاعتبار أن « العفو » الذي ينفق على هذين النوعين ، لا يظهر إلا بعد الإنفاق على حاجات الشخص ومن تلزمه نفقته ، ظهر لنا أن الإنفاق في ظل الفكر الإسلامي ، ينقسم إلى إنفاق استهلاكي ، وإنفاق استثماري ، وإنفاق اجتماعي . . وأن الإنفاق الاستهلاكي ، يسبق النوعين الآخرين ، فهما من « العفو » ، والعفو لا يظهر إلا بعد الإنفاق الاستهلاكي ، وإذا ظهر « العفو » ، فإن الإسلام يقضي بتوزيعه بين الإنفاق الاجتماعي والإنفاق الاستثماري . . ونعني بالإنفاق الاجتماعي : إسهام المسلم في الإنفاق على مصالح المجتمع . . ونعني بالإنفاق الاستثماري : الإنفاق على تكوين رأس المال ، وزيادة قدرة الشخص على توليد الدخل . . وفي ترتيب هذين النوعين من الإنفاق ، فإن الفكر الإسلامي يقرر البدء بالإنفاق الاجتماعي ، في حدود حد أدنى هو الزكاة المفروضة ، فهي نوع من الإنفاق الاجتماعي ، يجب القيام به ، قبل أي إنفاق استثماري ، إذا بلغ « العفو » نصاباً أو تجاوزه ، فإن كان « العفو » دون النصاب ، لم يجب فيه إنفاق اجتماعي إجباري ، وكان وضعه وضع الباقي من « العفو » بعد أداء الزكاة . وهذا القدر من العفو ، يعطي الإسلام الفرد حرية المفاضلة ، بين توجيهه إلى الإنفاق الاجتماعي ، وتوجيهه نحو الإنفاق الاستثماري ، الذي يحقق مصالح المجتمع .

ولقد أرشد النبي ﷺ إلى هذا التقسيم الثلاثي للإنفاق ، فيما رواه

الإمام مسلم في صحيحه ، عن النبي ﷺ قال : « بينا رجل يمشي بفلاة من الأرض فسمع صوتًا في سحابة : إسق حديقة فلان . فتنحى ذلك السحاب فأفرغ ماءه في حرة ، فإذا شرجة من تلك الشراج ، قد استوعبت ذلك الماء كله ، فتتبع الماء ، فإذا رجل قائم في حديقته ، يحول الماء بمسحاته ، فقال له : يا عبد الله ما اسمك ؟ قال : فلان ، للاسم الذي سمع في السحابة . فقال له : يا عبد الله لِمَ تسألني عن اسمي ؟ فقال : إني سمعت صوتًا في السحاب الذي هذا ماؤه : إسق حديقة فلان لا سمك ، فماذا تصنع فيها ؟ فقال : أما إذا قلت هذا ، فإني أنظر إلى ما يخرج منها ، فأتصدق بثلثه ، وآكل أنا وعيالي ثلثًا ، وأرد فيها ثلثه »[1] . . فهذا توجيه من النبي ﷺ إلى الطريقة المرضي عنها في الإنفاق ، بتوزيعه بين الأنواع الثلاثة ، ومعلوم أن الإسلام يوجب البدء بالإنفاق الاستهلاكي على النفس ومن تلزم نفقته ، فإذا وجد « عفو » بعد ذلك ، أُخرجت الزكاة بشروطها ، وما بقي فوقها ، فإن المسلم يفاضل في إنفاقه بين الإنفاق الاجتماعي والإنفاق الاستثماري ، وهي مفاضلة تحكمها الظروف التي يجد نفسه محاطًا بها ، فقد يفضل نوعًا من الإنفاق الاجتماعي على نوع من الإنفاق الاستثماري ، وقد يفعل العكس . . وقد يوزع « العفو » الذي لديه بين نوعي الإنفاق بنسبة معينة في سنة من السنين ، وبنسبة أخرى في سنة أخرى ، وقد يوجد في ظروف تجعله يخصص كل « العفو » للإنفاق الإجتماعي ، وقد يوجد في ظروف أخرى تجعله يخصص كل « العفو » للإنفاق الاستثماري . وهكذا يتنافس

---

(١) رواه مسلم ، انظر النووي ، رياض الصالحين ، مرجع سابق ، حديث رقم ٥٩٠ .

النوعان على « العفو » ، وأفضلية أحدهما على الآخر متوقفة على أثر هذا الإنفاق على تحقيق مصالح المسلمين .

غير أن مفهوم إنفاق « العفو » ، لا يكتمل تحديده بغير الوقوف على نوع التكليف ، الذي يقع على عاتق مالك « العفو » ، فقد علمنا أن الأمر القرآني في قوله تعالى : « قل العفو » يفيد تكليف المسلم بإنفاق « العفو » ، حتى إن الفخر الرازي يقول : « سألوا عن مقدار ما كُلفوا به : هل هو كل المال أو بعضه ، فأعلمهم الله أن العفو مقبول »[1] . فما نوع هذا التكليف ؟ أفرض عين هو ، أم فرض كفاية ؟ وبعبارة أخرى : هل إنفاق « العفو » فرض عين ، بحيث يجب على كل من لديه قدر منه ، أن ينفقه بصورة من الصور السابق الإشارة إليها ؟ وإذا لم يقم بذلك كان آثمًا ، لأنه نكل عن القيام بما يجب عليه أن يقوم به شخصيًا ؟ أم أن إنفاق « العفو » فرض كفاية ، فيكون المفروض على المسلمين أن يوجهوا قدرًا من « العفو » يكفي لتحقيق مصالح المسلمين ، وإذا قام بذلك البعض سقط التكليف عن الباقين ، وأصبح تكليفهم رهنًا بظهور حاجة كفائية جديدة ؟ ويعني القول بفرض الكفاية هنا : إنه يجب على كل فرد أن يترصد بالعفو من ماله أو جهده فرص التوظيف والتشغيل ، وفرص سد حاجات الناس ، فإن وجد حاجة ، قام بسدها ، وإن سبقه غيره إلى الوفاء بها ، حق له أن يبقي « العفو » الذي لديه غير مستخدم ، ولا يكون بذلك آثماً .

والذي يظهر لي : أن الافتراض الثاني هو الصحيح ، إذ من المحتمل

---

(١) الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٢٢١ .

أن تفيض الإمكانيات عن الحاجات ، ولو تسابق الناس إلى القيام بفروض الكفاية ، فسيقوم بها السابقون إليها ، ولا معنى لتكرار القيام بها ، ما دام في جهد من سبق الكفاية والغناء ، وعندها يكون من حق من نوى القيام بالتكليف وسعى إليه ، أن يحتفظ بإمكانياته ، وأن يترقب سنوح فرصة أخرى في المجال نفسه أو في غيره ، كي يسبق غيره إلى القيام بفرض كفاية آخر ، يحقق به مصلحة للمسلمين ، وهو في الحالين قد قام بالتكليف ، ذلك أن في قيام من سبق قيام من الجميع ، فقد كان الكل حريصين على القيام بما قام به من سبق « وإنما الأعمال بالنيات »[1] .

ومعنى هذا : أن « العفو » عند كل فرد ، متربص للفرص التي تسمح بولوج ميدان إنفاقي - اجتماعي ، أو استثماري - بل ويتنافس مع « العفو » عند الآخرين ، ليفوز بسد حاجة من حاجات المجتمع ، لينال ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة . ويترتب على ذلك أن المجتمع يجد دائماً من أفراده من يقوم بسد حاجاته ، فإذا وُجد جائع ، تسابق الناس إلى إطعامه ، وإذا وجد عار ، تسابق الناس إلى كسوته ، وإذا وجد مريض ، تسابق أصحاب « العفو » إلى علاجه ، وإذا وجدت حاجة إلى مشروع زراعي ، أو صناعي ، أو خدمي ، تسابق أصحاب العفو إلى بنائه ، وإذا وجدت حاجة إلى نوعية معينة من المهارات ، تسابق أصحاب « العفو » إلى الإنفاق على توفيرها ، وهكذا يضع كل صاحب « عفو » نصب عينيه أنه على ثغرة من الإسلام فلا يؤتين من قبله . ويصبح « العفو » مصدر تمويل التنمية الاقتصادية ، كلما احتاج المجتمع إنفاقًا على ما يسهم في تحقيقها وجد من أصحاب العفو من يقوم به ، متخليًا عن ملكيته ،

---

(١) حديث صدر به الإمام البخاري كتابه « الجامع الصحيح » ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

أو محتفظاً بها ، تبعاً لطبيعة الإنفاق الذي وُجِّه « العفو » إليه .

وبهذا ينجلي أمام أعيننا مفهوم إنفاق « العفو » فهو تكليف يَعُمّ كل صاحب « عفو » من المسلمين ، وقد يتمثل في الإنفاق على المصالح الاجتماعية ، كما يتمثل في الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به الفرد ، ويحقق مصالح الجماعة ؛ وإن الظروف التي تحيط بصاحب « العفو » هي التي تحدد أي صور إنفاق « العفو » يفضل .

المبحث الخامس

اثر التكليف بإنفاق «العفو» على تعبئة الموارد المحلية

انتهينا في المبحث السابق إلى أن المسلم مكلف بإنفاق « العفو » من إمكاناته المختلفة، وأن هذا التكليف فرض على الكفاية ، يعم كل المالكين للعفو، وأن إنفاقه قد يكون على الأغراض الاجتماعية، كما قد يكون على تحقيق الأهداف الاستثمارية، وأن الظروف التى تواجه صاحب « العفو » هى التى تحدد صور الإنفاق التى يختارها.

ومهمة هذا المبحث هى بيان الأثر المترتب على انفعال المسلم بهذا التكليف، في حجم « العفو » المتولد لديه من ناحية، وفى المسارعة إلى استخدامه في أغراضه المختلفة من ناحية ثانية. وبعبارة أخرى أثر انفعال المسلم بهذا التكليف على تعبئة الموارد المحلية.

إن القضية -كما هو واضح- قضية فكرية، والموقف الفكرى للمسلم من «العفو» هو أهم مافيها، وشحن المسلم بأبعاد هذه الفكرة، بإدخالها في البرنامج التربوى الذى ينشأ عليه ، كى تظهر بعد ذلك في الميدان العملي سلوكا يعيشه وواقعا يحياه ويمارسه وتصطبغ به حياته، هو المقدمة التى لابد منها لاتخاذ سياسات تمويلية تتمحور حول هذه الفكرة « فكرة العفو » وتستخدمهاطريقا لتحقيق التقدم الاقتصادى.

وعندما يشعر المسلم بهذا التكليف، ويبدأ بسؤال نفسه عن علاقة إمكاناته باحتياجاته ، ليتعرف على موقفه ، وهل هو من أهل « العفو » أم ليس منهم؟ في هذه اللحظة نكون بصدد تغير كيفى هام جدا في حياة المسلم، الذى درج في عصرنا على أن يرى نفسه مستهلكا دون أن يرى نفسه منتجا، حتى لقد وصلت

طاقتـه الإدخـارية إلى الحـدود الدنيـا ، مـقـارنة بالطاقـة الإدخـارية للفـرد في المجتمعات المتقدمة، وترتب على ذلك أن أصبحنا مستوردين لمدخرات غيرنا من الشعوب، مع أن الإدخار الكامن « العفو » لدينا ليس قليلا. والقضية هى موقف الفرد الفكرى وموقفه النفسي من فكرة « العفو » فلقد ربي الأفراد تربية غير إسلامية، غيبت عندهم -من بين ماغيبت- فكرة « العفو » وضرورة البحث عمالديهم منه، حتى يوجه إلى المجالات المطلوبة مهما قل حجمه ، وغيبت لديهم فكرة أكثر أهمية، وهى أن هذا « العفو » ليس حقا خالصا لمن تولد لديه، وإنما هو حق بقية المسلمين عنده، وأنه مكلف بأن يوصل إليهم حقهم « فمن كان معه فضل ظهر فليعد به على من لاظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لازاد له، فذكر من أصناف المال ماذكر ، حتى رأيناأن لاحق لأحد منا في فضل»[١]

وعندما تبنى الذات المسلمة بهذه الأفكار ، يبدأ المسلم بسؤال نفسه سؤالا له أهميته العملية هو: هل هو من أهل التكليف بإنفاق « العفو »؟ وإذا لم يكن فمتى يصل إلى هذا الحد؟ وعند ورود هذا السؤال-تبدأ شخصية جديدة في الظهور مخالفة للشخصية الأولى، شخصية لهاحساسية خاصة نحو كل سلوك استهلاكى غير رشيد ، فتحاول التخلص منه، ولها حساسية خاصة نحو كل سلوك إنتاجي مفيد، فتحاول الزيادة فيه ، حتى تكون صادقة مع النفس، وصادقة مع الله تعالى فى الوصول إلى الإجابة الصحيحة للسؤال المطروح.

إن التغير النفسى المترتب على هذا الاحساس هو أهم مافى قضيتنا هذه كما قلنا، وإن آثاره لتنعكس على كل جوانب حياة الفرد ، وبالتالى على كل جوانب حياة الجماعة. ففى ميدان ممارسة الأعمال، لايستطيع العاطل بالوراثة، الذى لا يمارس عملا، أن يطمئن نفسا وهو يوجه إلى نفسه السؤال السابق : هل هو من أصحاب العفو ؟ إذ سيتبين له أن وقته كله، وجهده كله « عفو » ينبغى

(١) رواه الإمام مسلم فى صحيحه ، انظر الإمام النووى-رياض الصالحين ،مرجع سابق، حديث رقم ٥٦٤.

إسلاميا أن يستغل فيما يفيد النفس والمجتمع، وعند هذه اللحظة يبدأ التغير النفسى (الذى بدأ لديه) فى التحول إلى تغير عملي يتمثل في بحثه عن عمل يمارسه، حتى يكون صادقا مع ربه، صادقا مع نفسه، مطمئنا إلى سلامة موقفه، يوم أن يواجه بين يدى ربه سبحانه، سؤالا لن تزول قدمه حتى يجيب عليه، وهو سؤاله: عن عمره فيم أفناه ؟[١]

وصاحب الثروة التى أحكم إغلاق الأبواب عليها، ومنعها من أن تنساب في جنبات المجتمع، يوم أن ينفتح قلبه لفكرة « العفو » ويتشبع بها فكره، سيكتشف أنه قد أكثر الخطأ في حق المجتمع، عندما حرمه فضل هذا المال، الذى هو مالكه الحقيقى قبل مالكه الفردى، وعند ذلك سيسارع إلى وضع أمواله في خدمة المجتمع وتيسير شئونه ، حتى يملك حجته عند ربه يوم أن يُسْأل عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه [٢]؟ وليس بمنج له أن يكون قد حصل على هذه الأموال بالطرق المشروعة ، وإنما يجب أن يتبع ذلك بإنفاق هذه الأموال في المواطن المشروعة أيضا.

إن تغييرا سلوكيا هاما سيصيب كل من ينفتح قلبه لهذه الفكرة والتى هى جزء لايتجزأ من التربية الإسلامية الصحيحة التى غابت عنا في خضم ماغاب عن مجتمعاتنا المعاصرة من قيم وسلوكيات الإسلام.

---

(١) جزء من حديث صحيح رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، انظر رياض الصالحين للإمام النووى ، مرجع سابق، حديث رقم ٤٠٦، ورواه البزار والطبراني، انظر الكنز الثمين، في أحاديث سيد المرسلين، عبد الله بن الصديق الحسني، مطبعة السعادة ، القاهرة ط١سنة ١٩٦٨، حديث رقم ٣٠٥٠.

(٢) جزء من حديث صحيح رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، انظر رياض الصالحين للإمام النووى ، مرجع سابق، حديث رقم ٤٠٦، ورواه البزار والطبراني، انظر الكنز الثمين، في أحاديث سيد المرسلين، عبد الله بن الصديق الحسني، مطبعة السعادة ، القاهرة ط١سنة ١٩٦٨، حديث رقم ٣٠٥٠.

فإذا جاوزنا ميدان ممارسة الأعمال واستخدام الثروات إلى مجال الاستهلاك لوجدنا لفكرة « العفو » واستشعارها أثرا ملموسا في السلوكيات الاستهلاكية للمسلمين، فالشخص الذى درج - في ظل غياب هذه الفكرة- على الإيغال في الاستهلاك بما يجاوز الحد، والذى يفضل على مائدته ما يكفي أسرا ، بل لاتطمع كثير من الأسر في أن يكون هذا الفاضل على موائدها، ويقوم هذا المسرف بالتخلص من هذا الطعام الزائد بالقائه في صناديق القمامة ، هذا المبالغ في الاستهلاك منطلقا من أن امكاناته تسمح بذلك ، وأن من حقه أن يتمتع بمايملك، عندما تغرس في نفسه فكرة التكليف بتقديم « العفو » من إمكاناته إلى من يستحقه، يبدأ فينظر فيما يستهلك سائلا نفسه: هل هو فى حاجة إلى هذا الكم يضعه فوق مائدته، ثم يقوم عنه ليلقى حيث يلقى؟ أو ليس معظم هذا الكم فضل عن الحاجة، ينبغى أن ينفق في وجوه إنفاق « العفو » من مال الإنسان؟ وعند هذه اللحظة من التساؤل يبدأ سلوك الشخص الاستهلاكى في الانضباط والوقوف عند الحدود الرشيدة التى تفى بحاجاته، ولاتبدد جانبا من ثروة المجتمع في سلوك استهلاكي غير رشيد.

وهذه السيدة التى ملأت خزانتها بشتى أنواع الملابس ، هذا للصيف ، وذاك للشتاء ، وهذا للصباح ، وذاك للمساء، وهذا للأفراح وذاك للأتراح، وهذا للمنزل ، وذاك لخارجه، وهذا حديث الطراز، وذاك قديمه، إلى غير ذلك من المناسبات الكثيرة، التى تتقن المرأة التفنن فيها والاهتمام بها، والاستعداد لها، مبددة في هذا السبيل جانبا هاما من ثروة المجتمع، هذه السيدة عندما تستيقظ عندها فكرة التكليف بإتفاق « العفو » في وجوهه ، وتدرك أنها مسئولة بل مؤاخذة على تجاوز الحدود في حجم استهلاكها، تجد نفسها في غير حاجة إلى معظم الكم المحفوظ لديها من أدوات وأشياء، قد لاتقع عينها على جانب منه في العام مرة فضلا عن أن تكون فى حاجة إلى استخدامه فعلا، وستتبين أنه يمثل

فضلا عن حاجتها، وأنه « عفو » لديها قد كلفها الله تعالى بتوجيهه فيما يعود بالنفع عليها وعلى أمتها. عند ذلك تستقيم فطرتها، وتعتدل طريقة تفكيرها، وتستخدم هذه الإمكانات فيما يسد للمجتمع حاجات أكثر أهمية من رغباتها التي كانت تجنح إلى إشباعها غافلة عن السؤال الذي لابد وأن تواجهه يوم القيامة، وهو سؤالها عن مالها« من أين اكتسبته وفيم أنفقته »[1] وإذا كان موقفها في شق اكتساب المال سليما، فماذا هي قائلة عن شق إنفاقه؟

وهكذا يمثل إستشعارهذا التكليف ضابطا لسلوكيات المسلم الاستهلاكية والإنتاجية ممايقف بالاستهلاك عند الحدود الرشيدة البانية للحياة الإنسانية، ويدفع بالإنتاج إلى الحدود القصوى التي تستغل كل الطاقات، فتملأ جنبات المجتمع بالطيبات التي تحقق الحياة الطيبة لأفراد المجتمع.

ويعني ذلك أن حجم « الفائض الاقتصادي » سيكون باستشعار هذا التكليف والنهوض به -أكبرما يمكن، وتكون الفرصة سانحة أمام المجتمع كي يعبئ هذا الكم الكبير من الفائض الاقتصادي، ويدفع به في قنوات الاستثمارالمختلفة.

وتعبئة هذا« العفو » وتوجيهه نحو الاستثمارات المطلوب القيام بها مسألة فنية، لكنه ييسر منهاأن الفرد لاتبرأ ذمته بمجرد توفرالفائض لديه وعدم تبديده، وإنما عليه أيضا أن يخطو الخطوة التالية وهي السعي في تعبئته وضمه إلى بقية الفوائض لدى غيره، إذا كان مالديه منه لايقوم بمفرده بسد الحاجة التي يرى أنه مطالب بسدها، ومن ثم فإن مهمة المؤسسات التي تتكون من أجل تعبئة الفائض في المجتمع وتوجيهه وجهته الصحيحة لن تكون عسيرة أبدا، إذ يكفي أن تبنى لدى الأفراد الثقة فيها، فإذا هم يُهرعون إليها كي تساعدهم في القيام بالواجب الذي ألقي على كاهلهم أساسا، فهم المكلفون بالقيام بفروض الكفاية

(١)جزء من الحديث الذي سبق تخريجه في الهامش السابق.

التى تتطلب حاجة المجتمع القيام بها.

إن الدولة والمؤسسات المصرفية والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية لن تجد كبير مشقة في تعبئة الفائض من أموال الناس وجهودهم ، كل بحسب اتجاهه، في ميادين الوفاء بفروض الكفاية، في ظل استشعار الأفراد بأنهم ليسوا مكلفين بتكوين الفائض فحسب، وإنما هم مكلفون أيضا بإنفاقه حيث ينبغى أن ينفق، وأن يعودوا به على من ليس لديه حاجته منه.

وهكذاتتلاقى رغبات الأفراد مع رغبات هذه الهيئات القائمة على تعبئة «العفو» وتوجيهه، الأمر الذى يجعل هذا «العفو» أكثر إنتاجية ، حيث إن تكلفة تعبئته تكون أقل مايمكن، إذ بينا أن الأفراد سيهرعون به إلى هذه الهيئات بمجرد توفرالثقة فيها، وهم سيقيمون أمثالها ممايثقون فيه إذا لم تتوفرالثقة في المؤسسات القائمة.

إن بعث فكرة انفاق العفو في سبيل الله ومصالح المجتمع ، ينقذ هذه الفوائض من المصير الذى تتردى فيه الآن، ويحولها إلى استثمارات محققة لمصالح المجتمع، وعندها لن نكون في حاجة إلى الاقتراض من الخارج، ولن نقع في شرك الديون الأجنبية.

ويتبين من كل ماسبق أن التكليف بإنفاق العفو في سبيل الله وصالح المجتمع، أداة تمويل إنمائية على جانب كبير من الأهمية، وهى قادرة على تعبئة الفوائض وتوجيهها إلى تمويل التنمية الاقتصادية، ومن ثم يكون من الواجب علينا- ونحن نعانى عجزا في تمويل التنمية- أن نلجأ إلى هذه الأداة ونستخدمها في تمويل التنمية. إن الإسلام يقدم للمسلمين هذه الأداة ، ويكلفهم باستخدامها ، ولن يكمل لهم وصف الإسلام إلا بالقيام بهذا التكليف.

وبعد أن تعرفنا على إمكانات المنهج الإنمائى الإسلامي ، وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الأبواب الثلاثة السابقة، ننتقل لنقدم أمثلة عملية لقدرة هذا المنهج على حل المشكلات، والتعامل مع المعضلات التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية فى الوقت الذى عجزت فيه المناهج الأخرى عن التعامل بنجاح مع هذه المشكلات.

الباب الرابع

مشكلات التنمية والمنهج الإسلامي

الباب الرابع
مشكلات التنمية والمنهج الإسلامي

تمهيد

يتحدث كتاب التنمية الاقتصادية عن عدة عقبات يرونها حواجز تحول بين البلاد النامية، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية، ويقصدون بهذه العقبات، ماتواجهه هذه البلاد من مشكلات، يمثلها وضع عوامل الانتاج، من عمل ورأس مال وتكنولوجيا وموارد طبيعية، ومايحيط بها من اعتبارات ، تجعلها لا تعطي التنمية الاقتصادية مايدفعها قدما إلى الأمام .

ولقد بلغ الاهتمام بهذه المشكلات حد إفرادها بالتأليف واعتبار دراستها هي دراسة للتنمية الاقتصادية ، وإيجاد الحلول لها يعني تحقيق التنمية الاقتصادية.

وهذه المشكلات يكمن أهمها-كماقلنا- فى نوعية وكمية عوامل الإنتاج المتاحة، وأظهرها المشكلة السكانية، ومشكلة التمويل اللازم للتنمية، ومشكلة استخدام التقدم التكنولوجى الذى بلغ ما بلغ فى العالم المتقدم.

وإلى جانب هذه المشكلات فإن العالم المتخلف يزخر بكثير غيرها، إلا أن هذه الثلاث تمثل المشكلات الرئيسية من بين الجميع، والقدرة على التغلب عليها تمكن من التغلب على غيرها من المشكلات، وقدرة المنهج الإنمائي على حلها هى المحك الرئيسي لاختباره والتعرف على مدى صلاحيته.

ولقد تعرفنا من خلال دراستنا على المناهج التى يحتمل أن تحل هذه المشكلات على ضوء ما تقدمه من مبادئ ونظرات وقيم، ونريد في هذا الباب أن

نعرض أهم مشكلاتنا على هذه المناهج لنتبين مدى قدرة كل منهج على تقديم الحل الناجع لهذه المشكلات، وذلك بأن نعرض المشكلة في وضعها القائم، وماتمثله من تحد لتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد الإسلامية، ثم نردف ببيان الحل الذى درجت المناهج المستوردة على تقديمه لهذه المشكلات، ثم نعرض للحل الذى يقدمه لها المنهج الإسلامي.

ونحن بهذا الأسلوب فى عرض ودراسة المشكلة، نقدم دراسة مقارنة للمناهج المستوردة بالمنهج الإسلامي من ناحية ، ونقدم حلا للمشكلات الرئيسية التى نعرض لها من ناحية أخرى، وحتى تكون دراساتنا أكثر دقة ، ومقارنة المناهج أكثر دلالة ، فإننا سنتخذ من العالم العربى مثالا للعالم الإسلامي الكبير، لنرى مدى قدرة هذه المناهج على حل هذه المشكلات بصورتها القائمة فى العالم العربى، كمنطقة تمثل العالم الإسلامي.

الفصل الأول

السكان والتنمية والمنهج الإسلامي

تمهيد

ليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية، على أن السكان هم جوهر التنمية الاقتصادية، فهم أداتها ووسيلة تحققها، وهم الغاية والهدف منها.

والوضع السكانى فى العالم الإسلامي بعامة والعالم العربى منه بخاصة وضع غريب ، حيث أدت أسباب عديدة إلى سيادة نوع من توزيع السكان في هذا العالم، أدى إلى أن يكون السكان من حيث الكم، والنوع ، مشكلة تفرد لها المؤلفات وتقترح لها الحلول المتعددة. مشكلة إن لم تجذب جهود التنمية إلى الخلف فهى لاتدفعها إلى الأمام، وكفى بذلك إشكالا. ولقد شاع الحديث عن المشكلة السكانية في بعض البلاد الإسلامية إلى أن أصبح الحديث عنها يدور لا بين المهتمين بشئون التنمية فى الداخل والخارج فحسب، وإنما بين عامة الناس أيضا. ولاشك أن السكان فى العالم الإسلامي من حيث الكم -القلة والكثرة- يمثلون في ظل الأوضاع الفكرية القائمة وبمقاييسها، مشكلة ربما تستعصي-بل تستعصي فعلا- على الحل . ويتحتم علينا أن ننظر إليها من وجهة نظرأخرى.

وفي هذا الفصل سنقدم دراسة لهذه المشكلة تتناول وضعها القائم، ثم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة، وتلك التى يقدمها المنهج الإسلامي، حتى نتبين أي المناهج يملك أن يخلصنا من ضغط هذه المشكلة، وذلك في مباحثه الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الوضع السكانى القائم في العام العربى.

المبحث الثاني: المناهج المستوردة والوضع السكانى القائم.
المبحث الثالث: المنهج الإسلامي والمشكلة السكانية.

المبحث الاول

الوضع السكانى القائم في العالم العربى

تمهيد:

للتعرف على موقف المناهج الإنمائية من إسلامية واشتراكية ورأسمالية من مشكلة السكان، ومدى قدرتها على حلها، وهوما خصص له المبحثان الأخيران من هذا الفصل كان من الضرورى أن نتعرف أولا على الوضع السكانى للعالم العربى كمثل للصورة الإسلامية، ونوعية المشكلة السكانية التى يواجهها ، من حيث خصائصها التى تميزها ، وأسباب ظهورها والنتائج التى أدت وتؤدى إليها. ذلك أن التعرف على المشكلة وأسبابها، هو المقدمة الضرورية للتعرف على سبل الحل وتنفيذها.

وهذا المبحث سيقدم لنا الوضع السكانى القائم فى العالم العربى في المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى:

المطلب الأول: حقيقة الوضع السكانى فى العالم العربى.
المطلب الثانى: أسباب الوضع السكان القائم فى العالم العربى.
المطلب الثالث: نتائج الوضع السكانى القائم فى العالم العربى.

المطلب الأول

حقيقة الوضع السكاني في العالم العربي

يتصف الوضع السكانى في العالم العربى بمجموعة من الصفات خلقت منه مشكلة فعلية تواجه شعوبه، فهم فى جملتهم يمثلون وضعا ، وفي نسبتهم إلى دولهم يمثلون وضعا آخر ، فسكان العالم العربى ربما يمثلون حجما أمثل إذا قيس بموارد هذا العالم ومساحته الشاسعة التى تضم تلك الموارد ، غير أن توزيعهم على أجزاء هذا العالم خلق منهم مشكلة فى كل بقعة، فهم حيث يكثرون يمثلون مشكلة التضخم السكانى الحادة، وحيث يقلون يمثلون ندرة أو قلة سكانية. وكلا المشكلتين تقف عقبة فى وجه التقدم الاقتصادى ما فى ذلك شك. ويتضمن هذا المطلب توضيحالهذه الحقيقية فى فروعه الثلاثة الآتية:

الفرع الأول:وضع العالم العربي السكاني بين أقاليم العالم.

يقسم المختصون بدراسة الجغرافيا الاقتصادية العالم إلى ثلاث مناطق:

١- منطقة كثيفة السكان.

٢- منطقة متوسطة السكان.

٣- منطقة قليلة السكان.

وذلك من حيث عدد السكان ونسبتهم إلى المساحة التى يعيشون عليها ، ويعرف ذلك بالكثافة الجغرافية ، وربماينسبونهم إلى المساحة المستغلة فيعرف ذلك بالكثافة الاقتصادية ، والتى تعتبر أدق من المؤشر الأول[١] غير أن توزع الثروات على مناطق الأرض توزيعا أقرب مايكون إلى العدل، يجعلنا نرى فى المؤشر الأول" الكثافة الجغرافية" مؤشرا ذا قيمة، وخاصة بالنسبة للعالم العربى،

---

(١) د. نصر السيد نصر-قواعد الجغرافيا الاقتصادية- مكتبة عين شمس ط ٣ ص ١٣٣-١٣٤.

والذى يثبت الواقع أن صحاريه ومناطقه التى توصف بالجرداء ، تضم من الثروات مايفوق بكثير ماتضمه الأرض الزراعية ، بل إن دول صحاريه هى اليوم أغنى دوله ، ومن ثم فإن مؤشر الكثافة الجغرافية التى يتحدث عنه المختصون بدراسة الجغرافيا الاقتصادية، يمكن أن يبين لناوضع العالم العربى ككل ، وماإذا كان منطقة كثافة سكانية أم كان منطقة قلة سكانية.

إن كتّاب الجغرافيا الاقتصادية يعتبرون المنطقة قليلة السكان إذا كان عدد السكان فيها يقل عن ٧٠ نسمة فى الميل المربع، ومتوسطة السكان إذا كان يقطنها مابين٧٠ رلى ٢٠٠ نسمة فى الميل المربع، وكثيفة السكان إذا كانت فوق ذلك [١].

فماهو موقف العالم العربى من هذا التقسيم؟

إن العالم العربى ، يضم مساحة قدرها ٠٠٠ر٠٠٠ر١٣ ميل مربع ، يعيش فوقها عدد من البشر لايتجاوز ٢٢٠مليونا، طبقا لأعلى التقديرات المنشورة عن بلاد هذا العالم. وبذلك يكون عدد السكان فى الميل المربع فى المتوسط ، يساوى ١٧ فردا تقريبا. بل إن أشد دوله كثافة لايصل عدد سكانها إلى الأميال المربعة من مساحتها، أكثر من٦٠ نسمة فى الميل المربع. وهكذا نرى أن العالم العربى كمنطقة إقليمية واحدة، لايقع بين الأقاليم ذات الكثافة السكانية المرتفعة، بل ولا حتى بين الأقاليم ذات الكثافة المتوسطة، وإنما هو إقليم ذو قلة سكانية، يمكن التعايش معها، إذ هى ليست قلة حادة.

فما الذى خلق منها مشكلة سكانية ، فى صورة تضخم سكانى فى بعض المناطق، وقلة حادة فى مناطق أخرى ؟ إن ذلك ماسنعرفه من الفرع التالى.

(١) المرجع السابق ص ١٣٣-١٣٧.

الفرع الثاني: توزيع السكان في العالم العربي ودوره في خلق المشكلة.

منذ فجر التاريخ الإسلامي والعالم العربى يعيش وحدة واحدة، بحدود مفتوحة ، سواء كانت هناك وحدة سياسية بين أقاليمه أم لم تكن. فاستقلال بعض الدول بحكم بعض أجزاء العالم العربى طوال الفترة منذ صدرالإسلام إلى الحرب العالمية الأولى، لم يكن يمنع وحدة العالم العربى، بل والعالم الإسلامي ككل، فكان الانتقال يتم بحرية تامة من منطقة لأخرى ، دون أية عوائق، بل كان الفرد يولد فى المغرب العربى، ويتلقى العلم فى الجزيرة العربية أو العراق ، ليتولى الوزارة أو غيرها من الأعمال فى مصر أو الهند.

ومنذ الحرب العالمية الأولى، وانتصار الدول الأوربية على دولة الخلافة الإسلامية، أقام الاستعمار المنتصر فواصل غير طبيعية بين أجزاء الأمة الواحدة، لتقبع خلف هذه الفواصل مجموعة من الدويلات أو السلطنات أو الإمارات، وذلك كشرط لإتمام الصلح مع تركيا-اتاتورك سنة ١٩٢٢[١].فلما أجبر الاستعمار بكفاح الشعب العربى على الرحيل بعد الحرب الثانية، خشى أن تنصهر هذه الكيانات بعضها فى بعض فأقام الجامعة العربية لتحمى تجزئة الأمة العربية، ولتبقى على استقلال دولها ودويلاتها[٢]، حتى لتضم هذه الجامعة ١١ دولة من دولها لايصل مجموع سكانها مجتمعة عشرين مليونا من البشر، أي أقل من المليونين لكل دولة منها، بل إن بعضها مثل قطر لايزيد سكنها عن ربع المليون إلا قليلا.

وهكذا وجدت الدويلات العربية بصورة غير طبيعية، وحيل بين الشعب وحرية الانتقال من بلد عربى إلى أخر، وأدت ظروف النمو السكاني خلال نصف

---

(١) د. محمد البهى- الإسلام فى حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة مكتبة وهبه- القاهرة ط٢ سنة ١٩٧٨ ص ١٤٦.

(٢) المرج عالسابق ص١٤٧.

القرن الماضي إلى انقسام العالم العربي إلى مناطق ثلاث من حيث الأوضاع السكانية، منطقة تعانى من تضخم سكانى، وثانية تعانى من ندرة سكانية لاتقل إعاقتها للتقدم الاقتصادى عن التضخم السكانى، وثالثة إلى حد ما تعيش فى وضع بين التوازن والقلة، وربما لاتتجاوز هذه المجموعة دولة أو دولتين من دول الشمال الأفريقى، بينما تضم منطقة التضخم السكانى مصر وربما تونس، وبقية دول المنطقة الست عشرة أو السبع عشرة تمثل وضع الندرة السكانية بصورة واضحة.

وهكذا نرى أن العالم العربى بسكانه ومساحته، كان يمكن أن يكون قريبا من التوازن السكانى، وخاصة إذا أخذنا فى الحسبان ما يتمتع به الشعب العربى والشعب الإسلامي بصفة عامة من خصوبة عالية، غير أن توزيع هؤلاء السكان بالصورة الحالية خلق منهم مشكلة حيث حلوا، نستطيع أن ندرك أبعادها من الفرع التالى:

الفرع الثالث: أبعاد الوضع السكاني في العالم العربي:

انتهى الوضع بالدول العربية بعد تقسيمها، واختلاف معدل النمو السكانى بمناطقها فى الخمسين عاما الماضية، إلى أن أصبحت تتكون من مجموعتين أساسيتين (إذا تجاوزنا عن دولة أو اثنتين يقعان فى منطقة بين التوازن والقلة السكانية) هما:

١- قطر واحد من أقطار العالم العربى (مصر) لايمثل من مساحة العالم العربى سوى ٨٪ فقط يقطنه أكثرمن ٦٠ مليونا يمثلون قرابة الـ ٣٠٪ من سكان العالم العربى، مما جعل مصرتعانى من مشكلة سكانية، فاقم منها قصر نظر الأنظمة الحاكمة التى تعاقبت على حكمها فى القرن العشرين، فلم تلتفت

إلى ضرورة استغلال المساحات الشاسعة التى يمكن أن تقوم عليها مجتمعات بشرية ، فاستمر السكان قابعين فى منطقة وادى النيل ودلتاه. أي فى مساحة تمثل ٣٫٥ ٪ فقط من مساحة القطرالمصرى، تاركين مساحاته الشاسعة والصالحة للاستغلال فى سيناء والساحل الشمالى ووادى قنا وغير ذلك من المناطق، والتى تضم الكثير من الثروات دون استغلال.

٢- بقية أجزاء العالم العربى والتى تمثل ٩٢٪ من إجمالى مساحته لايعيش عليها من البشر مايكفى لتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها، ومن ثم تعيش هذه البلاد فى تخلف اقتصادى، ولاتقوى على تحقيق التنمية، بسبب مشكلة عكس مشكلة التضخم السكانى، وهى الندرة السكانية، حيث يعجز البشر فيها عن توفير الأيدى العاملة الضرورية لاستغلال مواردها، وبخاصة فى القطاع الزراعى بالعراق والسودان.

وهكذا ترتب على سوء توزيع السكان فى العالم العربى أن مثلوا مشكلة حيث يكثرون، ومثلوا مشكلة حيث يقلون، ويعجزون عن تحقيق التنمية الاقتصادية فى حالة الكثرة وحالة القلة، وهذه هى حقيقة الوضع السكانى بينها هذا المطلب لننطلق منها إلى تقصى الأسباب التى أدت إليها في المطلب التالى:

المطلب الثانى

أسباب الوضع الشكانى القائم فى العالم العربى

الفرع الأول- العالم العربي والتجزئة:

لمسنا حقيقة الوضع السكانى القائم اليوم فى العالم العربى، واتضح لنا

أنه يتمثل فى نمو سكانى مرتفع في مصر، أدى إلى وجود مشكلة تضخم سكاني تعرقل جهود التنمية الاقتصادية بتضافرها مع غيرها من المشاكل التى ليس أقلها تبنى مناهج لاتقوى على تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تتمثل فى نمو سكانى ذي نسبة مرتفعة فعلا في بقية أجزاء العربى، إلا أن ارتفاعه هذا يعجز أن يحقق التوازن السكاني في هذه البلاد، ممايجعلهاأيضا تعيش فى مشكلة سكانية لاتقل من حيث أثرها على جهود التنمية عن مشكلة التضخم السكاني بمصر، إن لم تفقها خطورة. وواضح أمامنا أن السبب في خلق المشكلتين السكانيتين هو عدم السماح بانسياب السكان بين المنطقتين، ذلك الإنسياب الذى كان قائما طوال عهود العالم الإسلامي، وحتي قيام الاستعمار بتجزئة العالم العربي، بعد غدره بأماني الشريف حسين الذى خدعوه فانخدع، وانضم إليهم ضد الخلافة العثمانية.

فإذا كانت هذه التجزئة هى سبب عدم امتصاص الزيادة السكانية فى مصر من ناحية، وهى سبب عدم تحقيق التوازن السكانى فى بقية البلاد المفتقرة إلى الزيادات السكانية من ناحية أخرى، فلماذا الحرص عليها، ومن أصحاب المصلحة فيها؟

ذلك هو ماسنعرفه من الفرع التالى:

الفرع الثاني - تجزئة العالم العربي والمصالح الاستعمارية:

يخطئ من يظن أن الدول الاستعمارية عندما أكرهت على إخلاء العالم العربى من قواتها العسكرية ، قد تخلت عن مطامعها أو عن قيامها باستغلاله، ربما بصورة تفوق استغلالهاله إبان الاحتلال العسكرى الذى مارسته عليه.

إن العالم الاستعماري يوم أن رحل من البلاد العربية كان قد أقام من الأنظمة مايكفل له تحقيق هدفه، وكانت وسيلته إلى ذلك هي حرمان الأمة العربية من أن تكون صاحبة قوة، ولكن ما هي مصادر القوة التي يخشى منها المستعمرون على مصالحهم ؟ إن واحدا منهم يحدثنا عن ذلك في معرض حديثه عن الصراع الدائر بين دويلات العلام العربي فيقول: إن عامل القوة الأهم هو تعداد السكان ووجود الزيت[١]، هذان هما عاملا القوة في الشرق الأوسط، فإذا استطاع الغرب أن يحول دون تلاقيهما معا فقد تمكن من حرمان الأمة العربية من مصدر قوتها، فتبقى قدراتها البشرية بعيدا عن قدراتها المالية. تمثل الأولى مشكلة تضخم سكاني بمصر، وتمثل الثانية قوة عاطلة لاتجد مجالات لامتصاصها، ويبقى التخلف هنا وهناك ، ولا تجدى معه أيدى عاملة رخيصة بمصر إذ ينقصها رأس المال، ولا أموال الزيت بليبيا والسعودية ودويلات الخليج، إذ تنقصها الأيدى العاملة.

وطالما استمر العالم العربي مجزءا بهذه الصورة متخلفا بهذا القدر ، فإن أمن المنطقة من وجهة نظرالمستعمر يكون متحققا.

يقول ليونارد بايندر مضيفا إلى عاملي القوة السابقين:

ويجب أن يسند اعتبار الأمن في الشرق الأوسط استمرار النظام الراهن، ويعني هذا بعبارة أخرى أن أمننا الوطنى فى الشرق الأوسط يعني أمن الدول القائمة فرادى، لا أمن العالم الإسلامي أو العروبة جمعاء[٢]. فإلى هذا الحد يعترف سياسى غربى كبير مثل"بايندر" بأن أمنهم القومى يرتبط بالابقاء على تجزئة البلاد العربية، والحيلولة دون أن يكون للزيت أعداد سكانية تستخلصه من

---

(١) ليونارد بايندر،الثورة العقائدية في الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد ، دارالقلم ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٦٦ص١٩٨.

(١) المرجع السابق ص٣٩٩

أنياب الغرب، أو أن تكون للأعداد البشرية فرصة استخدام قدراتها في ظروف أفضل. وإن خلق إسرائيل وتدعيم وجودها وبذل الجهود الجبارة لاكسابها شرعية الوجود بين جنبات الأمة الإسلامية لايبعد كثيرا عن فكرة الأمن هذه . بل إن بايندر ليصرح بذلك فيقول: إن فكرة وجود مصلحة قومية عربية تؤلف تهديداً لمصلحة الأمن لجميع الدول القائمة فى الشرق الأوسط(١) كما يذكر أن إسرائيل قد حققت الغرض الاستعمارى من وجودها وهو الذى يتمثل في الحيلولة دون قيام وحدة عربية فيقول: وقد أدى وجود إسرائيل دوره كعامل استقرار في القضايا القائمة بين العرب أنفسهم، عن طريق الحيلولة دون أية تغييرات بنيانية كبيرة فى المنطقة(٢).

ولكن هل الاستعمار هو الذى يكرس التجزئة بمفرده؟ أم أنه رسمها وترك أمر تنفيذها لمن يشاركه الاهتمام ببقائها؟

الحقيقة أن الاستعمار حقق تجزئة الوطن العربى لتحقيق أمنه من وجهة نظره السابقة، لكنه حرص أن يقيم إلى جواره أصحاب مصلحة فى تكريس التجزئة بحيث يتحقق هدف الاستعمار دون أن يظهر له إلا أقل الأدوار. وأصحاب المصلحة الآخرون هم من سنتعرف عليهم من الفرع الثالث.

الفرع الثالث- صراع الأنظمة العربية وتكريس التجزئة:

لم يكن الاستعمار لينجح كل هذا النجاح في الإبقاء على تجزئة الوطن العربى وضرب كل محاولات الوحدة بين أجزائه لولا المساعدات التى تقدم له في صورة ماتراه الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية مصلحة عليا لها، ويعترف "بايندر؛ بهذه المساعدة التى قدمت للعالم الاستعمارى فمكنته من المحافظة على

(١) المرجع السابق ص ٤٠٠
(٢) المرجع السابق ص ٤٠٩.

أمنه. أو على حد تعبيره في الحفاظ على هذا الطراز من الأمن[١] إذ يقول: "قد يكون من السهل عن طريق الربط بين اعتبار الأمن وبين الدول الراهنة، والتمييز بينه وبين المذهبية العقائدية الواحدة المسيطرة دستوريا ، أن نربط بين هذا الاعتبار أيضا وبين وجود صفوة حاكمة مختارة . ومع اختلاف التأييد الشعبى للحكومات القائمة بين دولة وأخرى فإن من الواضح أن هذه الحكومات بسياسييها ، وإدارييها ، وضباطها والفئات الحاكمة فيها، تجد مصلحتها في استمرار إستقلالها . وإذاشئنا المضى بعيدا بوجهة النظر هذه تبين لنا في بعض الحالات أن الخطر الذي يهدد أمن الدولة ، داخلى بقدر ماهو خارجي. وينطبق هذا القول بوجه خاص على إيران، وعلى معظم الدول العربية[٢] . وإن ظاهرة شعارات الوحدة التى تملأ أجواء العالم العربى وتسود صفحات دساتيره . لتعكس هذا الوضع الذى تشعر فيه الأنظمة الحاكمة بأن مصلحتها فى تكريس التجزئة، بينما الشعب العربى ومصلحته تتطلب تحقيق الوحدة ، فلاتجد هذه الأنظمة إلا تبنى شعارات الوحدة لفظا والدخول في صراع مع غيرها من الأنظمة، وتمضى السنون ويأكل الشعب العربى في جملته شعارات لاتسمن ولاتغنى من جو ع ، وعند الضرورة لاتمانع هذه الأنظمة من إقامة بعض أشكال الوحدة التى لاتلبث أن تلغى أو حتى تهمل دون أن يتخذ قرار بإلغائها.

وهكذا تتضافر مصالح الاستعمار مع مصالح" الصفوة الحاكمة المختارة" في العالم العربى، تتضافرمن أجل تكريس تجزئة العالم العربى، ومن ثم إبعاد عاملى القوة (الأعداد البشرية والزيت على حد تعبير"بايندر" السابق) عن التلاقى ليبقى الإنسياب السكانى بين البلاد العربية ممنوعا، وتبقى مشكلات التضخم في مواطنها، ومشكلات الخفة السكانية في مواطنها، كلاهما يصنع مشكلة حيث حل.

---

(١) المرجع السابق ص ٤٠٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠.

وإلى جانب صراع الأنظمة الحاكمة، فقد استورد العرب ما يقسمهم أكثر وأكثر، عندما استوردوا مناهج التنمية، فانقسم العرب إلى دول اشتراكية تقدمية وأخرى رأسمالية. واتخذ الاستعمار من هذا التصنيف غذاء لصراع الأنظمة الحاكمة السابق، وعمد كل فريق إلى التربص بالآخر، إن لم يكن بتدبيرالانقلابات فبإثارة القلاقل. وأصبح كل فريق ينظر إلى الآخر نظرة المتربص ، يصافحه بيد، ويخفي بالأخرى خنجر الطعنات.

هذا هو ماأبقى على التجزئة وحال دون تحقيق انسياب عناصر الإنتاج بين أجزاء الوطن العربى، صناعة استعمارية حافظ عليها صراع الأنظمة ، والمناهج التى صدرها الاستعمار ليستخدمها العرب، الأمر الذى أدى إلى أسوأ النتائج التى سنتعرف عليها من المطلب الثانى.

المطلب الثالث

نتائج الوضع السكاني القائم فى العالم العربى

تعرفنا على الوضع السكاني القائم فى العالم العربى ، ثم تبينا الأسباب التى خلقته، والأوضاع التى تكرسه، ويبقى لاستكمال صورة هذا الوضع أن نتعرض بإيجاز للنتائج التى ترتبت عليه، وليكن في شكل إشارات لأهم هذه النتائج.

إن أهم النتائج التى ترتبت على تكدس السكان في منطقة من العالم العربى مع جدب منطقة أخرى منه يمكن إجمالها في ثلاث هى:

١- اختلال توزيع الثروة بين أجزاء المنطقة.

٢- سوء استخدام الموارد الأكثر توافرا بكل منطقة.

٣- استمرار تحقيق هدف الاستعمار من استغلال خيرات المنطقة وجعلهاسوقا واسعة لمنتجاته.

وسنتناول هذه النتائج الثلاث في فروع المطلب الثلاثة الآتية:

الفرع الأول - التوزيع المختل لثروة الوطن العربي:

منطقة العالم العربى كجزء من منطقة العالم الإسلامي، خلقها الله تعالى منطقة متصلة الأجزاء متكاملة في كل شئ، كي تقوم عليها الأمة الوسط وتمارس من فوقها دورالشاهد على الناس. هذا الاقتصاد المتكامل في طبيعته قد شوهته عملية التجزئة التى أجراها الاستعمار، وكرستها الأنظمة المتصارعة ، وشهدت الجامعة العربية هذه العملية ولم يحل وجودها دون استمرارها، بل لقد أسبغ عليها ثوب الشرعية.

لقد ترتب على تجزئة الوطن العربى أن تركزت الثروات فى جانب والفقر فى جانب آخر. الثروة حيث لاتوجد أعداد بشرية ، والفقرحيث تتكدس الأعداد البشرية . ولاينكر الباحث أن هناك أسبابا أخرى أدت إلى فقر البلاد ذات الأعداد السكانية الكبيرة -مصر- ترجع إلى تفكير المسئولين فيها أساسا وسوء تصرفهم وتطلعهم إلى فرض زعامتهم ، ذلك التطلع الذى استنزاف قدرات الاقتصاد المصرى[1] .لاينكر الباحث هذا السبب وغيره لكنها أسباب كان يمكن تلافيهاأوعدم قيامها من الأصل لو أن عمليه التجزئة لم تكن قائمة، فما كنا بحاجة إلى خلق زعامة لو لم تكن عملية التجزئة قائمة، ويوجد من يدافع عنها بكل الوسائل.

---

(١) جلال الدين الحمامصي، حوار وراء الأسوار، المكتب المصرى الحديث، القاهرةط٦.سنة ١٩٧٥ ص٨٧.

المهم أن الإمكانات المتاحة لكل دولة من موارد الثروة قد اختلت إذا قورنت بالأعداد السكانية التى تعيش داخل هذه الدولة، اختلال بالزيادة لدرجة العجز عن استثمارها ، أو اختلال بالنقص لدرجة الاستخدام غير الاقتصادى لتلك الإمكانات، أي حدث لموارد الثروة في العالم العربى ما نسميه عدم الاستفادة المثلى من الموارد التى سنتعرف عليها من الفرع التالى.

الفرع الثاني سوء استخدام الموارد الأكثر توفرا بكل منطقة:

يتحقق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج عندما يتم التوفيق بينها بنسب تكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من استنفاد الموارد الاقتصادية.

تلك هى الصورة الطبيعية . لكن الذى حدث ويحدث في العالم العربى بعد اختلال توازن السكان مع طاقات الإنتاج الأخرى بسبب عملية التجزئة القائمة، أن استخدام الموارد الإنتاجية سواء العمل فى البلاد المكتظة به أم رأس المال فى البلاد العربية المتخمة منه، تعرض لسوء استخدام قضى على معظم الفوائد الى كان يمكن للعالم العربى أن يجنيها منها فى حالة مالو تم تضافرها بصورة مثلى. فالبلاد المزدحمة بالسكان تستخدم مقادير من العمل متزايدة مع مقادير من العوامل الانتاجية الأخرى تتناقص حتى تمارس العمل فى ظل تناقض الغلة إلى حد كبيرسواء في القطاع الزراعي أم في قطاع الخدمات.

إن نظرة إلى المساحة المنزرعة ونسبتها إلى السكان في مصر، ترينا مدى الضغط على الأرض الزراعية، ومدى مايمكن أن تكون عليه الإنتاجية في القطاع الزراعى.

السنة	عدد السكان بالمليون	المساحة المنزرعة بالمليون فدان	نصيب الفرد
١٩٠٧	١١٫٢	٥٫٤	٠٫٤٨
١٩١٧	١٢٫٨	٥٫٣	٠٫٤١
١٩٢٧	١٤٫٢	٥٫٥	٠٫٣٩
١٩٣٧	١٥٫٩	٥٫٣	٠٫٣٣
١٩٤٧	١٩٫٠	٥٫٨	٠٫٣١
١٩٦٠	٢٦٫٠	٥٫٩	٠٫٢٣
١٩٦٦	٣٠٫١	٦٫٠	٠٫٢٠
١٩٦٩	٣١٫٦	٦٫٠	٠٫١٩
١٩٧٠	٣٢٫٤	٦٫٠	٠٫١٨
١٩٧٨	٤٠٫٢	٦٫٠	٠٫١٥
١٩٩٦	٦١٫٥	٦٫١٥	٠٫١٠

جدول يبين نصيب الفرد في مصر من المساحة
المنزرعة في الفترة ما بين : ١٩٠٧-١٩٩٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

فأي إنتاجية متوقعة لمثل هذا التضافر بين العمل والأرض فى مصر، حتى لو أخذنا في الإعتبارأن ٦٠٪ فقط هم الذين يعيشون فى الريف على الإنتاج الزراعي، الأمر الذى يعني رفع نصيب الفرد منهم إلى ١٦ر٠ من الفدان . وهل تكون أية إضافة جديدة للعمل مضيفة إلى الناتج؟ اللهم لا. هذا في البلاد المزدحمة بالسكان ، فماذا عن استخدام الأموال المتاحة على الجانب الآخر؟ أم ماذا عن استخدام الأرض المتاحة على الجانب الآخر أيضا، ببلاد الخفة السكانية وبالذات العراق والسودان؟

١- في بلاد البترول زادت الموارد في شكل أموال سائلة في دول تعدادها السكاني يعد بالآلاف في بعضها، وبعضها يبلغ السكان فيه بضعة ملايين ، تعد

على أصابع اليد الواحدة ، بينما دخلها النقدى يعد بالبلايين، مما جعل دخل الفرد فيها يصل مستوى نموذجيا عاليا في الارتفاع، مع عدم قدرة هذه الدول على الامتصاص.

٢- أما الدول ذات المساحات الزراعية الشاسعة والخفة السكانية مثل السودان والعراق ، فقد وقفت عاجزة عن استثمار تلك المساحات في إنتاج الطعام الذى تقدر إمكانية هذين البلدين منه بمايكفى حاجة الشرق الأوسط أجمع . ومع ذلك فإن السودان كانت تتلقى المعونات من أكثر الدول العربية احتياجا للأموال- وهى مصر [١] -وهى لاتقبل أن ينتقل إليه عمال زراعيون مصريون، وهذا موقف لايمكن أن يفهم إلا في ظل ما قدمناه عن صراع الأنظمة في العالم العربى، فلايعقل أن يكون وضع بهذه الصورة، في ظل عالم يقوم على التكتلات والكيانات الكبرى.

وهكذا نرى أن الموارد المتاحة للعالم العربى والتى كان يمكنها أن تنقله من تخلفه الحالى إلى وضع أفضل ، ينعم فيه المواطن العربى بخيرات بلاده، تقف مهدرة غير مستغلة ، فتبقى الأرض الزراعية الخصبة بالسودان والعراق وغيرها تنعق على أطلالها البوم والغربان، وتبقى أموال الدول النفطية مكدسة لاتجد استخداما، غير تفنن الغرب في ابتكار وسائل الاستيلاء عليها، وتبقى الأيدى العاملة بمصر في بطالة ، وهكذا تبعد جميع الموارد في العالم العربى عن الاستخدام الرشيد لها أو تخرج نهائيا من مجال الاستخدام.

ولكن لمصلحة من حدث ويحدث هذا ؟

إن ذلك هو ماسنعرفه من الفرع الآتى:

(١) جريدة الأخبار بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩.

الفرع الثالث- استنزاف الموارد العربية بيد الدول الاستعمارية:

قلنا إن التجزئة القائمة فى العالم العربى هى سبب تخلفه ، وقلنا إن هذه التجزئة مصنوعة ومكرسة من قبل الاستعمار ومن أقامهم لتحقيق أغراضه. والمنطقى بعد هذه المقدمة أن يكون ذلك لهدف يسعى إليه الاستعمار ، فهو لايصنع مايصنع ويبذل من الجهود في وضع السياسات وتنفيذها عبثا، ومن ثم فإن هذه التجزئة تحقق بلاأدنى شك مايهدف الاستعمارالى تحقيقه من علاقته بالمنطقة العربية، وهو الحصول على مواردها لمصلحة بلاده، وأظهر مصالحه تتمثل اليوم في أمرين.

١- الحصول على البترول.

٢- اتخاذ المنطقة سوقا استهلاكية لمنتجاته.

وكلا الهدفين يتحقق بسياسة التجزية التى يمارسها و يكرسها فى العالم العربى، إذ هى تحول دون القضاء على تخلف المنطقة، واستمرار التخلف يجعلها تستمر مصدرة للبترول، ومستوردة للسلع الصناعية الاستهلاكية.. ومايتبقى لديها من أموال البترول إما أن تكدسه في بنوك الدول الاستعمارية ، وإما أن تشترى به السلاح منها أيضا ، لتحافظ على أمنها بالصورة التي بينها"بايندر"، أي أمنها فرادى وليس أمن المنطقة العربية أجمع ، فتحقق أمن هذه الدول فرادى يتفق وأمن الدول الغربية، بينما أمن المنطقة يتعارض وأمن الدول الاستعمارية.

ويتحقق هذا الطراز من الأمن يتمكن المستعمرون من استغلال هذه البلاد اقتصاديا، بالحصول على مواردها الخام، وجعلهاسوقا استهلاكية لمايصنع، وتعيش الأنظمة المتصارعة، وتتكرس المناهج المستوردة ، لتضيف سببا إلى أسباب الصراع الكثيرة في هذه المنطقة، والشعب العربى هوالضحية لهذه

الصراعات التى لاناقة له فيها ولاجمل، ولايعود عليه من خوضها إلا التخلف واستمرار نهب ثرواته وتوجيه مايعود إليه منها وجهة لاتحقق مصالحه.

وهكذا تتضح المثالب التى ترتبت على الوضع السكانى الذى يسود العالم العربى والذى خلق من سكانه حيث وجدوا ، إمامشكلة تضخم وإما مشكلة خفة، ناءت المناهج التى استوردتها الدول الإسلامية بعامة، والعربية بخاصة بعلاج هذه المشكلة، ولم تتوصل إلى نتائج ايجابية فيها، وليس فى مقدورها إن استمرت مسيطرة أن تحل هذه المشكلة ، فهل في مقدور المنهج الإسلامي أن يتغلب عليها؟ إن ذلك هو موضوع المبحث التالى.

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لدراسة الوضع السكاني الذى يعيشه العالم العربى ولقد تبين لنامن خلال هذه الدراسة مايلى:

١- العالم العربى ككل يقع ضمن المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة،فجميع دوله باستثناء مصر تتميز بانخفاض الكثاف السكانية.

٢- إن توزيعا عادلا للسكان فى العالم العربى - مع الأخذ في الاعتبار درجة الخصوبة المرتفعة فيه- كفيل بجعله من المناطق ذات التوازن السكاني.

٣- إن التوزيع القائم يخلق من السكان مشكلة في معظم أجزاء العالم العربى وإن اختلف نو ع المشكلة، من خفة سكانية في موضع ، وتضخم سكاني في موضع آخر.

٤- إن سبب هذه المشكلة يرجع إلى إقامة الحواجز الصناعية بين أجزاء

العالم العربى، تلك الحواجز التي لم يعرفها طوال عصوره حتى تكونت الدول الإقليمية الحديثة.

٥-إن هذه الحواجز قد صنعها وكرسها وحافظ عليها الاستعمار الذى آثر عندما اضطرإلى الجلاء عن العالم العربى أن يقيم من الأنظمة مايحفظ له القدرة على استغلال هذه البلاد.

٦- إن صراع الأنظمة الحاكمة في العالم العربى، قد ساعدت الدول الاستعمارية على النجاح في تحقيق أغراضها والإبقاء على التجزئة رغم شعارات الوحدة التى تملأ سماء العالم العربى وتسود صفحات دساتيره.

٧- إن المناهج التنموية التى استوردت لتحقيق التنمية في البلاد العربية مثلت أقوى أسباب الصراع وأضافت إلى أسباب الاختلاف والتجزئة أبلغها أثرا.

٨ إن واقع العالم العربي يستعصى تفسيره على أي نحو آخرغير التفسير القائم على اتفاق مصالح الاستعمار ومصالح الأنظمة الحاكمة في الإبقاء على التجزئة ، وبتعبير :بايندر" إن من الواضح أن هذه الأنظمة بساسيها وإدارييهاوضباطها والفئات الحاكمة فيه تجد مصلحتها في استمرار استقلالها.

٩- إن الوضع السكاني الذى يقوم في العالم العربى اليوم يتطلب العلاج الحقيقى ، حيث يترتب عليه عدم استخدام الموارد المتاحة للعالم العربي ، إما نهائيا كالأرض بالسودان والعراق. وإما جزئيا كأموال الدول النفطية، وإما أنه مقيد عن البذل بصورة مقبولة كالأيدى العاملة فى مصر ، وهذا الوضع يتطلب إصلاحا. وسنرى فى المبحث التالى مدى قدرات المنهج الإسلامي على تحقيق هذا الإصلاح.

المبحث الثاني

المنهج الإسلامي والمشكلة السكانية في العالم العربي

تمهيد:

المشكلة السكانية من أكثر المشاكل إعاقة للتنمية الاقتصادية في العالم العربي. وهي إحدى مشكلات ثلاث اخترناها لنقارن المناهج المستوردة وقدراتها على التغلب عليها، بالمنهج الإسلامي وقدرته على التغلب عليها، وذلك من منطلق أن تفاعل مبادئ كل منهج مع الواقع العملي والمشكلات المشاهدة هو المحك الرئيسي للحكم له أو عليه.

ولقد تناولنا في المبحث السابق المشكلة السكانية بعرضها بما هي عليه، والمحنا إلى موقف الفكر المستورد ممثلا في المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي منها ، وانتهينا إلى عجزهما عن إيجاد حل لها، ولا أدل علي ذلك من تعايشهما معها طوال الفترة السابقة وتفاقمها في ظلهما ، ولكن ليس معنى فشل المنهجين في حلها أن يكون المنهج الإسلامي قادرا علي تحقيق مافشلا فيه ، فلابد من أن نعرض ذلك علي بساط البحث وندرك بعين الفكر موقف الفكر الإسلامي من هذه المشكلة ، ومدي مايملك من إمكانيات لحلها ، إن أتيح له حكم الحياة العربية، ولو على سبيل التجربة بعد فشل المناهج المستوردة.

وسنعرض للزاوية التي ينظرمنها الفكر الرسلامي ، أو للبعد الذي يعالج المشكلة منه، ثم نعرض المبادئ التي يرسيها في المجتمع قبل أن يدلي بالحل الذي يتبناه، ثم نتناول الحل أو الحلول التي يقدمها ، كي نحكم بموضوعية على تمكنه من الحل، وقدرته عليه، وذلك في المطالب الثلاثة التي يتكون منها هذا المبحث وهي:

المطلب الأول: البعد الذى يتناول المنهج الإسلامي المشكلة منه.

المطلب الثاني: منطلقات المنهج الإسلامي لحل المشكلة.

المطلب الثالث: الحل الإسلامي للمشكلة السكانية.

المطلب الأول

البعد الذى يتناول المنهج الإسلامي المشكلة منه

الفرع الأول- أبعاد المشكلة السكانية فى العالم العربى

هناك أبعاد ثلاثة للمشكلة السكانية في العالم العربى ، يتوقف نجاح المنهج في حلها على نوع البعد الذى يضع المشكلة فيه، فإن كان البعد المنظور إليه ، بعدا يمكن تحقيق نجاح فيه ، كان للمنهج نصيب من النجاح، وإذاأخطأ المنهج هذا البعد لسبب أو لآخر، فركز نظرته على بعد مسدود ، لأسباب ربما لادخل للمنهج بها، لم يكن له حظ من النجاح . فما هى الأبعاد الى عليها المشكلة السكانية في العالم العربى؟ إنها-كما قلنا- أبعاد ثلاثة:

١- بعد يخص السكان من حيث الزيادة والنقص ، وهو الذى نطلق عليه البعد العددى.

٢- بعد يخص السكان من حيث توزيعهم على مساحة الإقليم العربى، وهو الذى نطلق عليه البعد التوزيعى.

٣- بعد يخص السكان من حيث خصائصهم التى يتصفون بها، ومدى توافقها أو تنافرها مع مقتضيات التنمية الاقتصادية، وهو الذى نطلق عليه البعد الخصائصى.

وتختلف المناهج فيما بينها في النظرة إلى السكان من هذه الأبعاد الثلاثة والحقيقة أن هذا الاختلاف إنما يكون في التركيز على بعد منها أكثر من البعدين الآخرين، بحيث تركز جهود الحل على بعد مع إهمال كلى أو جزئى للأبعاد الأخرى، ولسنا نقصد أن منهجا من المناهج، أو مفكراً من المفكرين، لايدرك أهمية خصائص السكان وأثرها فى التنمية ، أويتجاهل أهمية أن يكون توزيع السكان توزيعا ملائما، أو أن يكون عددهم لايعوق التنمية لقلة فيهم أو كثرة بهم. ولكن الذى نقصده هو ماتنصب عليه الجهود في ظل منهج من المناهج من بين تلك الأبعاد ، حتى ليبدو وكأنه لاينظرمن أبعاد المشكلة إلا هذا البعد.

وفي ظل هذا التحفظ نتناول البعد الذى ركزت عليه المناهج المستوردة ، فابتعدت عن الطريق المؤدى إلى النجاح . ثم نتناول البعد الذي أدركه الفكر الإسلامي، ونعتقد أنه يحقق النجاح في حل المشكلة ، وذلك في الفرعين التاليين.

الفرع الثاني-البعد الذي تتناول المناهج المستوردة المشكلة السكانية منه:

نقصد بالمناهج المستوردة هنا، المنهج الرأسمالى ، إذ هو الذى يجعل المشكلة السكانية مجالا للبحث، وهى على الأقل محمدة لهذا المنهج ، في الوقت الذي يغفل فيه المنهج الاشتراكي المشكلة، ويعتبرها قائمة طالما أن المنهج الرأسمالي هو المسيطر ، فإذا حلت الاشتراكية محل الرأسمالية زالت المشكلة من نفسها، بحكم طبيعة التنظيم الشيوعى الذى لايوجد فى ظله فائض من السكان على حد تعبير دائرة المعارف السوفيتية [١].

ولنعد إلى المنهج الرأسمالى كممثل للمناهج المستوردة في هذه الجزئية لنحاول أن نتبين البعد الذى ينظر إلى المشكلة السكانية منه. من الواضح إذ يركز

---

(١) الفريد صوفي، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨.

هذا المنهج في حل المشكلة السكانية على تنظيم الأسرة والتحكم في معدل المواليد ، أنه يركز بالتالي على البعد العددى من هذه المشكلة، والتركيز على البعد العددى في مشكلة السكان العربية ، يتضمن محاولة إيجاد حل للمشكلة في القطر الذى يعانى منها وهو مصر. وبذلك لايقدم حلا للمشكلة في صورتها الأكثرشيوعا«صورالخفة السكانية»، وضمنية أخرى هى التسليم إن لم يكن التكريس للوضع القائم، من حيث تجزئة البلاد العربية وعدم تبنى قضيتها فى تحقيق الوحدة بين أقطارها ،كحل لابديل له إن هى أرادت أن تعيش في ظل العالم الحديث ، القائم على الكتل الكبيرة لا الكيانات الذرية. ولانعيب علي المنهج في حد ذاته عدم تضمنه مبادئ وحدوية، فهكذا خلق المنهج في بلاده محايدا من هذه الناحية، وإنمالابد أن نقرر أنه لايحمل هذه المبادئ ، ومن ثم تقع المسئولية في فشل هذا المنهج على من يتبناه، وواضح أمامه عدم قدرته على حل مشكلاته. وإذا كان المنهج يتجاهل صورة الخفة السكانية من المشكلة، فإنه يفشل في حلها في صورتها التى تصدى لها ، فلقد بينا أن عدد السكان في مصرلن يكون أقل من ٦٠مليون عام ٢٠٠٠ بناء على فرض جدلى لايمكن أن يكون حقيقة قط، هذا الفرض هو قيام اتفاق بين كل زوجين على عدم إنجاب أكثر مما يتطلبه معدل الإحلال، أي طفلين لكل زوجين . ومقتضى ذلك أن حل المشكلة من بعدها العددى غيرقائم. ورغم ذلك فإن المنهج المستورد من وراء البحار، كآخر صيحة ،طبقالتعبيرمسئول تنظيم الأسرة[1] قد نظر إلى المشكلة السكانية من هذا البعد، وركز كل جهوده على تخفيض معدل المواليد،ذلك المعدل الذى تثبت الاحصائيات أنه قد ارتفع بعد عام ١٩٧٣ بدلا من أن ينخفض . وتلك إحدى مضحكات مشروع تنظيم الأسرة في مصر، إذ يتم في ظله ارتفاع معدل المواليد عما كان عليه من قبل [٢].

(١) د. عزيزالبندارى ، السكان والتنمية، مرجع سابق ص ٤٤٩.
~~(٢) المرجع السابق ص ٤٥.~~

وإذا كان التأثيرعلى العدد السكانى بمحاولة إنقاصه عن طريق خفض معدلات المواليد يمثل طريقا مسدودا ، لاتجدى الجهود فيه في المدى المنظورعلى الأقل ، فإننا نرى أن المنهج الذى يركز على هذا البعدلحل المشكلة السكانية دون بعديها الآخرين، يكون منهجا قد أخطأ الطريق، وهذا هو ما فعله المنهج المستورد ، وترتب عليه عدم حل المشكلة السكانية، واعتراف المسئولين عن تنظيم الأسرة بمصر، بأنهم لايتوقعون حلا لها عن هذا الطريق، بل يعلنون أنهم كانوا يعرفون ذلك منذ أو ل لحظة لتطبيق برامج الأسرة في مصر[١].

الفرع الثالث- البعد الذي يتناول منه الفكر الإسلامي المشكلة السكانية :

بحكم المنطلقات التى ينطلق منها الفكر الإسلامي والتى يمكن تلخيصها في:

١- الإيمان بوحدة الأمة الإسلامية لا العربية فقط.

٢- إحلال المواطنة الإسلامية محل القوميات والنعرات العصبية.

٣- الأخوة الإسلامية وفريضة التكافل بين الأقطار الإسلامية.

بحكم هذه المنطلقات فإن الفكر الإسلامي لاينظر في مثل ظروف العالم العربى- كمنطقة تمثل في دراستنا العالم الإسلامي- إلى البعد العددى للمشكلة السكانية،حيث إن العالم العربى كمارأينا - يقع ضمن مناطق العالم الأقرب إلى القلة السكانية منه إلى مناطق التوازن السكانى. ومن ثم فلا يقبل لا عقلا ولا منطقا أن نحد من نمو السكان فى مثل هذه الظروف. ومن ثم فإن البعد الذى يدعو الفكر الإسلامي إلى تناول المشكلة السكانية منه هو البعد التوزيعى. أي أن الفكر الإسلامي إذا دعى لحل مشكلة السكان في العالم العربى، فإنه يقوم

---

(١) المرجع السابق ص ٤٤٩.

بفتح الحدود بين أقطار الأمة الواحدة ، لتنساب الموارد الإنتاجية بشتى أنواعها، وليتم التوافق الأفضل بين عوامل الإنتاج في كل منطقة من مناطق العالم العربى. وفي نفس اللحظة فإن الفكر الإسلامي لايهمل البعد الخصائصى للسكان، بل تقوم مبادئ الإسلام فى فروض الكفاية ، وضرورة أن يكون من بين أفراد الأمة من يكفيها حاجتها إلى كل تخصص هي في حاجة إليه، يقوم هذا المبدأ في الفكر الإسلامي بتوجيه كل إنسان إلى أن يسد الثغرة التى يقف عليها. وهو مسئول بأن لايؤتى الإسلام من هذه الثغرة،يقول المصطفى ﷺ : «أنت على ثغرة من الإسلام فلايؤتين من قبلك» وعلى الدولة الممثلة للمجتمع الإسلامي أن تبذل الجهود الكفيلة بتعلم الأفراد كافة التخصصات التى تلزم المجتمع.

ولكن هل يعجز المنهج الإسلامي عن حل المشكلة السكانية فيما لو كان العالم العربى أجمع يعانى من تضخم سكانه؟ أو بعبارة أخرى هل يعجز الإسلام عن حل مشكلة السكان في مصر، لو أنها تمثل بمفردها المجتمع الإسلامي؟ أو بتعبير يلمس واقعنا اليوم، لوفرض (والعالم العربى على ماهو عليه من تمزق وتناحر، وتربص كل دولة من دوله بالأخرى) أن تبنت مصر المنهج الإسلامي ، هل يملك هذا المنهج أن يحل مشكلتها السكانية؟

والإجابة على هذا السؤال وبكل الثقة هى : نعم، يستطيع المنهج الإسلامي لو تبنته مصر، في مثل أوضاعنا الحالية، أن يحل مشكلتها السكانية. ولكن كيف الجزم بهذه الإجابة وبكل هذه الثقة ، والإحصاءات التى أشرنا إليها في الفرع السابق تثبت أن الطريق إلي المشكلة في مصر من بعدها العددى طريق مسدود ؟

الإجابة أنه طريق مسدود في وجه المناهج المستوردة ، والتى لاتستطيع أن

تعمل بين من ينظرون إليها نظرة المرتاب في أهدافها ومراميها. ولكن يوم أن يحكم المنهج الإسلامي مصر، فإنه يستطيع أن يجعل معدلات الإنجاب أقل من معدلات الإحلال، وبكلمة قصيرة توجه من إذاعة الدولة الإسلامية على لسان إمام المسلمين، الذي إن رأي صالح الدولة في خفض معدلات الانجاب لم يكن متهما قط بأنه يعمل على الإخلال بالنسبة العددية للمسلمين، ولن يكون متهما بأنه ينفذ سياسة المحور الشرقي أو المحور الغربي، ووقتها لن يخشى من مؤامرات خفية تحاك ضد الإسلام على مستوى قارتي أفريقيا وآسيا، بل تو ضع الخطط الزمنية للتخلص من المسلمين في اندونيسيا في عام كذا، وفي نيجيريا في عام كذا، في مصر في عام كذا. لكننا نشق في أن كيدهم سيرتد إلي نحورهم ،« ولن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة » [١].

وهكذا نرى أن الفكر الإسلامي يدعو في ظل ظرفنا إلى حل مشكلة السكان في العالم العربي من بعدها التوزيعي- حتى يحل المشكلة بصورتيها، صورة الخفة الكسانية« في غيرمصر » التضخم السكاني« في مصر » في الوقت الذى رأينا فيه المناهج المستوردة تتجاهل صورة الخفة السكانية وتفشل في علاج صورة التضخم بسبب البعد الذى تبنته في نظرتها إلى المشكلة ، والباحث لايعفى المناهج المستوردة من تعمد سلوك هذا الطريق، أو على الأقل عدم الاهتمام بسلوك الطريق السليم أو النصح به.

---

(١) رواه مسلم ، انظرالكنز الثمين . مرجع سابق، ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥.

المطلب الثاني

منطلقات المنهج الإسلامي لحل المشكلة

تمهيد:

الإسلام باعتباره دينا سماويا يحوى مبادئ عامة تمثل في حد ذاتها تنظيما للمجتمع الإسلامي، ويبني الإسلام المجتمع منهاكلبنات تدخل في تركيبه وتتخلل نسيجه. وهذه المبادئ ذات إشعاعات معينة تنعكس على المشكلات التى يتصور وجودها ، فتحول بينها وبين الظهور في المجتمع، أو تنعكس عليها - إن وجدت - فتذيبها وتخلص المجتمع منها ، سواء في ذلك مشكلة السكان أو غيرها من المشاكل.

ولقد عقدنا هذا المطلب للوقوف على أهم المبادئ التى تمثل منطلقات للإسلام ينطلق منها لحل المشكلة السكانية المحتمل أن تواجهه . وهى في نفس الوقت أدوات الإسلام للتخلص من هذه المشكلة إن وجدت بالفعل . وأهم هذه المبادئ مايلى:

١- الأخوة الإسلامية.

٢- التكافل الإسلامي.

٣- تحقيق الوحدة الإسلامية بصورة من الصور.

وفي الفروع الثلاثة الآتية من هذا المطلب نتناول هذه المبادئ تمهيدا للتعرف على دورها في حل المشكلة السكانية في المطلب الثالث.

الفرع الأول- الأخوة الإسلامية:

تمثل الأخوة الإسلامية الرابطة الأولى التى تربط المسلمين بعضهم ببعض ،

م

فقبل رابطة الدم ووشائج القربى، وقبل رابطة الإقليم والوطن، تقوم رابطة الإسلام بين المسلمين، فتجعلهم جميعا أخوة في الله تعالى، وإن تعارضت أية رابطة معها قدمت رابطة الأخوة على غيرها من الروابط . يقول الله تعالى: « لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم ، أو عشيرتهم ، أولئك كتب فى قلوبهم الإيمان »[1] فالمسلمون في شتى أقطار الأرض وليس في داخل العالم العربى فقط، أخوة تجمعهم رابطة الإسلام والوحدة فيه، وهى رابطة مقدمة بنص الآية الكريمة على رابطة النسب(بنوة أو أخوة وأبوة) وعلى رابطة القبيلة والقطر(العشيرة)، ومن ثم تقيم من التكاليف والحقوق والواجبات أكثر مما توجبه رابطة البنوة والأخوة والأبوة. وهذا مايفرضه الإسلام طبقا لمبدأ التكافل الإسلامي الذى هو جوهر الأخوة الإسلامية والذى سنلمسه في الفرع التالى:

الفرع الثاني-التكافل الإسلامى:

يقيم الإسلام بين أبنائه ، أيا كانت محال إقامتهم ، حقوقا لبعضهم قبل بعض، وواجبات على بعضهم لدى البعض. هذه الحقوق وتلك الواجبات تتمثل في فريضة التكافل الإسلامي ، والذى يضم عدة أنواع من التكافل وهى:

١- التكافل الأدبى. ٢- التكافل الأخلاقى.

٣- التكافل العلمى. ٤- التكافل الاقتصادى.

٥- التكافل السياسى. ٦- التكافل العبادى [2]

(١) سورة المجادلة، الآية رقم ٢٢.

(٢) نسبة إلى « العبادة » أى تعاون المسلمين فيما بينهم في إقامة العبادات التى تتطلب هذا التعاون ، مثل فروض الكفاية، وصلاة الجماعة في الأوقات الخمسة، إقامة صلاة الجمعة وغيرها

٧- التكافل الدفاعي. ٨- التكافل الحضاري.

٩- التكافل الجنائي. ١٠- التكافل المعاشي [١]

هذه الأنواع من التكافل تمثل حقا لكل مسلم وفي نفس الوقت واجبا على كل مسلم تبعا لموقعه، وهي لاتترك مجالا من المجالات لايتكافل المسلمون في تحقيقه لأنفسهم. وهذه الأنواع من التكافل يفرضها الإسلام، ولايترك للأفراد حرية القيام بها تبعا لسلوكهم الفردي ومدى التزام كل منهم ، بل إنه إلى جانب تعويله بقدر كبير على أريحية المسلم، ومخالطة آداب الإسلام شغاف قلبه، إلا أنه يفرض سلطة يكل إليها مهمة السهر على تحقيق هذه الأنواع من التكافل ، والتي هي جوهر مبدأ الأخوة الإسلامية، هي سلطة « الوحدة الإسلامية » في ظل دولة إسلامية ، تسهر على تنفيذ تعاليم الإسلام. وذلك ماسنلمسه في الفرع التالي:

الفرع الثالث-الوحدة الإسلامية:

الوحدة هي السياج الضروري لتحقيق التكافل الإسلامي الذي هو جوهر الأخوة الإسلامية، فهي فريضة بقدر مايكون التكافل ورعاية مبدأ الأخوة الإسلامية فريضة . ولقد فرض الله تعالى على المسلمين أن يتجمعوا ولا يتفرقوا، وأن يعتصموا بحبله، وحبل الله تعالى بنص الحديث الشريف هو القرآن الكريم، ويعني ذلك ضرورة أن تكون هناك سلطة تظلل كل المسلمين لتقيم حكم الإسلام وتحقق مبادئه في التكافل وفريضته في التآخي.

---

(١) انظرالدكتور مصطفى السباعي، إشتراكية الإسلام ، العدد ١١٣ من اخترنا لك ط ٢ ص ١١٤ ومابعدها حيث قدم شرحا وافيا لأنواع التكافل المذكورة

أما شكلها فإن كل مايحقق جوهر الوحدة ويقى المسلمين شر الفرقة ، يعتبر صورة يقرها الإسلام . فالشكل عرض يخضع للتطور، أما الجوهر الثابت فهو الذى يعول عليه الإسلام.

هذه هى المبادئ التى يضع الإسلام في ظلها حله للمشكلة السكانية في بعدها الذي نراه قائما اليوم في العالم العربي.. أي البعد التوزيعي من أبعادها الثلاثة . وليس معنى تخصيص هذه المبادئ بالذكر أنها كل مايحويه الإسلام لحل المشكلة . فلو كنا نبغى علاج مشكلة السكان من بعدها العددى لرأينا للإسلام مبادئ ومنطلقات أخرى ، تكفل له حل البعد العددى للمشكلة . كما أنه لوكنا نبغى حل المشكلة من بعدها الخصائصى لرأيناللإسلام مبادئ ومنطلقات تكفل حل المشكلة من هذا البعد، وإنما نحن نلمس هنا المبادئ التى ينطلق منها الإسلام لحل المشكلة من بعدها التوزيعي، وهو الذى نراه ضروريا وعلاجا وحيدا للمشكلة القائمة في العالم العربى اليوم.

وسنرى في المطلب التالي كيف يستخدم الإسلام هذه المبادئ ، أو كيف تؤدى مبادئ الإسلام هذه إلى إذابة المشكلة السكانية القائمة في العالم العربي في صورتيها - الخفة والتضخم- كما سننزل علي حكم الواقع المشين في العالم العربى لنفترض عدم إمكانية تحقيق الوحدة به ، ونناقش قدرة الإسلام على تقديم حل للمشكلة السكانية القائمة بمصر. أي نناقش مدى قدرة الإسلام على حل البعد العددى للمشكلة ، ثم نرى موقف الإسلام من إمكانية حل المشكلة بامتصاصها عن طريق التنمية الاقتصادية ، حتى تغطى مقارنتنا للإسلام بالفكر المستورد كل المجالات التى عرضنا الفكر المستورد منها.

المطلب الثالث

الحل الإسلامي للمشكلة السكانية

سنتناول في هذا المطلب الحلول التى يقدمها الإسلام للمشكلة السكانية في العالم العربي في ظل عدة فروض:

١- الفرض الأول يقوم على إمكانية إعطاء الفرصة للإسلام ليحكم هذه المنطقة، ومن ثم يوحدها فيحل المشكلة من بعدها التوزيعى ، في ظل المبادئ التى ذكرناها في المطلب السابق.

٢- الفرض الثانى يتمثل في تبني إحدى الدول والتى تعانى من مشكلة تضخم سكانى للإسلام بمفردها. ومن ثم يقوم الإسلام بحل المشكلة فيها من بعدها العددى، في صورة التحكم في عدد المواليد من ناحية ، وصورة تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وسنتناول ذلك في فروع هذا المطلب الثلاثة الآتية:

الفرع الأول- إعادة توزيع السكان فى العالم العربى:

هذا الحل هو الحل الإسلامي المتفق مع طبيعة الأمور ومنطق الأشياء فدراستنا تقوم على أن هذه الشعوب-وهى كذلك- تهفو إلى الإسلام وكل مايحول بينها وبينه ظروف عارضة ستزول يوما ما ، وعسى أن يكون قريبا.

والإسلام من منطلقاته السابقة التى تتمثل في فريضة الأخوة الإسلامية وما تقتضيه من التكافل ، وما تستلزمه من وحدة ، من منطلقاته هذه يجعل العالم العربى منطقة واحدة تخضع لسلطة واحدة ، وتضم مجموعة من الأخوة

ليس بينهم سدود أو حواجز . فمبدأ الأخوة الإسلامية والتكافل الإسلامي يقضيان بمنح كل مسلم حق الدخول و الخروج والإقامة والعمل والإستثمار في كل بقعة من بقاع هذا العالم. فالعالم الإسلامي بلد لكل مسلم ودار له ولايمت إلى الإسلام بصلة أن يمنع مسلم من الدخول والعمل والإقامة في أي أرجاء داره أحب.

ومعنى ذلك أن مجرد قيام الإسلام على أرض هذا العالم بمبادئه السابقة، يقضي بوضع خطة لتحقيق التوازن السكانى في أرجاء هذا العالم ، فلاتكون إحدى مناطقه تعانى من «خفة سكانية» في الوقت الذى تعانى منطقة أخرى فيه من التضخم السكانى.

ولما كان العالم العربي في جملته يمثل منطقة أقرب إلى الخفة منها إلى التوازن السكانى فإن توزيع سكانه الـ ٢٤٠ مليونا على مساحته البالغة ١٣ مليونا من الأميال المربعة ،كفيل بأن يجعل مشكلة التضخم السكانى القائمة بمصر أثرا بعد عين ، وخبرا يروى عن الماضي . فإذا استمرت مناطق هذا العالم تعانى بعد ذلك من « خفة سكانية» فإنها لن تكون بقسوتها الحالية ، كما أن معدلات الإنجاب المرتفعة ، تلك التى حبا الله بها العالم الإسلامي ، كفيلة بأن تزيل في القريب العاجل مايبقي من آثارطفيفة لمشكلة الخفة السكانية،كما أن التقدم التكنولوجي كفيل بأن يساعد على التغلب على آثارهذه الخفة بصورة كبيرة.

وهكذا نجد أنفسنا في ظل الإسلام نناقش مشكلة الخفة السكانية ونملك من معدلات انجابنا المرتفعة مايجعلنا نتغلب عليها في مدة وجيزة ، وهذا يعني أن الإسلام لو أتيح لمنهجه أن يحكم حياة الأمة العربية لذابت مشكلة التضخم السكانى فى أقل من عدد أصابع اليد الواحدة سنينا ، ولتمكنا من التغلب علي

مشكلة الخفة السكانية في مثل هذه المدة أو أكثر قليلا . ولأقمنا مجتمعا متوازنا ترتفع فيه معيشة أفراده ونحافظ فيه على النعمة الكبرى، نعمة ارتفاع معدل الخصوبة، تلك النعمة الي لانقدرها والتي ننسى أنها- إلى جانب نعمتين أخريين حبيهما العالم الإسلامي ، يمكن أن تجعل منه حقا الأمة التى تتزعم هذا العالم. والنعمتان الأخريان هما الترابط القائم بين المسلمين على أساس مبدأ الأخوة الذى يقوم فعلا في نفوسهم، الاتصال العجيب والموقع الفريد الذى تحتله بلادهم من الكرة الأرضية. فتلك هى مؤهلات الأمة الوسط التى غفلنا عنها وأحلناها إلى نقم بعد أن خلقها الله لنا نعما ، فنعمة الخصوبة أحلناها إلى نقمة نبذل الجهود كي نخفضها ونعمة الموقع الفريد أحلناها إلى نقمة، تتمثل في تكالب الدول على السيطرة عليها ، ولانملك مع ضعفنا مايدفع عنها ، ونعمة الأخوة أحلناها إلى نقمة ، فجردت الجيوش من دولة إسلامية على دولة إسلامية، ورفعت رايات متعددة يتقاتل تحتها أتباع راية واحدة، وماتدرى هذه الجيوش أن القاتل والمقتول منها إلى لعنة الله وحطب جهنم، يقودهم إليها قادتهم وأولو الأمر فيهم.

الفرع الثاني- المنهج الإسلامى وحل المشكلة فى جانبها العددى:

في الفرع السابق بيناأن الإسلام بحكم مبادئه وبحكم ضرورة تطبيقه مادمنا ندعى الإسلام ،يقدم لنا حلا لمشكلة السكان يقوم علي توزيع مايفيض منهم في قطر، على الأقطار التي يقلون فيها وتحتاج إلي جهودهم . وفى هذا الفرع سنناقش حل المشكلة من جانبها العددى، والذى يقوم في حالتين فرضيتين.

الأولى- أن تكون الدولة الي تعاني من التضخم السكانى وهى مصر، هى الوحيدة التى تتبنى المنهج الإسلامي ولايحيط بها دول مسلمة.

الثانية- أن تكون كل البلاد الإسلامية أو كل رقعة الإسلام تعانى من التضخم السكانى.

ونحن بهذا قد حصرنا المشكلة في مدى قدرة المنهج الإسلامي علي خفض معدلات الانجاب من ناحية، وقدرته علي تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، فهاتان هما الوسيلتان المطلوبتان في مثل هذه الفروض ، وسنناقش تحقيق التنمية وقدرة الإسلام على ذلك في الفرع التالي ، أما قدرة المنهج الإسلامي على خفض معدلات الانجاب فهى محل عناية هذا الفرع.

فهل يستطيع المنهج الإسلامي أن يخفض معدلات الإنجاب القائمة في مصر إذا هى تبنته بمفردها دون بقية البلاد العربية والإسلامية؟ وهل ينجح فيما فشلت فيه جهود تنظيم الأسرة خلال العقود الماضية؟ واجابة على كل هذه التساؤلات نقول: ان المنهج الإسلامي لو طبق اليوم بمصر لتمكن من حل مشكلتها السكانية داخل أرضها ، عن طريق خفض معدلات المواليد خفضا كبيرا مؤثرا ، وعن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية كذلك.

ولكن كيف ذلك والإحصاءات تثبت أن الطريق مسدود أمام حل الشكلة السكانية بمصر، عن طريق تخفيض عدد السكان ، بتخفيض معدلات المواليد؟

وإجابة عن هذا الاعتراض نقول: إن الطريق لخفض معدلات الإنجاب طريق مسدود فعلا ، ولكن أمام المناهج المستوردة، تلك التى لاتستطيع أن تعمل بين من ينظرون إليها نظرة المرتاب في أهدافها المتشكك في مراميها.

ولكن يوم أن يحكم المنهج الإسلامي هذا المجتمع ، فإنه يستطيع بحكم أنه نابع من عقيدة المجتمع، ويملك تجنيده فكريا وماديا وراء سياساته التى يتبناها ،

يستطيع أن يجعل معدلات المواليد أقل من معدلات الإحلال. ذلك أن الإسلام لايمانع قط في تنظيم النسل، إذا كان في ذلك مصلحة المسلمين. فالزواج نفسه ترد عليه الأحكام الخمسة، فكذلك ثمرته من الإنجاب، ولقد ورد في السنة النبوية.كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ ولم ينهنا ، والعزل ليس إلا طريقة لتنظيم النسل.

وهكذا يرى الباحث أن المنهج الإسلامي لو حكم المجتمع، يستطيع أن يتحكم في معدلات الإنجاب بالقدر الذى يحقق مصلحة المجتمع الإسلامي، وأن قدراته على ذلك لاتقل عن قدرة مجتمع المدينة يوم أن حرمت فيه الخمر فسالت طرقاتها بالخمر المسكوبة وقال الجميع .. انتهينا يارب..

وهكذا نرى أن الإسلام مع أنه يملك حل المشكلة من بعدها التوزيعي، يملك أيضا حل المشكلة من بعدها العددى، عن طريق تخفيض معدل الإنجاب فماذا عن قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى.

الفرع الثالث- المنهج الإسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية كحل لمشكلة السكان في العالم العربى:

لقد كانت قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى آخر مانقشناه من الحلول التى تقدمها هذه المناهج لمشكلة السكان، وهى كذلك آخر ما نقدمه من حلول الإسلام لهذه المشكلة. وفي الوقت الذى ظهر لنا عجز المناهج المستوردة عن النجاح في هذا الحل بسبب ماتفتقده من مقومات الصلاحية للعمل في البيئة الإسلامية، لعدم توافقها معها وعجزهاعن استثارة

همم وتفجير طاقات الجماهير المسلمة، لنفس هذه الأسباب تظهر قدرة المنهج الإسلامي على النجاح في هذا الحل الإنمائي لمشكلة السكان، لما يملكه من المقومات التى تفتقدها هذه المناهج. فهو منهج نابع من عقيدة هذا الشعب، ومشتق من ظروفه وتراثه. فهو يتلاءم مع البيئة التى ينميها، وهو قادر علي استثارة همم الأفراد وتقديم ماتعجز المناهج الوضعية عن تقديمه، فيجعل مشاركتهم في جهود التنمية عبادة لله تعالى، يدفعهم إليها ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة. ثواب الدنيا تقدم وارتفاع مستويات المعيشة، وثواب الآخرة رضوان من الله أكبر.

وهكذا يتبين لنا أن المنهج الإسلامي يملك القدرة علي حل المشكلة السكانية التي يعانى منها العالم العربى، سواء في صورتها التضخمية أم في صورة الخفة السكانية، يملك حلها من بعدها التوزيعي، ويملك أن يحلها من بعدها العددى، كما يملك أن يحلها من بعدها الخصائصى، أما المناهج المستوردة فقد عجزت عن حل المشكلة من بعدها العددى الذى اهتمت به، وتجاهلت البعد التوزيعي اتساقا مع موقفها من وحدة الأمة العربية ، كما أنها عجزت عن حلها من بعدها الخصائصى المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لدراسة مدى قدرة المنهج الإسلامي على تقديم حلول ناجحة لمشكلة السكان التى يعانى منها العالم العربى، كصورة للعالم الإسلامي، ولقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة مايلي:

١- المنهج الإسلامي يتناول المشكلة السكانية في العالم العربى من بعد لاتفطن إليه المناهج المستوردة ، أو لاتعيره أهمية إن فطنت إليه، حيث إنه لايتفق

مع نظرتها إلى العالم العربى، كدول متفرقة لايجمعها هدف في الوحدة ترنو إليه.

٢- من هذا البعد يتمكن المنهج الإسلامي من حل صورتي المشكلة: الخفة السكانية والتضخم السكانى معا. عندما يفتح الحدود بين بلاد المنطقة لتنساب عوامل الإنتاج فيما بين أقاليم الوطن العربى، ولتقطن حيث شاءت.

٣- إن المنهج الإسلامي يقدم هذا الحل انطلاقا من مبادئه في الأخوة الإسلامية التى تعنى التكافل في كافة أوجه الحياة بين المسلمين في شتى أقطارهم. ويتطلب تحقيق هذا التكافل إنشاء سلطة موحدة تسهر على تحقيقه في شكل وحدة إسلامية، تتخذ الصورة المناسبة طبقا لظروف العصر وتطوراته.

٤- إن الإسلام إذا حيل بين منهجه وبين اتخاذ المنطقة كلهاساحة وميدانا لعمله، يستطيع أن يحل مشكلة الإقليم الصغيرالذى يتبناه منهجا، عن طريق التحكم في معدلات الإنجاب، وتحقيق ماعجز الفكر المستورد عن تحقيقه حتى اليوم.

٥- إن المنهج الإسلامي يملك مقومات المنهج القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، بينما تفتقد المناهج المستوردة هذه المقومات. ومن ثم لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية بينماعجزت المناهج المستوردة عن تحقيق ذلك فعلا.

٦- إن المنهج الإسلامي يملك حل المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة، البعد التوزيعي والبعد العددي والبعد الخصائصى، بينما تعجز المناهج المستوردة عن حل بعض هذه الأبعاد، وتتجاهل تناول المشكلة من بعض الأبعاد الأخرى.

الفصل الثاني
مشكلة تمويل التنمية بين المناهج المستوردة والمنهج الإسلامي

تمهيد

المشكلة الثانية التى اخترناها للمقارنة بين المناهج الإنمائية المستوردة والمنهج الإسلامي، من حيث قدرة أى منها على إيجاد حل لما تعانيه منطقة العالم العربى، هى تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد التى ينقصهارأس المال ، وماتعانيه الدول ذات الفائض فى تدبيرطرق استثمار رؤوس أموالها، والمخاطر التى تعيش فيها من هذه الناحية.

وطبقا للخطة التى طبقناها في الفصل الماضي والتي سنتبعها في هذا الفصل والذي يليه أيضا، فإننا سنقوم بعرض المشكلة بصورتها المرئية في العالم العربي ، ثم نقوم بعرض العلاج الذي يقدمه الفكر الإسلامي، كي نتبين أى المناهج يقدم العلاج الصحيح لهذه المشكلة، وذلك من خلال المباحث التى يتكون منها هذا الفصل وهى:

المبحث الأول: إطار مشكلة تمويل التنمية في العالم العربي.

المبحث الثاني: المنهج الإسلامي ومشكلة تمويل التنمية في العالم العربى.

المبحث الأول
إطار مشكلة تمويل التنمية في العالم العربي

تمهيد

مشاكل العالم العربى في جملتها ناتجة من الوضع غير الطبيعى الذى صار إليه هذا العالم. لقد خلق هذا العالم منطقة متكاملة يكمل بعضهابعضا، ولقد عاش على هذا التكامل طول القرون الماضية ، فلمارزئ بالتجزئة التى أجريت عليه، واستخدمت النعرات العنصرية والطائفية ، وأطلت برأسها فيما بين الحكام والأنظمة على الأقل، ظهرت المشاكل المتعددة في هذا العالم ، والتى ماكانت لتظهر لو أن هذا العالم يعيش الوضع الطبيعى لمنطقة متصلة، تسكنها مجموعات من البشر تتفق في كل شئ: الدين والتراث والآمال والآلام والأعداء والأصدقاء، فكل ماهم عليه عوامل مجمعة وليست مفرقة.

ومشكلة التمويل إحدى المشاكل التى نشأت عن هذه التجزئة التى أصابت العالم العربى، فمنعت انسياب عوامل الإنتاج بين أجزائه ، فكان أن توفرت رؤوس الأموال النقدية في بعض الأجزاء ونقصت في أجزاء أخر، وزاد من استحكام المشكلة أن البلاد التى ينقصها رأس المال تبني خططها الإنمائية على أساس منه، فتجعله العامل المحدد لجهودها، مهملة عناصر أخر كان يمكنها أن تجعل منها محور التنمية بها، وترتب على التجزئة والصراع المستمر بين الأنظمة الحاكمة، أن حركة رأس المال في هذا العالم تقوم بين أجزائه والعالم الخارجى ، وليس بين أجزائه بعضها مع بعض.

وهذا المبحث يهتم بعرض الإطار العام لهذه المشكلة، التى تقوم في العالم العربي بسماتها التى المحنا إليها في هذا التمهيد، وذلك في مطالبه الثلاثة الآتية:

المطلب الاول
راس المال بين الفائض والنقص في المنطقة العربية.

تمهيد

أدت تجزئة العالم العربي التى أجريت عليه في السنين المنصرمة من القرن العشرين، وما سارت به الأحداث الاقتصادية ، واكتشاف الموارد الجديدة لبعض مناطقه، وتضخم سكان بعض المناطق الأخرى، إلى أن أصبح العالم العربى يضم ثلاثة مستويات فيما يتعلق بمقدار رأس المال المتوفر وقدرة المنطقة أو الاقليم علي امتصاص رؤوس الأموال.

١- منطقة يقل المتوفر بها من رؤوس الأموال عن طاقتها الامتصاصية وحاجتها الفعلية إليه.

٢- منطقة تتوفر بها رؤوس الأموال بأكثر من قدرتها على امتصاصه.

٣- منطقة أقرب من المنطقتين السابقتين إلى التوازن بين رأس المال بها وقدرتهاعلى استيعابه.

وسيتكفل هذا المطلب ببيان ذلك في الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول- منطقة النقص فى رأس المال

تتمثل هذه المنطقة في البلاد التى لم تحظ باكتشاف مادة النفط بها، تلك المادة التى هى المصدر الأول لرؤوس الأموال المتوفرة في العالم العربي اليوم، مثل السودان والأردن، كما تمثلها أيضا البلاد التى بها اكتشافات بترولية ومصادر أخرى لرأس المال، مثل مصر التى تملك مصادر لرأس المال بيد أن تعدادها السكانى، وإنفاقها على القضية العربية في العقود الماضية جعلها في أمس الحاجة إلى رأس المال، وهناك العديد من الدول العربية تخضع لهذا الاعتبار، مثل الصومال وموريتانيا وغيرهما، أى أن غالبية البلاد العربية تقع في هذاالنطاق.

الفرع الثاني- منطقة الوفرة فى رؤوس االأموال

تضم هذه المنطقة مجموعة من الدول البترولية ذات الخفة السكانية، فليست كل البلاد البترولية تدخل ضمن هذه المنطقة، ولا كل البلاد ذات الخفة السكانية تدخل ضمن هذه المنطقة، بل هناك صفتان إذ اجتمعتا جعلتا من المنطقة منطقة فائض رأسمالى هما: الخفة السكانية والانتاج البترولى الكبير.

تتمثل هدذه المنطقة أساسا في دول الخليج والسعودية وليبيا. فسكان هذه المنطقة لايتجاوزون ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٥ بينما الإنتاج اليومى من البترول يصل إلى مئات الملايين. ومن ثم فإن منطقة الفائض الرأسمالى في العالم العربى، بها اليوم من رؤوس الأموال مايكفى لتمويل خطط إنمائية يمكنها النهوض بكل العالم العربى فيمالوطبق الإسلام في هذا العالم.

الفرع الثالث- منطقة التوازن فى رأس المال

تتمثل هذه المنطقة في البلاد البترولية ذات الاعداد السكانية القريبة من

التناسب والتى تكاد عائداتها من البترول تكفى لتمويل خططها الإنمائية، وان كانت تلك الخطط ربمايعوقها عنصرآخر غير عنصر رأس المال، مثل الأيدى العاملة في بعض دول هذه المنطقة . وأفضل من تنطبق عليه صفة التوازن في رأس المال، أى أنه يملك من رأس المال مايكفى لتمويل الخطط الإنمائية التى يقوم بها ، العراق والجزائر[١] فهما من دول البترول وبهما عدد سكان لابأس به ، وموارد انتاجية متعددة صناعية وزراعية.

ومن ثم فهى لاتعاني من مشكلة نقص تمويل خططها الانمائية، كما أن فوائض البترول لديها غير موجودة، فهى منطقة بين المنطقتين السابقتين،منطقة الفائض ، ومنطقة النقص.

وهكذا تتضح أمامنا صورة لتوزيع رأس المال في العالم العربى بين مستويات ثلاثة، مستوى يعانى من نقص رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومستوى يملك من رأس المال مايفيض عن حاجته ومستوى بين بين ، لديه مايكفى لتمويل الخطط التى يقوم بهافلا يعاني من نقص ولايملك فائضا.

والمشكلة إذاً تتركز في بلاد المنطقة التى تعاني من نقص رأس المال لديها، فهل مشكلتها تقف عند هذا الحد، أم أنها تضيف بسلوكها الاستثماري مايزيدها تعقيدا؟ إن ذلك هو موضوع المطلب التالى..

---

(١) الحديث عن العراق والجزائر وهما في الأوضاع الطبيعية ، وليست الأوضاع الاستثنائية التى قامت في العراق بعد غزوها الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ وتلك التى قامت في الجزائر بعد الانقلاب علي جبهة الانقاذ الإسلامية التي اختارها االشعب في استفتاء ديمقراطي . ووضع كل من العراق والجزائر اليوم يكشف مدى تلاعب الدول الاستعمارية بقدرات العالم العربى، وحرصها علي أن لاتتيح لهذا العالم فرصة التقدم و النمو.

المطلب الثانى
اسلوب الاستثمار في منطقة نقص راس المال
من العالم العربى

النقص في رأس المال يظهر بصورة حادة في البلاد العربية التى بيناها في الفرع الأول من المطلب السابق ، وتجعل هذه الدول بسلوكها الاستثماري من نقص رأس المال محددا خطيرا لجهود التنمية بها ، حيث تعد خططها في صورة مالية جاعلة من رأس المال الجوهر والمضمون ، بحيث إن وجد رأس المال أقيمت المشروعات ، فإن لم يوجد توقف العمل. وهى بهذا تستعبد نفسهالرأس المال ، الذى جعل في الأصل خادما للإنسان . وهذا المطلب يبين في فروعه الثلاثة تلك الأحبولة الرأسمالية التى أوثقت دول هذه المجموعة وبخاصة مايتوفر فيها العمل وذلك فيمايلى:

الفرع الأول- الإمكان المالى والإمكان الاجتماعي فى الاستثمار.

توجد عدة أساليب للاستثمار وبناء المشروعات وتحقيق التنمية ، يتخذ كل أسلوب صفته من العنصر الحاسم في العملية الإنتاجية في ظل هذا الأسلوب، يطلق عليه المفكر الإسلامي مالك بن نبى تعبير الإمكان[١]. فإن جعل رأس المال هو القائم بالدور الفعال وهو المحدد لهذا الإمكان، بحيث يوجد الإمكان وتقوم الكيانات إذا توفر، ويتوقف كل شئ إذا فقد، سمى هذا الأسلوب الاستثماريباسم « الإمكان المالى » أو الاستثمار المالي،أى سلوك المجتمع في عملياته الاستثمارية علي أساس من إمكاناته المالية وتوفر رأس المال لديه.

وهناك أسلوب آخر يقوم على استخدام طاقات المجتمع في صورتها الحقيقية، أى عوامل الإنتاج ممثلة في وضعها الحقيقى ، من موارد طبيعية وعمل والقدر الممكن توفيره من العدد والآلات. وبتوفيق هذه العناصر وإعطاء العمل

(١) مالك بن نبى، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق ص٨٨.

الدور الحاسم في القيام بالعملية الإنتاجية، يتم الإنشاء والخلق وتبنى المشروعات. وهذا هو الإمكان الاجتماعي أو الاستثمار الاجتماعى، أى جعل العناصر التى يملكها المجتمع في كل وقت وهي الإنسان والأرض والوقت، الوسيلة إلى تحقيق الذات وبناء المجتمع ، دون أن يخضع لسلطان رأس المال الذى يتوافر أو لايتوافر.

والإمكان المالى بطبيعته قاصر عن الإمكان الاجتماعى ، ويضرب المفكر الإسلاميمالك بن نبى، مثلا على الفرق بين الإمكانين ، فيقول : لو أن زلزالا دمر مدينة نيويورك فهل تستطيع الولايات المتحدة أن تعيد بناءها ؟

ويجيب: إن كل ملم بطاقات وقدرات الولايات المتحدة يجيب بقدرتها على بناء نيويورك وأمثال لها كثيرة: ثم يعيد السؤال فيقول :هل تستطيع أمريكا بما تملكه من إمكان مالى أن تشترى مدينة مثل نيويورك؟

ويجيب على ذلك بأن احتياطي أمريكا من الذهب والعملات الأجنبية لايستطيع أن يشترى شارعا من شوارع مدينة نيويورك بمنشآته ومؤسساته، إذ هو لايتجاوز عشرة مليارات من الدولارات.

أي أن الولايات المتحدة:

١- لاتستطيع بإمكانها المالى أن « تشترى » مدينة نيويورك.

٢-بينما تستطيع بإمكانها الاجتماعى بناء أو إعادة بناء مئات المدن مثل نيويورك [١]. هذاهو الفرق بن الإمكان المالى والإمكان الاجتماعى ، أو الاستثمار الاجتماعى.

فماهو موقف البلاد العربية التى تعانى من نقص رأس المال من استخدام هذين الإمكانين.

---

(١) مالك بن نبى، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق ص٨٨.

إن ذلك ما سنعرفه من الفرع التالي...

الفرع الأول- منطقة نقص رأس المال بين الإمكان المالى والإمكان الاجتماعي فى الاستثمار.

من التفرقة السابقة بين الإمكان المالى والإمكان الاجتماعى يتضح أن التفكير السليم يقضي بأن يقوم الاستثمار على أساس من الإمكان الاجتماعى في جميع المجتمعات سواء منها من يملك رأس المال أو من لايملكه ، وإذا جاز لمن يملك رأس المال بوفرة أن يضع خططه على أساس من الإمكان المالى، وكان له في ذلك مبررات كثيرة، فإنه لايقبل تحت أى اعتبار أن تبني الدول التى لاتملك رأس المال خططها على الإمكان المالى دون الإمكان الاجتماعى.

وإذا نظرنا في واقع البلاد التى تعانى من النقص في رأس المال ، وجدنا أن مشروعاتها الإنمائية تقوم على أساس الاستثمار المالى ، حتى في البلاد التى تبنت المبدأ الاشتراكى [1] ومن ثم يقع التناقض العملى، عندما نرى بلادا فقيرة ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على أساس المال وهى تفتقده ، بحيث لايمكنها إلا السير البطئ في إنجاز مشروعاتها ، أو الاستسلام لإرادة رأس المال الأجنبى، كى يقدم لها القروض المناسبة على شروطه، بحيث تسلم المبادرة في تحديد طبيعة الخطة إلى إرادة خبراء أجانب غير مرتبطين بمصير البلاد التى يخططون لها[2] وبحيث لاتخضع المشروعات المقامة في كثير من الاحيان لمصلحة البلد بالدرجة الأولى، وإنما تعطى الأولوية للمشروعات التى يتاح لها تمويل أجنبى، والأجنبى لايمول من المشروعات إلا مايراه محققا لأهداف معينة ينبغى تحقيقها.

وهذاالنوع من التفكير يخلق لرأس المال جبروتا ليس له ، ويعطيه سلطة خرافية لم يبذل من أجلها جهدا ، ويفرغ الشعب من طاقاته، عندمايعزو كل شئ

(١) المرجع السابق ص٨٩.
(٢) لمرجع السابق ص٩٠.

لرأس المال، ويعطى للشعب مبررا للفشل في جهوده الإنمائية، إذ هو يفتقد العامل ذا الجبروت وهورأس المال، والحقيقة أن رأس المال لا يملك هذا الوضع الخرافي الذى أسبغ عليه، وأن الإمكان الاجتماعى هو الإمكان الحقيقى ، وأن الأمة تستطيع بإمكانها الاجتماعى أن تعوض الإمكان المفقود ، وتبنى نفسها دون أن تخضع لجبروت رأس المال وسلطانه المدعى.

ومما سبق يتضح لناالتناقض القائم فى المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال فى العالم العربى، وأظهر دولها مصر والسودان اللتان تدخلان مجال تنفيذ المشروعات على أساس الاستثمار المالى.

المطلب الثالث

اتجاه حركة رؤوس الاموال في المنطقة إلى العالم الخارجي

علمنا أن العالم العربى يضم مناطق ثلاث بخصوص توفر رأس المال أو عدم توفره، وأن المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال بها، تسلك سلوكا استثماريا يضاعف من مشكلتها عندما تبنى خططها على أساس من الاستثمار المالى وليس الاستثمار الاجتماعى، ممايوقعها في أحابيل رأس المال ويخضع خططها جزئيا على الأقل لرغبات من يقدمونه ، فمن هم الذين يقدمون لهذه الدول رأس المال؟

إن هذا السؤال ينقلنا إلى مأساة أخرى تعيشها البلاد العربية، والمتمثلة في أن حركة رأس المال إقراضا واقتراضا تتم بين بلادها والعالم الخارجى ، وليس بين بعضها البعض . وهذاماعقد هذا المطلب لبيان معالمه في فروعه الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: حركة رأس المال في بلاد النقص الرأسمالى.

الفرع الثاني: حركة رأس المال في بلاد الفائض الرأسمالى.

الفرع الثالث: عجز المنطقة عن إدراك واقعها.

الفرع الأول: حركة رأس المال فى بلاد النقص الرأسمالي.

حركة رأس المال التى تكون هذه البلاد طرفا فيها تتمثل في حركة رأس المال القادم إلى هذه الدول، والذى يتطلبه قيامها بتحقيق التنمية الاقتصادية ، بل ويتطلبه مجرد المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون رفع له، بعد أن بنت أسلوبها الاستثماري على الإمكان المالى، فلم تعد تستطيع أن تخطو خطوة واحدة في مجال بناء مشروعاتها قبل أن تبحث عن رأس المال الأجنبى ، أو مادرجت الخطة فى مصر على تسميته بالمكون الأجنبى. وتحصل على ماينقصها من الأموال الأجنبية عن طريق القروض بطبيعة الحال، وربما بعض المنح والهبات ذات الأثر الضئيل وغير المتجدد ، فمن أين تحصل على هذه القروض؟

الفرع الثاني: حركة رأس المال فى بلاد الفائض الرأسمالي.

نستطيع أن نتصور حركة رأس المال التى تقوم بين دول هذه المنطقة وبين بقية أجزاء العالم الخارجى مماسبق عرضه في الفرع السابق، إذ يتدفق رأس المال من هذه البلاد إلى العالم الخارجى دون أن يكون للعالم العربى من هذه التدفقات إلا أقل نصيب. إن حركة رأس المال في هذه المنطقة مثلها مثل حركة رأس المال في منطقة النقص السابقة، تقوم بين البلاد العربية والبلاد الأوربية أساسا، حيث يكون العرب في الحالتين لقمة سائغة للمرابين سواء في حالتهم مقرضين إن كانوا من دول الفائض ، أو مقترضين إن كانوامن دول النقص.

ونقف بالتالى على حقيقة واضحة تظهر أن العرب لايسلكون السلوك الذى

(١) اخذت هذه البيانات عن جدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى من كتاب ستار الفقرة مرجع سابق والذى نقلها من البنك الدولى.

يحقق مصالحهم الحقيقية وذلك ماسنلم به في الفرع التالي:

الفرع الثالث: عجز المنطقة عن ادراك واقعها:

اتضح لنا من الفرعين السابقين أن العالم العربي يمثل في حقيقته منطقة متكاملة بها دول تمتلك فائضا من رأس المال ، وبها مايعانى من نقص رأس المال اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية، ورغم ذلك رأينا أن التدفقات الرأسمالية تقوم أساسا بين كل مجموعة والعالم الخارجي، وليس بين المجموعتين المتكاملتين . ولكل طرف منها تبريرات لهذا الواقع ، فدول الفائض تظن أنها تستثمرأموالها في أكثر المناطق أمنا وبعدا عن احتمال تأميمها، ودول النقص أعماها المنهج المستورد فقامت بعض منهابتأكيد هذه المخاوف في فترة من الفترات.

المبحث الثاني
المنهج الإسلاميومشكلة تمويل التنمية في العالم العربي

تمهيد

تعرفنا على مشكلة تمويل التنمية في العالم العربي من المبحث الأول من هذا الفصل. وليس لدى المناهج المستوردة التى تعيش في العالم العربى حل لهذه المشكلة ، إذ لو كان لديها مثل هذا الحل لما بقيت المشكلة على قيد الحياة طوال تلك السنين، ولكنا على الأقل قد قطعنا نحو حلها خطوات كبيرة بدلا من تفاقم المشكلة عامابعد عام، ذلك أن هذه المناهج تحكم واقع العالم الإسلامى، وما وجدت المشكلة إلا بسببها، فكيف يكون لديها حل لها ؟

إن مشكلة التمويل في العالم العربى ذات مستويات ثلاثة كما تبينا من المبحث الأول في هذا الفصل، فهى أولا مشكلة تنبع من انقسام الأمة العربية إلى

منطقة نقص ومنطقة فائض في رأس المال، وحيلولة المناهج المستوردة (بمضامينها وتكوينها لعقليات المسئولين العرب) دون إنسياب الفوائض بين المنطقتين. وهى ثانيا تتفاقم بين دول النقص بسبب بناء سياستها على الإمكان المالى وليس الاجتماعى، وفشل المناهج المستوردة في تعبئة الفائض المالى في هذه المنطقة. وهى ثالثا لاتستفيد من وسيلة تمويل جوهرية هى أكثر الوسائل فعالية بين الجماهير المسلمة، وهى الزكاة . وعلى هذه المستويات الثلاثة لمشكلة التمويل في العالم العربى سنعرض موقف المنهج الإسلامي لنتبين إن كان يستطيع أن يقدم لناحلا لمشكلة عجزت المناهج المستوردة عن حلها، أم أنه لايستطيع ذلك؟

وبعدها نستطيع أن نحكم أي المناهج هوالأقدر وأيها هو الأصلح ، من بين مناهج ثلاثة متاحة أمام العالم العربى، وهى المنهج الرأسمالى، والمنهج الاشتراكى، والمنهج الإسلامى، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: المنهج الإسلامي والبعد الأول للمشكلة(انقسام المنطقة إلى دول فائض ودول نقص).

المطلب الثاني: المنهج الإسلامي والبعد الثاني للمشكلة (إهمال الإمكان الاجتماعى)

المطلب الثالث: المنهج الإسلامي والبعد الثالث للمشكلة (إهمال فريضة الزكاة كأداة تمويلية).

المطلب الاول
المنهج الإسلاميوالبعد الاول للمشكلة
(انقسام المنطقة إلى دول فائض ودول نقص).

تمهيد

سنتناول في هذا المطلب موقف المنهج الإسلاميمن مشكلة تمويل التنمية التى تقوم بالعالم العربى ، وذلك من خلال بعدها الأول والخاص بانقسام هذا العالم إلى منطقة فائض ومنطقة نقص في رأس المال. وسنبدأ بتحديد هذا البعد ، ثم نثنى بتقديم الحل الذى ينصح به المنهج الإسلامي، ثم نتبين مدى مقدرة هذا الحل على النجاح ، وذلك في الفروع الثلاثة الاتية:

الفرع الأول: مضمون البعد الأول للمشكلة.

الفرع الثاني: الحل الذى يقدمه المنهج الإسلامي للبعد الأول من المشكلة.

الفرع الثالث: تقويم علاج المنهج الإسلامي للمشكلة من هذا البعد.

الفرع الأول: مضمون البعد الأول للمشكلة.

يعني البعد الأول لمشكلة التمويل في العالم العربي، ذلك البعد الناشئ عن انقسامها بصفة أساسية مع قليل من الاستثناءات- إلى مجموعتين من الدول تتمتع واحدة منهما بفائض في رأس المال ، وتعانى الثانية منها نقصا فيه، مع قيام تناقض داخلي في كل مجموعة، يتمثل في أن الدول التى تتمتع بهذا الفائض لاتتوافر لديها إمكانية وقدرة على استيعابه ، والدول التى تعانى من النقص فيه تتمتع بقدرة كبيرة على [illegible]ص رأس المال بسبب ظروف متعددة في المجموعتين، وإن كانت القدرة على الامتصاص وعدم القدرة عليه إنما هى الوجه الثانى للصفة الأولى، أى الفائض والنقص، فلو كان لدى الأولى قدرة على

امتصاصه لما اعتبرناه فائضا، ولولم يكن لدى الثانية قدرة على الامتصاص لماكانت في ظل المتوفر منه لديها منطقة نقص فى رأس المال.

وليس ماسبق هوكل مضمون هذا البعد ، بل إن الجانب الجوهري من هذا البعد، والذى حلق المشكلة فعلا ، هو إنتفاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الأموال العربية الفائضة من دول المجموعة الأولى إلى دول المجموعة الثانية،، فلو أن المنطقة برغم انقسامها السابق تنساب فيما بينها رؤوس الأموال بدون عوائق غير طبيعية ، لما وجدت المشكلة، ولانتقل رأس المال حيث يحقق أعلى عائد له ، وسيكون ذلك بالطبع في البلاد التى تعاني من النقص فيه ، طبقا لقانون العرض والطلب المعروف، وبخاصة أن بلاد النقص في رأس المال أكثر تقدما من بلاد الفائض. ومن ثم فلن يكون هناك مايحول بين ظهور فعل قانون العرض والطلب.

وعليه فإن العوائق التى تحول بين انتقال رأس المال من بلاد الفائض إلى بلاد النقص ، هى المسئولة حقيقة عن قيام المشكلة من بعدها هذا، وهذه العوائق إما أن تكون سياسية لاتمت للاقتصاد بصلة ، وإما أن تكون مذهبية ، وهى لاتمت إلى الاقتصاد بصلة أيضا، وربما يتداخل النوعان من العوائق فلانملك القدرة على تمييز ماهو مذهبى وما هو سياسى منها. والذى نعنيه بالمذهبى هو مايعود إلى المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية، والتى تبين لنا أنها أخطر العقبات في طريق التكامل الاقتصادى العربى. كما أن الذى نعنيه بالعقبات أو العوائق السياسية هى مايعود إلى التنافس بين الأنظمة الحاكمة ، حتى لو كانت تنتمى إلى مذهب واحد مثل العراق وسوريا، فكلاهما اشتراكى بعثي، مع أن الخلاف بينهما أشد وأقصى مما بين مصر و المغرب مثلا.. ولربما تكون هذه التفرقة تحكمية بعض الشئ . إلا أنها تظهر مانريد قوله عن اختلاف أنواع العوائق.

وليس معنى أن العوائق التى تقوم في وجه انتقال رأس المال من بلاد الفائض إلى بلاد النقص هى عوائق مذهبية أو سياسية، انتفاء العوائق الاقتصادية، لا ولكن هذه عوائق من السهل التغلب عليها، ولكن العوائق المذهبية والسياسية يستعصى التغلب عليها ، وخاصة في ظل مناهج خلقتهاأساسا، أو في ظل فكر يتجاهلها على الأقل.

وهكذا تبلور هذا البعد من أبعاد مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية في العالم العربى من خلال ثلاثة بنود هى:

١- انقسام المنطقة إلى مجموعتين، مجموعة تتمتع بفائض في رأس المال ومجموعة تعانى من نقص فيه.

٢- انتفاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الأموال من بلاد مجموعة الفائض إلى بلاد مجموعة النقص.

٣- العقبات أو العوائق التى تلبد الجو في هذه البلاد وتمنع انسياب رؤوس الأموال بين بلاد المجموعتين وفقاللمبادئ الاقتصادية في استثمار رؤوس الأموال هى عوائق مذهبية (ايديولوجية) بحكم توزع بلاد العالم العربى بين منهجين مستوردين من خلف السهوب ووراء البحار، وهى أيضا عوائق سياسية بحكم تعدد الأنظمة الحاكمة وتناحرها، بسبب أنها تقوم على تجزئ غيرطبيعى لمنطقة واحدة ، يخشى كل من استولى علي بقعة منها أن يبتلعه مستول على بقعة أخرى، وخاصة البلاد «الذرية» [١] منها.

هذا هو مضمون البعد الأول لمشكلة تمويل التنمية في العالم العربي، والتي يتحمل وزر ايجادها في المقام الأول الأنظمة الحاكمة والمناهج المستوردة.

(١) نسبة إلى « الذر» أصغرالشئ ، وليس إلى امتلاك القنبلة الذرية.

فما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الإسلاميلهذه المشكلة من هذا البعد؟

إن ذلك هو مايقدمه لنا الفرع التالى:

الفرع الثاني- الحل الذي يقدمه المنهج الإسلاميللبعد الأول من المشكلة:

ماالذى يملك المنهج الإسلاميأن يقدمه لمشكلة التمويل فى العالم العربى من البعد الذى ننظراليها منه فى هذا المطلب؟

إنه يقدم حلا في غاية البساطة والبعد عن التعقيد، يتمثل في تطبيق الدين الذى تؤمن به البلاد إيمانا نظريا الآن، أى ينصح بتحويل الإيمان النظرى بالإسلام الذى لايسمن ولايغنى من جوع، إلى الإيمان به بالطريقة التى فرضها منزله سبحانه وتعالى، أى الإيمان العملى، أى تطبيق الدين الذى جاء منهجا متكاملا للحياة ليحكمها، لا ليعيش على هامشها، وهو يتضمن حلولا لجميع المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات، ومنها مشكلة تمويل التنمية.

فهل هذا العلاج كاف لخروج هذه البلاد من مأزقها التمويلى؟ إن ذلك ماسنعرفه من الفرع التالى:

الفرع الثالث-تقويم علاج المنهج الإسلاميللمشكلة من بعدها الأول:

يقوم تقويمنا للعلاج الذى يقدمه الإسلام لحل مشاكل التمويل في العالم العربى، من البعد الذى يتمثل فى إنقسامها إلى مجموعتين، إحداهما بها فائض تمنعه-للعديد من الأسباب- عن المجموعة الثانية التى بها نقص. يقوم هذا التقويم على التعرف على مايؤدى إليه تطبيق الإسلام في هذه البلاد من تأثيرعلى أوضاعها السياسية والاقتصادية والفكرية، فما الذى يودى إليه تطبيق الإسلام بشتى جوانبه؟

١- إن الجانب السياسي من الإسلام يكلف المؤمنين به أن يقيموا وحدة تجمعهم بسلطة تشرف عليها وتصون حقوق المسلمين فيها، وتسوس الدنيا بهذا الدين. يقول تعالى: « واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا »[1] فهذا أمر بالوحدة ونهى عن الفرقة، لا يحتمل تأويلا و لايقبل تبديلا. بل إن التوزع في دول متناحرة يجرد الجميع من وصف الإسلام، ويجعل ادعاءهم لايقوم عليه دليل. يقول تعالى «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شئ»[2] وإذا كان تطبيق الإسلام يعنى انتفاء الفرقة وقطع شجرة النزاع وقيام الوحدة- التى تدعو اليها البلاد العربية منذ أكثر من نصف قرن على الأقل دون جدوى- فإن مشكلة انقسام المنطقة إلى مجموعتين ، تتمتع إحداهما بفائض في رأس المال وتمنعه عن المجموعة الثانية، ستزول بزوال الحواجز السياسية بينهما ، ليصبح الجميع منطقة واحدة تنساب فيها رؤوس الأموال طبقا لحاجة كل إقليم اليها.

٢- وإذا لم تقم وحدة سياسية كاملة فلا أقل من أن يوجد نوع من الاتحاد يمثل الحد الأدنى من الوحدة التى يطلبها الإسلام ، ويقيم بينهم « التكامل الاقتصادى » الذى تفرضه مقتضيات الأخوة الإسلامية.« فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا » والمسلمون في تعاونهم وتعاطفهم « كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » ومقتضى ذلك أن يتحقق بينهم تكامل اقتصادى يضع الأسس الكفيلة بالقضاء على مشكلة التمويل في هذا العالم من بعدها هذا، أى بعد الانقسام إلى مجموعتين ، مجموعة فائض ومجموعة نقص.

٣-كذلك فإن مجرد إسلام المنطقة حقيقة ، يعنى انتهاء عصر توزعها بين المناهج المستوردة التى تمثل أخطرالعقبات أمام انسياب رأس المال بين مجموعات

---

(١) سورة آل عمران، الآية رقم ١٠٣.

(٢) سورة الأنعام ، الآيةرقم ١٥٩.

دولها، وبالتالى تنتهى المشكلة محل البحث من تلقاء نفسها.

٤- إن تطبيق الإسلام يستلزم تحقيق الاستقلال الفكرى لينتهى عصر «استيراد المناهج» كما يستلزم تحقيق الاستقلال الاقتصادى، ومن ثم نتخلص من مصدرالمشكلة وهو العالم الأجنبى الذى تقوم سياسته على افقار العالم الثالث أجمع والعام العربى بصفة خاصة، ليتمكن من استمرار استغلاله ، فذلك هو البديل للاستعمار العسكرى، ومهما تشدق أنصار الغرب والشرق بأن مصلحة العالم المتقدم في تحقيق التنمية في العام الثالث، فإن ذلك ولاء فكرى منهم يجعلهم ينطقون بما القي إلى مسامعهم ، ولوكان مايقولونه صحيحا، لماوجدت اليوم الحرب الطاحنة بين العالم الثالث والعام المتقدم، ولما فشلت جهود التنمية في العالم الثالث أجمع.

إن الموقف العالمى اليوم يمكن تلخيصه في جملة تقول : ان الشمال المتقدم يستغل الجنوب المتخلف. ولديهم القدرة على سلوك كل سبيل ظاهر أو خفى لتحقيق ذلك. وآخر السبل التى أضفوا عليها الشرعية وجعلوها نظاماعالميا فرض على الجميع، هو اتفاقية « الجات» والتى تفتح أسواق العالم الثالث قهرا أمام منتجات العالم المتقدم.

فهم يعملون من أجل مهمة رئيسية هى استغلال العالم الثالث لمصالحهم، ولو كان ذلك يتطلب تخريب التنمية لفعلوا، فهم لايتورعون في مناطق كثيرة عن إبادة إنسان العالم الثالث ، تحقيقا لأطماع قليلة، أفيتورعون عن إفقاره لمصلحتهم؟

وإذا طبق الإسلام فحقق للبلاد العربية الاستقلال فإنه ينهى مصدر الشر الذى يسول لها الفرقة، ويسوق بينها مناهجه فيوزعها شيعاً وأحزابا، كل حزب

بما لديهم فرحون.

وهكذا يظهر لنا أن تطبيق الإسلام يستطيع بمنتهى البساطة حل هذه المشكلة، لأنه يبدأ فيستل جذورها، يبدأ فيوحد هذه الدول، ويزيل الحزازات والخلافات من نفوسهم، إذ عندما يكونون مسلمين، فلاعدوان من أحدهم على الآخر، ولامؤمرات يحيكها بعضهم لبعض، ولاخوف على مستقبل أحدهم من البعض، بل الكل يعيش في كنف الإسلام عزيزا، ويساهم في عزة الإسلام، بدلا من التردي الذى أوصلتهم إليه المناهج المستوردة، ولن يتحقق للتنمية نجاح في العالم العربي بغير هذا الطريق.

المطلب الثانى
المنهج الإسلاميوالبعد الثانى للمشكلة
«إهمال الإمكان الاجتماعي»

الفرع الأول-مضمون البعد الثانى للمشكلة:

يتمثل هذا البعد من أبعاد مشكلة التمويل في المنطقة العربية، في أن البلاد التى تتكون منها مجموعة النقص في رأس المال قد بنت سياستها الاستثمارية على أساس الإمكان المالى وليس الإمكان الاجتماعى[1] واعتبرت أن توفر رأس المال هو المحرك الأول لكل شئ، فإن تخلف توقف كل شئ. وتفاقمت مشكلتها عندما عجزت المناهج المستوردة عن تجميع قدر معقول من المدخرات المحلية، فكان أن لجأت إلى الخارج لتعويض ما عرفناه باسم « الفجوة الادخارية» إذ أن المنطقة العربية مقفولة أمامها.

هذا هو البعد الثانى من أبعاد المشكلة التمويلية في العالم العربي، وهو

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الأول من هذا الفصل.

كمانرى يختلف عن البعد الأول من أكثر من ناحية، فهو من ناحية أولى بُعدٌ يخص مجموعة دول النقص وحدها، ولاعلاقة لمجموعة دول الفائض به،لاننا هنا نناقش الوضع قبل أن نحتاج إلى رأس مال من خارج تراب الدولة. وهو من ناحية ثانية يعكس خللا جوهريا أقسى من الخلل الذى يمثله البعد الأول. وفي ظل وجود هذا الخلل لن تستطيع هذه البلاد تحقيق التنمية الاقتصادية مهما قدمت لها الأموال ، ذلك أن الإمكان المالى حتى في البلاد التى تطبقه ، نظرالتوفر مقادير من رأس المال لديها، إنمايعكس عندها الإمكان الاجتماعى لتوفره بصورة طبيعية، أما بلادنا عندما أهملت الإمكان الاجتماعى وبنت سياساتها على الإمكان المالى ، فقد تركت الإمكان الذي لايقوم بغيره إمكان آخر، مالى أو غيرمالى.

وهذا مايجب أن يعتبر« أزمة التنمية» بحق في هذه البلاد ،وهى تتصل أساسا بالدور الذى وضعت فيه هذه البلاد الإنسان، فلقد «همشته» عندما بنت جهودها على الإمكان المالى بصفة أساسية مع افتقادها له، وتركت الإنسان وإمكانها الاجتماعى مع امتلاكها له. وهذا أحد نتائج المناهج المستوردة، فهذه المناهج وصفات لمجتمعات تختلف عنا في كل شئ، وعندما طبقت لدينا لم تراع تلك الاختلافات ، ولو روعيت لما طبقناها أصلا.

إن كتاب التنمية لدينا يتحدثون عن نفس الحلول التى يقدمها الكتاب الغربيون في مؤلفاتهم ، يتحدثون عن تجميع رأس المال عن طريق الأرباح المدخرة ، ويتحدثون عن الادخار الإجبارى، والتمويل الأجنبى، وغير ذلك مما يقدمه الفكر الأجنبى ، ومادار بخلدهم أن يناقشوا المشكلة على ضوء واقع بلادنا، ليروا إن كانت تلك الوسائل تناسب هذا الواقع أم لا، ومن هنا لم تهتد هذه البلاد إلى الأوعية الإدخارية السليمة ، الكفيلة بتمويل التنمية وتوفير ما تحتاجه من

أموال، وكان أن تمثل فيها هذا البعد الذى نناقشه من أبعاد مشكلة التمويل في العالم العربى.

ولقد قلنا إن المناهج المستوردة فشلت في علاج المشكلة من بعدها هذا ، بل هى التى خلقتها، وعلينا أن نعرف الآن العلاج الذى يقدمه المنهج الإسلامي. وهذا هو ماسيتناوله الفرع التالى من هذا المطلب.

الفرع الثاني- علاج المنهج الإسلاميللبعد الثاني من أبعاد مشكلة التمويل:

ماهو العلاج الذى يقدمه المنهج الإسلاميلحل المشكلة من بعدها هذا؟ إن الإسلام يقدم بهذا الخصوص فكرة الإمكان الاجتماعى بديلا عن الإمكان المالى . وفكرة الإمكان الاجتماعى كما بيناها[١] تتلخص في انتهاج أسلوب استثمارى لايعطى رأس المال دورالقيادة التى لايستحقها، وإنمايقوم على استخدام طاقات المجتمع في صورتها الحقيقية. لا فى صورتهاالنقدية ، ومن ثم يعطى الموارد الطبيعية والعمل الانساني مكانتها القائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وعن طريقهما تبنى المشروعات ويتحقق التقدم ، بأقل قدر متاح أو بالقدر المتاح فقط من رأس المال أيا كان ، فهو لايقف عقبة في الطريق على الاطلاق . وهذا هو معنى الامكان الاجتماعى الذى يوظف العناصر التى يملكها المجتمع في كل وقت وهى الأرض والانسان والوقت[٢] وبها يتوفر رأس المال. وليس رأس المال هو الذى يوفر هذه العناصر.

فهل هذا العلاج يكفى فعلا لحل مشكلة هذه البلاد؟ .إن ذلك هو ما سنتبينه في الفرع التالي.

---

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) مالك بن نبى، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق،ص٨٨.

الفرع الثالث- تقويم علاج المنهج الإسلاميلمشكلة التمويل من بعدها الثاني:

١- رأينا أن الإسلام يقدم حله في صورة إحلال الإمكان الاجتماعي محل الإمكان المالى الذى يلقى الاعتبارالیوم. فهل هذا علاج صحيح؟ الحقيقة ان الإمكان الاجتماعي هو كل شئ حتى في البلدان المتقدمة التى تطبق في ظاهر الأمر الإمكان المالى ، وذلك ان الإمكان المالى لديها انمايعكس كماقلنا الإمكان الاجتماعي بها، حيث انها تعيش ظروفا طبيعية، لاتفرض عليها سياسة ، ولاتتخبط بين مناهج ، فلو دققنا النظر وجدنا ان البلاد المتقدمة كلها تستخدم الامكان الاجتماعي. فتوظف اساسا مواردها الممثلة في الانسان في المقام الأول ثم الموارد الطبيعية من بعد. ولقد رأينا من قبل كيف أن الولايات المتحدة بامكانها المالى تعجز عن « شراء» مدينة نيويورك، لو دمرها زلزال مثلا، لأن امكاناتها في صورة أرصدة ذهبية وعملات أجنبية لاتساوى حيا من أحياء المدينة بمنشآته ومؤسساته . ولكن أمريكا تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تبنى مئات المدن مثل نيويورك، فكون الامكان الاجتماعي هو الامكان الفعال، تلك مسلمة عند جميع العقلاء. وإذا كانت لم تفهم أو لم تدرك في البلاد التي تعانى من نقص رأس المال في منطقتنا العربية ، فذلك لايقلل من حقيقة الدور الذى يلعبه الامكان الاحتماعي، ولدينا الأمثلة على دور هذا الامكان في بناء المانيا الغربية وأوربا بعد الحرب، وبناء الصين في تجربتها الحديثة والتى اعتمدت فيها على الامكان الاجتماعى فقط. بعد أن تخلت عنها كل المصادر التي يمكن ان يصل اليها منها رأس مال أجنبي.

٢- تلك حقيقة الامكان الاجتماعى ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية فهل يملك الإسلام أن يكون المنهج الحافز لهذا الإمكان، كي يقوم بالدور الحاسم والمطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

إن الإسلام - مهماعمل العملاء على اضعافه في البلاد العربية- لم يزل هوالفكرة الوحيدة القادرة علي تحريك هذه الشعوب، فلم تزل- برغم كل جهود العلمانية في التقليل من أثر الإسلام على الأفراد - جماهيرنا العريضة تتطلع صوب الإسلام كلماحزبها أمر في حياتها، ولم يزل الإسلام ، وهذا سلطانه على النفوس المسلمة يملك من الوسائل مايستطيع أن يحرك به النفوس وان يوجهها نحو البناء بصورة يندهش منها العالم، لو نترك للإسلام فرصة بناء هذه البلاد.

إن من أهم الوسائل التى يملكها الإسلام لتحريك الامكان الاجتماعي وتوجيهه لبناء التنمية، « فكرة الجهاد المقدس» التى يطالب المفكر الإسلاميمحمد شوقى الفنجرى باستخدامها[1]. وهو يثبت أن الجهاد الإسلامي متعدد المجالات ، وأن أصدق صوره وأهم مجالاته اليوم تحقيق التنمية الاقتصادية ، والجهاد ضد الفقر الذى ترزح تحته البلاد الإسلامية رغم ما حباها الله تعالى من موارد بشرية وطبيعية كثيرة. ولعل الأثر الإسلاميالقائل « لوكان الفقر رجلا لقتلته» يريد أن يضع يدنا على أن التنمية وتحقيقها ميدان من ميادين القتال وصورة من صور الجهاد. والجهاد في الإسلام لايستحق هذه الصفة إلا إذا كان في سبيل إعلاءكلمة الله تعالى. فمن قاتل رياء أو قاتل شجاعة أو قاتل حمية كان ذلك في سبيل الشيطان، أما من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو في سبيل الله.

وهكذا ندرك أحد أسباب فشل التنمية في البلاد العربية والإسلامية ، فقد لبست صورة الجهاد في سبيل الشيطان. فلم يكن الهدف منها تحقيق حد الكفاية ،كما يطلب الإسلام . ولم يكن الهدف منها سد حاجات الطبقات الفقيرة التى طحنت في ظل النجاح الرقمي لخطط التنمية التي يتشدقون بها. لم يكن الهدف

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى في الإسلام، ص ٣١ وكذلك ذاتية السياسية الاقتصادية الإسلامية،ص٧٦-٧٧.
ويلاحظ أن الدكتورالفنجرى هوصاحب هذه الفكرة ويركز عليها كثيرا.

منها شئ من ذلك . بل كانت في معظمها في سبيل مجد شخصي لابطال هذا النوع من التنمية ومحققي الرخاء كما يدعون. وكان طبيعيا أن تفشل.

أما التنمية التى يدفعها الإسلام ويصبها في قالب من الجهاد فهى التنمية التى يكون هدفها تحقيق حد الكفاية الإسلاميلكل أفراد المجتمع. يقول الدكتور محمد شوقى الفنجرى، يعتبر الإسلام عاملا أساسيا إن لم يكن العامل الرئيسى لانجاح كل معركة تخوضها هذه الشعوب، ولما كانت المشكلة الأساسية التى تواجه الشعوب الإسلامية اليوم هى مشكلة التخلف الاقتصادى ، فإننا نرى ضرورة ربط التنمية الاقتصادية بفكرة : الجهاد المقدس، تفجيرا للطاقات المختزنة في الفرد المسلم وتحقيقا للتنمية الاقتصادية باحالتها إلى ممارسة دينية.

والجهاد في مجال الاقتصاد الإسلامي هو الجهاد ضد التخلف ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الإسلامي ودوره في معركة التخلف والتنمية الاقتصادية بأن تصبح التنمية بالنسبة للشعوب الإسلامية جهاد مقدسا وممارسة دينية[١].

فربط التنمية الاقتصادية بفكرة الجهاد يفجر الطاقات المختزنة لدى الإنسان المسلم، بل إن ربط فكرة الجهاد الإسلامي بأى قضية كفيل بأن يعطيها من جهود الشباب الإسلامي مايكفل حلها ، فلقد حقق العالم الإسلامي استقلاله السياسى تحت راية الإسلام، وماكانت تستطيع اندونيسيا وباكستان والشام وليبيا والمغرب والجزائر وغيرها أن تقدم عن رضا واصرار ملايين الشهداء إلا بتأثير تعاليم الإسلام[٢]. ولقد سرقت هذه التضحيات ، ورفعت المناهج

(١) د. محمد شوقى الفنجرى، المذهب الاقتصادى في الإسلام، ص ٣١ وكذلك ذاتية السياسية الاقتصادية الإسلامية،ص٧٦-٧٧.

(٢) المرجع السابق،ص٧٦.

المستوردة رأسها تضفى على معتنقيها الكثير من الهالات الزائفة التى لاتجدينا نفعا ولاتقدمنا على طريق النمو خطوة. وليس لنا إلا الإسلام ليطلق الامكان الاجتماعى لهذه البلاد من عقاله، وليفجر الطاقات التى بدونها لن تتحقق تنمية مهما توفرت لهاروؤس الأموال. ويقينا لو نزلت على هذه البلاد البلايين فى ظل تعقيم الامكان الاجتماعى لما أجدتها البلايين شيئا.

المطلب الثالث
المنهج الإسلاميوالبعد الثالث للمشكلة
«إهمال فريضة الزكاة كأداة تمويلية»

الفرع الأول - مضمون البعد الثالث للمشكلة:

البعد الثالث لمشكلة التمويل في المنطقة العربية في مجموعة نقص رأس المال، يتمثل في إيمانها بمقولة غير صحيحة هى أن هذه البلاد لاتملك من المدخرات ماتمول به تنميتها. والحقيقة أن هذه المقولة غيرصحيحة ، وأن هذه البلاد - ومصر على سبيل المثال- لديها فائض اقتصادى قابل للتصفية عن طريق الضرائب وحدها يصل إلى مابين ٢٠-٢٥٪ من الدخل القومى[١] . فالفجوة الادخارية - والتى يستخدمها الفكر المستورد تبريرا لاستخدام رأس المال الأجنبى- فجوة أوجدها عجز هذا الفكر عن تجميع المدخرات، ولو تمكن من تجميع الفائض الفعلى، لكان لدى مصر فائض رأسمالى ، لانقص فى رأس المال.

فالبعد الثالث للمشكلة إذاً يتمثل في فشل الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات ، واختيار الأوعية المناسبة التي تمدهابها. بعبارة أخرى يتمثل فى فشل الفكر المسيطر في تعبئة الفائض وتوجيهه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، بدلا

---

(١) د. عبد الهادى النجار، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة في تعبئته في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص١٦٩.

من أن يتجه في مسارب شتى، فيعوق التنمية ويكون ذا تأثير سلبى عليها. فلايقتصر الأمر على فقد التنمية طاقات تحتاج إليها، وإنما يصل إلى أن هذه الطاقات توجه بحيث تعوق التنمية الاقتصادية ، وأظهرالأمثلة في هذا المجال، وجود فئة تعيش مستويات ترفية لاتسمع عنهاأوربا وأمريكا ، بين هذا الشعب الذى لايجد الكثير من أفراده حاجتهم الضرورية. فالبعد الثالث للمشكلة يمكن تلخيصه فى:

١- التسليم بعجز الإمكانات الادخارية عن سد حاجتها ، تسليما لايسنده دليل، بل يقوم البرهان على عكسه.

٢- العجز -بالتالى- عن رفع معدلات الادخار، حتى إن هذه المعدلات تتناقص كلما مرت السنون بالتنمية الاقتصادية، حتى وصلت إلى مادون الصفر في بعض السنوات.

٣- عدم البحث عن أوعية ادخارية تناسب الظروف القائمة والمعتقدات التى يؤمن بها الشعب. تبعية للمناهج المستوردة التى لاتعرف من الأوعية الإدخارية إلا ماهو قائم.

فماهو العلاج الذى يقدمه المنهج الإسلامي لهذا البعد من أبعاد المشكلة؟ إن ذلك هو موضوع الفرع التالى:

الفرع الثاني - علاج المنهج الإسلامى للبعد الثالث من المشكلة:

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الإسلامي لمشكلة التمويل من بعدها هذا؟ يقدم المنهج الإسلامي بهذا الخصوص أداتين أساسيتين لتجميع الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويلقى بثقله خلفهما عندما يجعلهما جزءا من شريعته التى لايكتمل إيمان المرء بغيرالخضوع لجميع تعاليمها في شتى الميادين.

فماهما هاتان الأداتان ؟ إنهمايتمثلان فى:

١- الزكاة

٢- العفو

أما الزكاة فهى الوسيلة والأداة الطبيعية التى يقدمها المنهج الإسلامي علاجا لما تعانيه هذه المجتمعات من عدم قدرة على تجميع المدخرات. فهى تلهث وراء الممولين وتعاقب المتهربين، وتنفق معظم الحصيلة على جهاز متضخم، لا يستطيع أن يقاوم التهرب الضريبي مهما أوتي من قدرة وعبقرية لدى أفراده ، فقدرات وعبقريات الأفراد في البحث عن الثغرات والتخلص من الأعباء الضريبية أعظم وأقوى.

أما الزكاة فلايحتاج الأمرلتقديها إلى الجهاز المختص بتجميعهاأكثرمن إيقاظ الضميرالمسلم، وهو بحمد الله لايحتاج إلى كبير جهد، إذا وثق في إسلام السلطة التى تطلب منه الزكاة . فهو في هذه الحالة لايقدم الزكاة لهذه السلطة، وإنمايقدمها لله رب العالمين، الذى يعبده بالصلاة ويعبده بالزكاة ويعبده بالعمل لتحقيق التنمية.

ولو جمعت الزكاة فى أي بلد إسلامى وأنفقت على تحقيق «حد الكفاية» طبقاللنظام الإسلامى، وكنا في ظروف طبيعية ، فما نشك لحظة في أنهاكفيلة بأن تحافظ على قدرات المجتمع وطاقاته في اتجاه متصاعد. أما إن كنا في ظرف مثل ظروفنا. ظروف أهملنا فيها. وبعدنا عن الإسلام حتى وصمنا بالتخلف الاقتصادى ، فأصبحت الزكاة- وهى وسيلة تمويل طبيعية وليست استثنائية - غيركافية لتحقيق عملية الإقلاع اللازمة لهذه المجتمعات، فإن الإسلام يقدم لها أداة تمويل استثنائية تتناسب والظروف الاستثنائية المذكورة ألا وهى « العفو»

في التشريع الإسلامي، والذى يسمى أحيانا « الفضل » . فما هو « العفو »؟

« العفو » هو الفريضة التى تجب في مال كل فرد من المسلمين . وهى تمثل الفائض عن الحاجة ، أو الفضل بعد حاجة صاحب الشئ، وهو حق المجتمع، « حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا في فضل »[١] « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو »[٢]وقد بينا من قبل [٣] أن الإسلام اهتم بموضوع العفو ودعا إلى ضرورة انفاقه كله في سبيل الله ، أى في سبيل المجتمع الإسلامي وتنميته،

هاتان هما الأداتان اللتان يقدمهما المنهج الإسلامي للتغلب على بعد مشكلة التمويل المتمثل في نضوب أوعية الإدخار القائمة اليوم، ووصول المدخرات القومية في بعض السنين إلى مادون الصفر. وهو إذ يقدم كلا من الزكاة أداة ترافق المجتمع طوال مسيرته، ويعززها« بالعفو » ، فإنه يلقي بكل ثقله الروحى وتأثيره في نفوس معتنقيه، وراء نجاح هاتين الأداتين فى الوفاء بأغراضهما ، وتحقيق أهدافهما. فان يكون متلقى الزكاة و « العفو » هوالله سبحانه وتعالى، وأن يجعل من ذلك قرضا لله سبحانه وتعالى يضاعفه لمن يقدمه أضعافا مضاعفة، وأن يكون الإسراع في ذلك إسراعا إلى جنة عرضها السموات والأرض، وأن يكون ذلك جهادا من شارك فيه فقد شارك فى أفضل الأعمال، كل ذلك كفيل بأن يجعل هاتين الأداتين قادرتين على تعبئة الفائض ، فهناك من النفوس ، نفوس كبيرة، ترى أن تدفع ما هى في حاجة إليه وليس ذلك بغريب على خلق المسلمين. « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » [٤].

---

(١) رواه أحمد في مسنده، مرجع سابق جـ٣،ص٣٤.
(٢) سورة البقرة، الاية رقم ٢١٩.
(٣) انظرالباب الثالث من هذه الدراسة.
(٤) سورة الحشر،الآية رقم ٩.

الفرع الثالث-تقويم علاج المنهج الإسلاميلمشكلة التمويل من بعدها الثالث:

رأيناأن الإسلام يقدم حلا لهذا البعد من أبعاد مشكلة التمويل في المنطقة العربية ممثلا في:

(١) الزكاة . (٢) العفو.

فهل هذا علاج كاف، ويقدر على الخروج بهذه البلاد من مشكلتها التى تردت فيها ؟ لننظر في فريضة الزكاة في ظروفنا القائمة ، ولنرى ما يمكن أن توفره على مستوى العالم العربى من ناحية، وعلى مستوى كل إقليم منه على حدة، فعلى المستوى العربى، وبما فيه من مجموعة عرفنا أنها تحقق فائضا، هذا الفائض يأتى من مادة البترول التى هى في الشريعة الإسلامية نوع من أنواع «الركز» وتفرض عليه زكاة بنسبة ٢٠٪ من إجمالى الناتج لا من صافيه[١]. كما تفرض أيضا إنفاق هذه النسبة على من يحتاجها من المسلمين، الأقرب فالأقرب، فلا تنقل من جار قريب إلى غيره ، إلا إذا لم يكن في حاجة إليها[٢].

كم تبلغ هذه النسبة من إجمالى إنتاج النفط في الدول التي لايجادل أحد بأنها فقيرة أو حتى في حاجة إلى هذه الأموال ؟ أى كم تبلغ في الدول الخمس الكويت والإمارات وقطر والعربية السعودية وليبيا ، تاركين الجزائر والعراق باعتبار انهما منطقة ثالثة أطلقنا عليها منطقة التوازن. فكم يبلغ الإنتاج في الدول الخمس في عام ١٩٧٩؟ انه يبلغ ١٢٦ر٦ بليون دولار وتبلغ الزكاة على هذا المقدار٣٢ر٣٥ بليون دولار. هل بعد هذه الأرقام حديث لمتحدث عن قدرة الزكاة- لو رجع المسلمون إلى دينهم وطبقوه- على سد احتياجات العالم الإسلامي أجمع، لا العالم العربى فقط، من الأموال التى يشكو هذا العالم مر الشكوى من نقصها لديه، ويذل نفسه للعالم الخارجي ويعطيه فرصة التحكم فيه ورسم سياسته

(١) أبو يوسف ، الخراج ، مرجعسابق،ص١٣.
(٢) أبو عبيد، الأموال ، مرجع سابق،ص٧٨٦-٧٨٩.

لكى تسير في اتجاه مضاد للإسلام من حيث لايشعرون أو هم يشعرون.

هل يعلم العرب أن مشروع مارشال الذى أطلق الشرارة في الإمكان الاجتماعي لألمانيا وأوربا مجتمعة ،، لم يتكلف سوى ١٨ بليون دولار؟ وهم توفر لهم الزكاة ٢٥ بليونا من الدولارات عن إنتاج عام واحد، ناهيك عن الزكاة المستحقة اليوم على الأرصدة التى توجد في العالم الخارجي والتى تقدر بما بين ٧٠٠-٨٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٦ أى أن الزكاة عليها تصل إلى ٢٠ بليون دولار سنويا.

فأى تنمية للعالم العربى تلك التى لايكفيها ٤٥ بليون دولار سنويا، مع مايضاف إليها من شتى المصادر، ومع مايعززها من إمكان اجتماعى تحدثنا عنه في المطلب السابق.

هذه بعض موارد الزكاة على مستوى بعض بلاد العالم العربى، ولاننسى أن نقرر أنه لاحق لهذه الدول طبقا للإسلام في أن تأخذ لنفسها شيئا من هذه البلايين، فلاحق في هذه الأموال لدول غنية ، حتى تلحق كل بلاد المسلمين بها في مستوى الغنى ، فإذا تضافرت الزكاة على مستوى كل إقليم ، ثم عززتها مو ارد الزكاة القادمة إليها من الأقطار الغنية، أفلا تسطيع أن توفر تمويلا لمشروعات التنمية؟

هذا بخصوص الزكاة ، ولا أعتقد أننا بحاجة إلى الحديث عن « العفو » بعد الذى قدمناه عنه[1]، كما أننا إذا تحدثنا عنه فنحن نتحدث من منطلق أننا مسلمون، ولقد تبينا أننالوعدنا إلى الإسلام لكان في فريضته الأساسية أكثر من الكفاية.

فلن يستطيع أحد أن يمارى في أن منهج الإسلام لعلاج ماتعانيه بعض

---

(١) انظرللمؤلف كتاب "" انفاق العفو في الإسلام ، بين النظرية والتطبيق" من إصدارات كتاب الأمة، بدولة قطر سنة ١٤١٤هـ عدد رقم ٣٦.

البلاد من قصور في مواردها المالية، نتيجة نضوب أوعيتها الادخارية، قادر على أن يخرجها مما تعانيه، حتى إذا افترضنا صدق مسلمتها عن نقص طاقتها الادخارية، والواقع أنه ليس كذلك ، بل إن مواردها لو أحسن استغلالها ، ومنعت من سوء الاستغلال ، وصفيت من الظلم ، اللذين هما سبب المشكلة الاقتصادية ، لأكلت كل دولة من فوقها ومن تحت أرجلها ، وعدا من الله ولن يخلف الله وعده، وقد سبق أن حققه للمسلمين ، فلم يوجد في المجتمع فقير يقبل أخذ الأموال من عمال الدولة.

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لبيان موقف المنهج الإسلاميمن مشكلة التمويل التى ترى قائمة في العالم العربي.

فعرضنا للأبعاد الثلاثة لهذه المشكلة وهى : بعد انقسام الأمة العربية إلى مجموعة فائض ومجموعة نقص، وبعد بناء مجموعة النقص لأسلوب الاستثمار فيها على الإمكان المالي، ثم بعد الإيمان بنضوب الأوعية الإدخارية بها ، ثم قمنا بتقديم علاج الإسلام لكل بعد من أبعاد هذه المشكلة ، وتبين لنا أنه للبعد الأول يقدم التكامل الاقتصادى ، أو الوحد الإسلامية ، وللبعد الثاني يقدم الاعتماد علي الإمكان الاجتماعى، دون الإمكان المالى، وللبعد الثالث يقدم الزكاة وفريضة العفو ، أداتين إسلامتين لتمويل التنمية الاقتصادية.

ثم قمنا بتقويم هذه الحلول وتوصلنا إلى أنها حلول واقعية. وأن تطبيق الإسلام والعودة إليه كفيل بوضع هذه الحلول موضع التنفيذ تلقائيا.

الفصل الثالث

مشكلة بناء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الإسلامي

تمهيد

تلك هى المشكلة الثالثة التى يعيشها العالم الإسلامي ، وتلقى بظلالها على جهوده الإنمائية، تستنزف الكثير من موارده، وربما لاتعود عليه بكثير نفع . ولقد كان استخدام نتائج البحث العلمي في مجالات الإنتاج المتعددة أمرا أساسيا في جميع العصور، إلا أنه لم يكن بالدرجة التى أصبح عليها في هذا العصر، الذى ربما يتخذ استخدام نتائج البحث العلمي في كل مجالات الإنتاج ، ومتابعة أى جديد في هذا الميدان سمة له، يمتاز بها عن بقية العصور السابقة.

ولهذا فقد أصبحت الحياة على مستوى العصر الحديث تتطلب الإمساك بزمام التكنولوجيا ، والسيطرة على ناصيتها. ولقد أدرك الشعب العربي هذا ، ورغب في أن تكون تحت يديه تكنولوجيا. غير أنه ربما يكون قد ولج ميدانها من غير الباب الصحيح، وربما يكون قد حملها شعارا أكثر منها حقيقة ، حتى لقد غدت في علاقتها به مشكلة من مشاكل التنمية.

وطبقا للأسلوب الذى اتبعناه في الفصلين السابقين فإننا سنقوم بعرض هذه المشكلة وإعطاء تصور عن حقيقتها التى توجد عليها في عالمنا العربي في أولى مباحث الفصل، ثم نثني بالتعرف على موقف المنهج الإسلامي ومايقدمه من علاج لهذا الوضع، وذلك في ثاني مباحث الفصل.

المبحث الأول

الوضع التكنولوجى القائم في العالم العربى

تمهيد

يتمثل الوضع التكنولوجى الذى عليه العالم العربى اليوم فى الانبهار بالثورة التكنولوجية القائمة على قدم وساق في العالم الغربى ، لدرجة أنه بات يرى فيها القدرة على حل المشكلات أيا كان نوعها، وهو بالتالى يجرى ورا ءها بوعى أو بدون وعى، فمن يعانى من نقص رأس المال يستوى مع من لديه فائض منه، في العمل بكل الطرق الممكنة على استيراد أحدث الصيحات التكنولوجية في عالم الصناعة وغيرها، فما يكاد يظهر في الغرب تقدم تكنولوجى حتي تجد من يحاول الحصول عليه في هذا العالم. ومايكاد يحصل عليه حتى يظهر في الغرب مايفوقه تقدماوحداثة، ويجعله متخلفا من الناحية التكنولوجية ، وهكذا يجرى العالم العربي لاهثا وهو دائما متخلف.

وهذا المبحث سيضع أيديناعلى الموقف التكنولوجى للعالم العربى ومدى فهمه لبناء التكنولوجيا ، وطريقته في الحصول عليها ، ومانؤدى إليه هذه الطريقة ، وسيتم لنا ذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية:

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا والعالم العربى.

المطلب الثاني: طريقة العالم العربى في الحصول على التكنولوجيا.

المطلب الثالث: مكانة العالم العربى في ميدان التكنولوجيا.

المطلب الأول

مفهوم التكنولوجيا والعالم العربي

الفرع الأول- التكنولوجيا والتقنية:

يطيب للكتاب العرب أن يستخدموا في كتاباتهم ألفاظا عربية للتعبير عما تعنيه كلمة التكنولوجيا، فالكتاب في لبنان يحلو لهم أن يقولوا «تقنولوغيا»[١] على طريقتهم في التعريب المباشر، ومركز التعريب بجامعة الدول العربية يرى أن الكلمة العربية المقابلة لكلمة تكنولوجيا هى «تقنية» من أتقن الرجل الأمر أحكمه، وفي القواميس العربية، التَقن والتَقَن من الرجال المتقن الحاذق[٢] . والبعض يرى أن صحة النقل بحروف تقرب إلى الكلمة الأجنبية تجعلنا نفضل كلمة «تخنية» بدلا من تقنية ، حيث أن الحرفان ch في اللغتين الإنجليزية والفرنسية عندما ينطقان k يعبران عن الحرف اليونانى x الذى ينطق بالعربية «خاء» ومن ثم فإن لفظ « تخنية» أصح من لفظ «تقنية» [٣] . وآخرون يستخدمون لفظ « تكنية» بترا مباشرا للكلمة الأجنبية دون ربط بمفردات المعاجم العربية. وجميع هؤلاء -في رأى الباحث- ركبوا من الأمرشططا ، وكلفوا أنفسهم مالا حاجة بهم إلى تكلفه، فمابرحت اللغة العربية بحرا زاخرا متلاطم الأمواج. حباها الله تعالى- عندما اختارها في الأزل لغة للقرآن الكريم- القدرة الفائقة على هضم أية كلمة وإضفاء الشرعية على استخدامها، وما نسينا بعد أن عددا كبيرا من الكلمات نعرفه في علمي « الصرف والنحو» يندرج ضمن مايندرج من كلمات تحت باب « مالاينصرف من الأسماء» هذا العدد من الكلمات هو ما كان أعجميا ثم دخل العربية، وليست هناك أية غضاضة فى أن تضم اللغة العربية في باب مالا ينصرف من الأسماء كلمة «تكنولوجيا»، ولهذا

(١) عبد الله صايغ- مترجم كتاب « التنمية الاقتصادية» لماير،بولدين ، مرجع سابق
(٢) المعجم الوسيط مجمع اللغ العربية ، القاهرة ، ط٢ جـ١ ، ص٨٦.
(٣) د. اسماعيل صبرى عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص٥٣٩.

تعمد الباحث في عنوان هذا الفصل ، وفي غيره من المواضع، تعمد أن يستخدم كلمة تكنولوجيا ، التقنية والتخنية والتكنية والتقنولوغيا.

الفرع الثاني- مضمون التكنولوجيا:

يتسع مضمون التكنولوجيا حتى ليشمل كل المجالات التى تنالها جهود البحث العلمى فتشملها بالتطوير والتحسين، وحتى ليصعب أن يوضع تعريف محدد يوضع بدقة وبالتفصيل مضمون التكنولوجيا، بحيث يكون - كما هى شروط التعريف الصحيح - جامعا مانعا.

« لقد بذلت محاولات متعددة وجهود مضنية لوضع تعريف شامل للتكنولجيا ، وتركزت تلك الجهود على ماهو محل بيع وشراء منها لتجميع أجزاء التعريف، وعلى وجه الخصوص الأنواع الاتية من حالات التكنولوجيا.

١- براءات الاختراع والعلامات التجارية.

٢- المعرفة غير القابلة للتسجيل وفق القوانين المنظمة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

٣- المهارات التى لا تنفصل عن أشخاص العاملين.

٤-المعرفة المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة المعدات .

وهذه أشياء ومعان من الواضح أنها ليست هى ماتعنيه كلمة التكنولوجيا من مضمون، فهى ليست الا تعدادا لبعض المجالات التى تظهر فيها آثار التكنلوجيا، أو ماهى إلا حاملات لها، هذه الحاملات يمكننا أن نرى منها نوعين مما تحمل وتجسد.

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٥٣٩.

١- تكنولوجيا متجسدة أو تكنولوجيا صلبة.

٢- تكنولوجيا غير متجسدة أوتكنولوجيا ناعمة.

ومن ثم نستطيع الموافقة على تعريف التكنولوجيا تعريفا يغطى هذين النوعين، ويقول : التكنولوجيا هى الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتائج البحث العلمى في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع، الذى يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع[١]

ومن ثم يتضح لنا أن التكنولوجيا ليست هى العدد والآلات، وليست هى الحاسبات الاليكترونية ، وليست هى شيئا ماديا يرى ويلمس كما غلب على الفكر الإنمائى في المنطقة العربية، فأشاع عنها مفهوما مضللا انعكس على طرق حصولنا عليها ، وبالتالى على موقفنامن التقدم التكنولوجى ، الذى يسابق نفسه فى العالم الذى يعى المضمون الحقيقى والصحيح للتكنولوجيا ، فبقينا فى مؤخرة الركب، بحكم مفهومنا المتخلف عن التكنولوجيا ، والذى سنحاول الوقوف عليه فى الفرع التالى :

الفرع الثالث- المفهوم العربي للتكنولوجيا:

نستيطع أن نستشف مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا من موقف مفكريه الذين يكتبون له فيشكلون عقليته ومفاهيمه عن التكنولوجيا وغيرها:

١- يقول أحدهم: هناك آراء كثيرة ومتباينة حول هذا الموضوع «التكنولوجيا » فبعض الآراء يقف موقف المتشدد المتزمت، ويعارض إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية ، بحجة أن هذه الدول بحكم ضعف قدرتها

(١) المرجع ، ص٥٣٠.

الادخارية، لاتستطيع تكوين رؤوس الأموال القومية المحلية بكميات تكفى لاستيراد العدد والآلات التكنولوجية الحديثة الباهظة الثمن.كذلك فإن الدول النامية بحكم انخفاض مستوى التعليم الفنى بها ، لايتوافر لديها العدد الكافى من الفنيين والمهندسين أو العلماء الذين يستطيعون إدارة هذه الآلات المعقدة، والمحافظة عليها في العملية الإنتاجية لأطول مدة ممكنة[١].

وواضح من هذا النص أنه ينظر إلى التكنولوجيا على أنها العدد والآلات المعقدة» والتى لايجد لدى الدول النامية القدرة على المحافظة عليها، أو دفع ثمنها» ، فهى بتعبيره أيضا» العدد والآلات التكنولوجية الباهظة الثمن» ومثل هذا الموقف يشيع لدى عدد كبير من الكتاب في هذا الموضوع في العالم العربى، بحيث يشكل الرأى العام حول مفهوم التكنولوجيا في الوطن العربى.

ولايقصد الباحث أن يرمى مفكرينا بجهل المضمون الحقيقى للتكنولوجيا أو أن بعضهم لم يكتب مطالبا بادخال التكنولوجيا بمفهومها الصحيح ، ولكن الذى يقصده هو أن المعنى غيرالصحيح لمفهوم التكنولوجيا، هو الذى يمثل أكثر الكتابات انتشارا ، وأنه هو الذى شكل الرأى العام العربى، كما أنه هو الرأى المطبق عملا، حيث درج العرب على شراء العدد والآلات التكنولوجية المتقدمة ، على زعم أنهم يدخلون التكنولوجيا الحديثة ويسايرون تقدمها وتطورها فى العالم الخارجى ، انسياقا مع المفهوم الخاطئ لها ، اتساقا منطقيا مع سيادة المناهج المستوردة، والتى قلنا من قبل إنها بوعى أو بدون وعى تخدم مصالح مخرجيها أو من ينشرونها، شأنها في ذلك شأن أى ايديولوجية تخطت نطاقها وأصبحت بضاعة مصدرة.

ولانحتاج لإثبات أن المفهوم الذى يشيع عن التكنولوجيا في العالم العربى

(١) د. صلاح نامق، قضايا التخلف ، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٨.

وتوضع السياسات لإدخال [illegible] جيا إلى مجتمعاته طبقا له [1] ، لايتفق مع المضمون الصحيح الذى حددناه [illegible] الفرع السابق- للتكنولوجيا. فهو عندما يجعل من العدد والآلات المتقدمة مرادفا للتكنولوجيا ، يخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها ، أو بين التكنولوجيا ومجسداتها أو حاملاتها كماسبق أن عبرنا ، أو بين شجرة التكنولوجيا وثمراتها ، فينظر إلى الثمرة على أنها الشجرة وتلك نظرة خطيرة ، حيث إن الثمرة مهما غلا ثمنها يمكن شراؤها ، لكن الخطورة أنها لاتتجدد ولاتتكاثر، ومن يستمرئ شراء الثمرة دون أن يغرس الشجرة، سيظل أبد الدهر مستوردا. أما الشجرة التى تعطى الثمار- التكنولوجيا التى تقدم العدد والآلات- فلابد أن تنبت وتنمو في أرض صالحة وبيئة مواتية، وبرعاية مستمرة. فإذا تم لها ذلك أمكن لمن غرسهاأن يحصل على تيار متجدد من ثمارها و أكلها التى تؤتيها.

والبيئة الصالحة والتربة المناسبة هى التنمية الاستقلالية التى تعتمد على قاعدة علمية محلية ، مهما كانت متواضعة فإنها باستمرار التنمية، كفيلة بأن تقدم للشجرة التكنولوجية كل عناصر النمو والإزدهار ، وتملأ ساحة المجتمع بثمارها عددا وآلات تكنولوجية متقدمة، وغير ذلك من حاملات أو مجسدات التكنولوجيا الصلبة والناعمة.

إن اختزال مفهوم التكنولوجيا ليتمثل في العدد والآلات التكنولوجية

---

(١) يقول الدكتور Claws Pelarpick ممثل المجموعة الاوربية الاقتصادية في مصر « نحن ايجابيون جدا بالنسبة لنقل التكنولوجيا لمصر، لأن ذلك عمل هام في ا لإنتاج ، غير أن لنا وجهة نظر في كيفية تحقيق ذلك ، تختلف عن وجهة نظر الجهات المصرية، والتي تريد إنشاء مركز لنقل التكنولوجيا ، وهى فكرة لانحبذها، لأن التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى، ولكنها أسلوب أو منهج، إننى أعتقد أن الطريق الوحيد لنقل التكنولوجيا هو تنمية الكفاءة الصرية، والتى يمكن أن تقوم بعد ذلك بدورتنمية التكنولوجية المصرية»
عدد ١٢٩ من أخبا اليوم ص ٧عمود ٢.

المتقدمة عملية خطيرة، تقلب الأوضاع وتقضي على كافة الجهود الرامية لأن ينعم العالم العربي بخيرات التكنولوجيا الحديثة. ولقد كان لعملية الاختزال هذه وسيطرة المفهوم المترتب عليها آثارخطيرة ، تمثلت في طرق ادخال التكنولوجيا إلى العالم العربى، كما ترتب عليها وضع العالم العربى الراهن في الميدان التكنولوجى ، وذلك ماسنراه فى المطلبين التاليين:

المطلب الثانى
طريقة العالم العربي في الحصول على التكنولوجيا

الفرع الأول - مدخل العالم العربى إلي التكنولوجيا:

يدخل العالم العربي ميدان بناء التكنولوجيا انطلاقا من مفهومه السابق عنها ، والذى يشترك فيه الرأى العام مع القائمين على تنفيذ السياسة التكنولوجية ، إن كانت هناك سياسة . وفي ظل هذا الجو لايسمع لمن ينادون بأن الطريق الصحيح لبناء التكنولوجيا يمر بغير هذا المسار.

ولقد علمناأن المفهوم الذى يشكل منطلق العالم العربى في هذا المضمار يتمثل في الخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها، ومن ثم يرى أن الحصول على العدد والآلات يمثل الحصول على التكنولوجيا. ومن هذا المدخل يتحدد لنا الطريق الذى يسلكه العالم العربي في الحصول علي التكنولوجيا . و الذي سنناقشه في الفرع التالي:

الفرع الثانى- شراء العدد والآلات للحصول علي التكنولوجيا:

تلك هى طريقة العالم العربي في ادخال التكنولوجيا، والمؤمنون بهذا

الطريق يقيمون الأدلة على صحته من التجربة اليابانية وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، يقولون إن التكنولوجيا الأمريكية اعتمدت بشكل واضح جدا على المهاجرين القادمين من كل صوب، والناقلين للعدد والآلات الصناعية السائدة في بلادهم[١]. ومع ذلك فإن تاريخ اليابان الاقتصادى هو المثال التقليدى العظيم لدولة نمت وارتقت وأصبحت في عداد الدول الصناعية الكبرى لأسباب كثيرة لعل أهمها وأبعدها أثرا هو نجاحها المذهل في نقل ثمرات التكنولوجيا السائدة في الغرب، هذه هي الحقيقة الاقتصادية التى لاتقبل الشك. إن صاحب المصنع اليابانى وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر- كان دائم السفر والترحال إلى الدول الصناعية الغربية مستوردا لبلاده أحدث العدد والآلات الإنتاجية المستخدمة[٢].

ولانعتقد أن بهذا الطريق نمت اليابان والولايات المتحدة ، طريق «نقل ثمرات التكنولوجيا» السائدة في الغرب بالنسبة لليابان ، ونقل العدد والآلات مع المهاجرين بالنسبة للولايات المتحدة - ولو فعلنا ذلك لكانتا إلى اليوم تنقلان ثمرات التكنولوجيا والعدد والآلات، ولكن الذى حدث بالفعل هو أنهم نقلوا الابتكار والتجديد كفكرة علمية ، لاكمنتج تكنولوجى ، وقاموا بتنفيذه في الداخل. والنقل العلمى لاتثريب عليه ، فالعلم لاوطن له كما يقولون، كما أن استيراد بعض العدد والآلات بصفة مؤقتة (دون أن يكون لذلك علاقة ببناء التكنولوجيا و التي تجرى بطريقة أخرى ، طريقة استنبات الشجرة داخل الأرض الصالحة ذات البيئة المناسبة كما قلنا) هو أيضا لاتثريب عليه، وإنما التثريب كل التثريب ، هو في الظن بأن استيراد العدد والالات يمثل أدنى إسهام في بناء صرح التكنولوجيا. ولو كان الأمر كذلك لكان استيراد محطة أرضية للاتصال بقمر صناعى مدخلا البلد المستورد عصر الفضاء . وبناء محطة نووية لتوليد

---

(١) المرجع السابق،ص١٧٣.
(٢) المرجع السابق، ص ١٧٤.

الكهرباء مدخلا البلد المستورد عصر الذرة. لكن الذى يحدث أن هذه أو تلك لن تزيد في أفضل الظروف عن تدريب بعض الأفراد على معدات تم تصنيعها بالكامل في الخارج. ولابد في تشغيلها وصيانتها من الاعتماد على الخبرة الأجنبية، وهى ماتكاد تبدأ العمل حتى يكتشف من دفعوا فيها باهظ الثمن، أنهاأصبحت متخلفة تكنولوجيا . وهذا ماينقلناإلى الفرع الثاني حيث نناقش الدوامة التى أوقعت هذه البلاد نفسها فيها، والتى لامخرج منها في ظل سياسة شراء ثمرات التكنولوجيا.

الفرع الثالث - شراء ثمرات التكنولوجيا والطريق الذي لاينتهي:

ترتب على خلط البلاد العربية بين التكنولوجيا وثمراتها، واعتمادها على شراء هذه الثمرات ظنا منها بأنها تدخل التكنولوجيا ، أن وضعت أقدامها على طريق تظن أن له نهاية ، و هو ليس كذلك.

تعتقد هذه البلاد أنها ستعيش عصر التكنولوجيا مع أهله وأنها ستكدس العديد من المصانع والآلات من أحدث الطرز، فتكون قد لحقت بالدول التكنولوجية، وذلك خيال تعيشه هذه البلاد . إن شراء ثمرات التكنولوجيا لايدفع إلا إلى شراء المزيد منها ، ولن يقدم القائم به خطوة واحدة على طريق بناء التكنولوجيا ، لا لشئ إلا لأن طريق بنائها ليس هو هذا الطريق ، ومن ثم فقطع ميل عليه لايعدل قطع شبر على الطريق الصحيح.

إن سرعة التطور التكنولوجى القائم في الغرب بالذات ، قد رفعت معدلات « التقادم الفنى » بصورة تجعل البلاد النامية مهما حصلت على أحدث صيحة في تكنولوجيا الإنتاج ، فلن تكون في مصاف البلدان المتقدمة. ففي فترة التعاقد والتركيب وبدء الانتاج يكون المصنع -في الغالب - قد تقادم فنيا.

إن التكنولوجيا بين يدى الدول المتقدمة تشبه حزمة العشب بيد راكب الجواد ، يعلقها برمحه الممدود أمام الجواد، والجواد يجرى ليلحق بها وما هو بفاعل. هكذ االدول النامية تستخدمها الدول المتقدمة سوقا للثمرات التكنولوجية لديها، وتوهمها أنها ستبنى التكنولوجيا إن هى استمرت تشترى وتشترى أحدث المصانع وأجد المنتجات، فإن أدرك الجواد حزمة العشب فى تمثيلنا هذا ، أدركت الدول النامية التكنولوجيا وأقامتها على أرضها.

وهكذا نستطيع أن ندرك أن طريقة البلاد العربية في الحصول على التكنولوجيا لن تصل بها إلى شئ في هذا الميدان، لأنها وضعت أقدامها على طريق غير الذى تقصده، أى غير طريق التكنولوجيا ، إذ الذى تسير فيه الأن هوطريق التبعية التكنولوجية . والتخلف التكنولوجي الدائم، واستنزاف مواردها دون طائل ، وهذاهو ماسيبينه لنا المطلب التالى:

المطلب الثالث

الموقف التكنولوجي للعالم العربى

انطلاقا من مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا بصورته السابقة ، وماترتب على هذا المفهوم من سلوكه طريق شراء ثمرات التكنوولوجيا الذى لاينتهى ، ولايبني تكنولوجيا قائمة بنفسها، كان الموقف الذى يشاهد عليه العالم العربى اليوم ، والذى يتمثل فى استنزاف موارده ثمنا لمعدات تكنولويجية باهظة الثمن، لايلبث البلي المعنوى أن يصيبها قبل أن يتم تركيبها ، بل ربما يشتريها العالم العربي من جيل إنتهى عصره ، وهم يحسبونها حديثة وماهى بالحديثة ، وانعكس هذا الموقف فى عدة نتائج سيتناولها هذا المطلب فى فروعه التالية.

الفرع الأول- التخلف التكنولوجي المستمر:

يعني ركض العام العربى وراء منتجات التكنولوجيا الأجنبية وثمراتها، أنه سيكون بالنسبة لها فى نفس المكان الذي هو به اليوم ، كلما اشترى مستوى تكنولوجيا فى مجال من المجالات ، أنتجت التكنولوجيا الاجنبية فوقه مستويات فهو إذا كان اليوم مقيسا بها متخلفا، فبعد فترة سيكون أكثر تخلفا حيث ان سرعة التطور التكنولوجي فى الغرب أكبر من أن يلاحقها من يشترى منجزاتها، حيث تسير هى على جبهة عريضة ممتدة ، بينما من يشترى يختار قطاعات معينة يسابق نفسه فيها ، وعندما ينقلها اليه تعيش منعزلة عن الاقتصاد القومي المتخلف ، فلاتنشر فيه موجات التقدم التي يتمثل فيها، وتستمر هى شيئا نشازا داخل أحد القطاعات ، بينما التقدم في الغرب كما قلنا يسير على جبهة عريضة بعرض الاقتصاد القومي كله، يأخذ بعضها بحجز بعض ، وينشر بعضها التقدم فى البعض الآخر ، وهكذا يقضي علي نفسه بالتخلف المستمر.

الفرع الثاني- القضاء علي التكنولوجيا الوطنية:

أما السبب الثانى الذي يقضى بالتخلف التكنولوجي المستمر علي المجتمع النامي الذي يعمد إلى شراء منجزات التكنولوجيا حسبانا منه بأنها هى التكنولوجيا ، فإنه ينبع من مصدر آخر، يتمثل فى أن هذا المجتمع ، وقد آمن بأن التكنولوجيا هى العدد والآلات التى يقذف بها الجهاز الإنتاجى المتقدم فى العالم الخارجي ، فإنه ينظر إلى التكنولوجيا الوطنية نظرة ازدراء .ولايرى فيها استحقاقا لأن توصف بأنها تكنولوجيا ، فلقد تركب فكره علي أن التكنولوجيا هى العدد والالات التى تحدث المعجزات ، فكيف تكون أدوات الإنتاج البسيطة هذه تكنولوجيا ؟ وهذا يحدث أمرين.

١- القضاء على تكنولوجيا بالقطع هى صالحه إلى حد ما ، وهى ملائمة إلى حد كبير . أماكونهاصالحة إلى حد ما ، فإن التكنولوجيا لاتبطل فجأة وإنما ينقضي وقت طويل تقل فيه صلاحيتها شيئا فشيئا ، وأما كونها ملائمة إلى حدكبير ، فهذا مالاشك فيه ، وإلا لماعاشت فى المجتمع ، ولماوجدت من الأصل . فالقضاء عليها إذاً قضاء على تكنولوجيا ملائمة ، وإذا لم تكن صالحة فليس العلاج هوالقضاء عليها ، ولكن العلاج يكون بتطويرها .

٢- الأمر الثانى إن إحلال منجزات التكنولوجيا الغربية محل التكنولوجيا الوطنية ، فيه عملية تخريب للمراكز التى هى الأمل فى بناء التكنولوجيا الوطنية ، عندماتستقيم الأمور فى هذا العالم ، فيعود إلى جادة الصواب ، ويدرك الطريق الصحيح الذى يمكن عن طريقه بناء تكنولوجيا مستقلة ، فعندها لن نجد الحاضنات التكنولوجية التى خربناها فى وضع الاستعداد للتربية والتفريخ .

وهكذا يقضي العالم العربى على التكنولوجيا الوطنية ، فيقضي بذلك على المراكز التى يمكن أن تكون المنطلق لبناء تكنولوجيا حديثة مستقلة ، تنبع من ظروفه وتلائم احتياجاته ، وهو بالقضاء عليها لايبنى التكنولوجيا الحديثة التى يوهم نفسه بأنه يسابق الغرب فيهاليلحق به .

الفرع الأول- التخلف التكنولوجي المستمر :

يكتمل الموقف التكنولوجى للعالم العربى عندما يصبح الحصول على التكنولوجيا أهم البنود التى يغرق فيها المجتمع العربى الجانب الأكبر من نفقات التنمية الاقتصادية ، فتحتل المعدات والآلات التكنولوجية مكان السلعة الأكثر رواجا فى العالم النامي ، والذى اتخذت منه الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية سوقا تتنافس فيها .

وأخطرها فى الأمر « أن منتجات التكنولوجيا ليست سلعا يتميز بعضها عن بعض، وتتجانس وحدات كل نوع منها ، بحيث تكون لها سوق مثل سوق المواد الأولية ، بل إن بعضها ليس له وجود مادى ملموس منفصل عن الأشخاص الذين يحملونه، وهو مايطلق عليه المعرفة الفنية ، وبعضها مندمج فى معدات يتعذر تحديد تكلفة إنتاجية له منفصلة عن تكلفة إنتاج المعدة ذاتها، وكل صناعة حديثة تقتضي أنواعا متعددة فى آن واحد، براءات اختراع ، علامات تجارية ، معرفة فينة ، معدات ، خبرة تنظيمية وإدارية... الخ. وقد جرت الشركات الكبرى على أسلوب بيع الصفقة التكنولوجية ، وأكمل صورة لها بناء مصنع بكامله على طريقة « تسليم المفتاح». هذا كله شكل سوقا احتكاريا مركز البائع فيه بالغ القوة[١]. ولايعرف البلد المتخلف هنا شيئا عن مقارنة التكاليف. فليس هناك مصنع قريب الشبه تقدمه شركة أخرى ، بل كل شركة لها تكنولوجيتها ولهاأسلوبها الخاص. وتمثل المبالغ التى تدفعها الدول النامية ثمنا للتكنولوجيا نسبة غير بسيطة من ناتجها الإجمالى[٢].

ناهيك عما إذا تمثلت المعدات التكنولجية المستوردة فى معدات عسكرية وأسلحة ، فعندها حدث عن الاستغلال واستنزاف طاقات البلد المتخلف ولاحرج، حيث عامل الأسرار العسكرية ، وعامل الإمداد بقطع الغيار والذخائر، يلعب أثره الفعال، بعد أن تكون البلد قد أغرقت معظم أموالها في شراء معدات عسكرية، لاينتجها إلا البلد البائع . ولعل هذا العامل يستنزف من طاقات العالم العربى والعالم النامي عامة، أضعاف مايستنزفه الجرى وراء معدات الصناعة التى تحمل المستوى التكنولوجى المتقدم. وكلها يجمعها أمر و احد هو الجرى وراء الجديد من المعدات ، كما يجمعها ضياع الطريق الصحيح من أقدم الدول النامية،

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله، استراتيجية التنمية في مصر ، مرجعسابق، ص٥٣٣.
(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله،نحو نظام اقتصادى عالمى جديد،مرجع سابق،ص٩٩.

الطريق الذى يتمثل فى السعى الحقيقي من أجل بناء تكنولوجيا وطنية متقدمة ، تستطيع أن تتفاعل مع التنمية الاقتصادية ويحدث من كل منهما للآخر مايسمى بالتغذية المرتدة.

غير أن هذا رهن بمنهج له القدرة على إعادة الإتزان إلى تفكير العالم العربي فى سعيه نحو بناء التكنولوجيا الصالحة من ناحية ، والملائمة من ناحية أخرى، والمحققة لدخول عصر التكنولوجيا من بابه الصحيح من ناحية ثالثة . فهل يملك المنهج الإسلامي أن يكون هذا المنهج ؟ ... ان ذلك ماسنراه فى المبحث التالى:

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على الوضع الذى عليه العالم العربي من الناحية التكنولوجية كي يكون ذلك مقدمة لدراسة ما يمكن أن يقدمه المنهج الإسلامي، ولقد خرجنا من ذلك النقاش بمايلى:

١- أن الرأى الشائع فى العالم العربى والذى يسيرعليه التطبيق يعتبر أن التكنولوجيا هى العدد والآلات المتقدمة ، التى ترد من الغرب أو الشرق المتقدم. وأنهم يخلطون بهذا الفهم بين التكنولوجيا ومنجزات التكنولوجيا.

٢- أنهم بالتالى يشترون تلك العدد والآلات ويحسبون أنفسهم يدخلون التكنولوجيا إلى الوطن العربى.

٣- أن هذا الطريق لنقل التكنولوجيا طريق ليست لها نهاية ويترتب عليه مايلى:

(أ) بقاء العلام العربى في وضعه التكنولوجى المتخلف ، يلهث وراء كل

جديد من ثمرات التكنولوجيا.

(ب) القضاء على التكنولوجيا الوطنية ، وعدم إتاحة الفرصة لبناء تكنولوجياحديثة.

(جـ) يستنزف بند الحصول على المعدات التكنولوجية العسكرية والمدنية الجانب الأكبر من موارد العالم العربى، وهى لا تلبث بعد حصوله عليها أن يصيبها البلى المعنوي أو التقادم الفني.

٤- لابد من أن يغيرالعالم العربى تفكيره ، ويعيد حساباته ويسلك الطريق الذي يمكن أن يصل به إلى بناء تكنولوجيا خاصة به ، يشارك بها العالم جهوده التكنولوجية وذلك رهن بمنهج يحقق له ذلك.

المبحث الثانى

المنهج الإسلامى وبناء التكنولوجيا في العالم العربي

تمهيد:

علمنا من المبحث الأول فى هذا الفصل أن العالم العربى يعانى مشكلة في ميدان التكنولوجيا ، والمناهج المستوردة ليس لديها ماتقدمه له في هذا الميدان، فهي عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية التي من غيرها لن يتم بناء تكنولوجي. وهى تتبنى استراتيجيات في الإنماء يترتب عليها استيراد المنجزات التكنولوجية وليس بناؤها ، كما أن هناك تعارضاموضوعيا بين بناء التكنولوجيا والمناهج المستوردة، وأن مطالبتها ببناء التكنولوجيا فيه عدم مراعاة لجوهرها ، باعتبارها ايديولوجيات للمجتمعات التى تصدرمنتجات التكنولوجيا ، وهى لن تخون نفسها.

وفي هذا المبحث سنقف بإذن الله تعالى على موقف المنهج الإسلامي من قضية بناء التكنولوجيا في العالم العربي، لنري (ومن نفس الزوايا السابقة) هل يوفر المنهج الإسلامي البيئة اللازمة لنمو التكنولوجيا ؟ وهي التنمية الاقتصادية الناجحة ، وهل الاستراتيجيات التي يتبناها المنهج الإسلامي ، تؤدي إلى استيراد منجزات التكنولوجيا أم إلى بناء التكنولوجيا؟ وأخيرا أثمة تعارض بين أيديولوجية الإسلام وبناء التكنولوجيا ؟

وهذه التساؤلات سنجد الإجابة عليها في مطالب هذا المبحث وهي؟

المطلب الأول: المنهج الإسلامي والبيئة التكنولوجية.

المطلب الثاني: استراتيجية المنهج الإسلامي وبناء التكنولوجيا.

الطلب الثالث: مدى التوافق بين المنهج الإسلامي وبناء التكنولوجيا في العالم العربي.

المطلب الأول
المنهج الإسلامي والبيئة التكنولوجية

الفرع الأول- عملية التنمية هي بيئة التكنولوجيا:

إن البيئة التي تنمو التكنولوجيا خلالها وتتصاعد معها ، هي عملية التنمية الاقتصادية التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات ، فبناء التكنولوجيا يقتضي مشكلات تواجه المجتمع، ليقوم البحث العملي بايجاد الحلول لها ، وخلال عملية البحث عن هذه الحلول المطلوبة للمشكلات التي تواجه المجتمع في سيره تبنى التنمية الاقتصادية وتتدعم بمنجزات التكنولوجيا، ونخرج من العملية

بناء تكنولوجي منسق.

وبهذا نضع الأساس الذى نريد أن ننطلق منه للوقوف على مدى قدرة المنهج الاسلامى على بناء التكنولوجيا بالعالم العربى ، فلو كانت لديه إمكانية قيادة هذه المجتمعات والإنطلاق بهافي مدارج التنمية الاقتصادية، فإنه بذلك يوفر لها البيئة التى يمكن إستغلالها في استنبات شجرة التكنولوجيا ، وإن عجز عن ذلك فإنه يكون بالتالى قد عجز عن أن يساهم في إرساء صرح البناء التكنولوجي ، الذي أصبح أمرا ضروريا لبقاء العالم العربى في حلبة المشاركة في الحياة العالمية ،وذلك ماسنعرفه من الفرعين التاليين.

الفرع االثاني- المنهج الإسلامي وشروط المنهج الناجح

قلناإن مقومات المنهج الناجح الذى يملك القدرة على تحقيق التنمية في مجتمع ماهي:

١- توافقه مع البيئة التى تنمى بواسطته.

٢- أن يملك المنهج المراد تطبيقه القدرة على تحريك الأمة كلهالمواجهة معركة التخلف .

٣- أن يملك المرونة التى تكفل له الاستجابة للظروف المتغيرة.

وإذا ما عرضنا المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية علي هذه الشروط وجدناه يستوفيها جميعا، وإلا فأى منهج يتوافق مع البيئة في المجتمعات الإسلامية إذا لم يكن المنهج الإسلامي؟ وأى منهج يستجيب المسلمون لتوجيهاته إذا لم يستجيبوا لتوجيهات المنهج الإسلامي ؟ وكيف لايكون مرنا مستجيبا للظروف المتغيرة ، المنهج الذى جاء ليحكم الحياة، مدى الحياة، فوضع المبادئ

والأسس العريضة التي تكفل سعادة المجتمع، إن هي روعيت ، ثم ترك الحرية للفكر البشرى ليضع مايحقق المصلحة لكل مجتمع فى كل عصر ، داخل المبادئ العامة.

انظر إلى رجل غربى فقه هذا المنهج فقال : إن النظام العقائدي المعروف بالإسلام ، قد كيّف نفسه بصورة متلاحقة لسلسلة من التبدلات الاقتصادية ، منذ ظهوره قبل ١٣٠٠ سنة ، ولذا فإن نجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينة من الأوضاع الاقتصادية ، بل نتيجة توافقه مع النفس البشرية[١] ، فالإسلام نتيجة لتوافقه مع النفس البشرية ، يستطيع أن يكون صالحا لكل زمان ومكان كما هو واقع المنهج الإسلامي فعلا.

وهكذا تتوفر بالمنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية ، كل الشروط الواجب توافرها في المنهج الصالح لقيادة وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

وإذا كان المنهج الإسلامي قادرا علي تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، كأحد المجتمعات الإسلامية- فماهو أثر ذلك على بناء التكنولوجيا.

الفرع الثالث- المنهج الإسلامى وفرصة بناء التكنولوجيا

بناء على ماسبق فإن المنهج الإسلامى عندما تتوفر به الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، تكون له الصلاحية ولديه القدرة على إحداث تنمية اقتصادية ناجحة ، ولما كانت التنمية الاقتصادية هى العملية التى تبنى من خلالها وبالتفاعل معها التكنولوجيا ، فإن هذا المنهج يختلف عن المناهج المستوردة في إتاحة الفرصة للتكنولوجيا بأن تبنى وتتدعم ، طالما أن التنمية الاقتصادية تترسخ جذورها ، وتنتقل من نجاح إلى نجاح .

---

(١) Watt,W.M.Social Integration In Islam.Op.Cit.P.142

وهكذا نتبين أن المنهج الإسلامى من هذه الزاوية- زاوية توفيرالبيئة التى يمكن للتكنولوجيا أن تنمو فيها- لايشكل عقبة في طريق البناء التكنولوجي ، كما هو الحال في المناهج المستوردة .

ولكن هل يكتفي الإسلام بأن يعطى البناء التكنولوجي فرصة التشييد من خلال تحقيق التنمية الاقتنصادية على إطلاقها ، أم أن له حيال بنائها مسلكا محددا ، وأن استراتيجيته للتننمية توفر الطريقة المثلى لإقامة بناء تكنولوجى على أسس سليمة؟

إن ذلك ماسنتعرف عليه من المطلب التالى:

المطلب الثاني

استراتيجية الإنتاج في المنهج الإسلامي وبناء التكنولوجيا

تمهيد

داخل المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية يتبنى المنهج استراتيجية خاصة تحكم مجال الانتاج ، وتجيب على الأسئلة التقليدية في هذا الميدان ، والتى تشكل الإجابة عليها « فلسفة الإنتاج فى كل مجتمع« هذه الأسئلة هى لماذا ننتج ؟ ولمن ننتج ؟ وماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟

وقلنا إن استراتيجية الإسلام في هذا الميدان يمثلها «حد الكفاية » وضرورة تحقيقه لكل إنسان في المجتمع ، تلك الاستراتيجية التي تتضمن إجابة الإسلام عن جميع الأسئلة السابقة، ومن ثم تمثل فلسفة الفكر الإسلامي الإنتاجية.

وتطبيق هذه الاستراتيجية اليوم يعنى تغييرا في هيكل الإنتاج القائم ،

ومن ثم بناء التكنولوجيا من خلال بناء الهيكل الإنتاجي الجديد ، فنملك القدرة على الابتكار والخلق وصناعة التكنولوجيا . وسنتعرف على ذلك من فروع هذا المطلب الثلاثة الآتية.

الفرع الأول- مضمون استراتيجية « حد الكفاية»

إن مضمون هذه الاستراتيجية لايقتصرعلى توفرمستوى المعيشة اللائق لكل إنسان في المجتمع فحسب ، بل إنها تخلق في المجتمع تيارات عديدة كفيلة بصهر الأمة وإيقاظها من غفوتها وإقامتها- كماسبق أن بينا- على جادة الطريق التى تتمثل في:

١- تحقيق الاستقلال في جميع المجالات.

٢- الاعتماد علي النفس.

٣- اقامة هيكل انتاجي جديد يتفق وفلسفة الإنتاج الإسلامية.

الفرع الثاني - انعكاس مضمون استراتيجية « حد الكفاية » علي بناء التكنوولوجيا:

إن كل العناصر السابقة التى تتضمنها استراتيجية حد الكفاية ذات آثار مباشرة على بناء التكنولوجيا الذاتية.

فأولا:

تحقيق الاستقلال في جميع المجالات يتطلب أن يتحقق لنا الاستقلال التكنولوجي ، فهو من أهم المجالات التى تمارس فيها السيطرة من مجتمع على آخر ، بل إن السيطرة التكنولوجية هى اليوم وسيلة لغيرها من أنواع السيطرة ،

فمن يسيطر تكنولوجيا يستطيع أن يتحكم في اقتصاديات المجتمع المسيطر عليه، وإذا سيطر عليه اقتصاديا تمكن من السيطرة عليه سياسيا بمنتهى السهولة.

وهكذا لانرى في العالم استقلالا حقيقيا لدولة تابعة تكنولوجيا ، ونرى أيضاأن الكفاح الذى مارسته الدول النامية لتحقيق الاستقلال السياسي قد أفرغ من مضمونه بواسطة السيطرة التكنولوجية والاقتصادية التي تمارسها الدول التي تخلت عن الاستعمار السياسي للشعوب النامية. فلقد كان مضمون هذا الكفاح تحقيق التقدم الاقتصادي ، واتخاذ القرار بعيدا عن سيطرة الدولة المستعمرة ، وها نحن ننظر فلانرى تقدما اقتصاديا قد تحقق ، ولاحرية اتخاذ القرار قد كفلت لهذه الدول .

فإذا كانت استراتيجية « حد الكفاية » كما بينا من قبل ، تقوم على أساس من تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات فإنها تجعل فى مقدمة هذه المجالات المجال التكنولوجي.

وثانيا:

فإن الإيمان بمبدأ الاعتماد علي النفس ، إنطلاقا من القيام « بفرض الكفاية » في كل مجال ، بحيث لايخلو المجتمع من قائم له باحتياجاته من بين أبنائه، إنما يفرض على الأمة المسلمة أن تبنى تكنولوجيتها ، عن طريق تصديها - بطاقات أبنائها- لحل مشكلاتها بنفسها ، وابتكارالحلول التكنولوجية لها . وبتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاعتماد علي النفس كمضمون لاستراتيجية « حد الكفاية » ، تشيد الأمة صرح تكنولوجيتها ، عندما تقوم بنفسها بتطبيق نتائج البحث العلمي على أساليب أدائها ، لحل المشكلات التي تواجه جهودها

الإنمائية. ومن ثم تبنى التكنولوجيا في ظل استراتيجية « حد الكفاية ».

وهي ثالثا:

تتضمن إقامة هيكل إنتاجي جديد ينتج لناالسلع والخدمات التى تدخل في نطاق « حد الكفاية » لجميع المواطنين. وهى بالقطع ستختلف عن السلع المنتجة اليوم في ظل الاستراتيجيات المنبعثة من المناهج المستوردة . ويتطلب ذلك أن يكون لدينا هيكل إنتاجي ذو مواصفات خاصة ، من حيث حجم المنشآت ، وتوزيعها ، ونوعيتها، وطرق الإنتاج فيها ، ونوع منتجاتها ، والمواد التي تستخدمها ..الخ.

وتلك هى الفرصة الذهبية لبناء تكنولوجيا مستقلة ، تحل مشكلات ربما لاتوجد في المجتمعات الأخرى ، وجهودنا هنا ستجد نفسهاأمام التكنولوجيا الوطنية الى أهدرت في ظل المناهج المستوردة ، فتعمل على تطويرها والإبقاء على مايخدم المجتمع منها بكفاءة ، وتضيف إليها في ظل الملاءمة التى تتمتع بها التكنولوجيا الوطنية.

وهكذا نرى أن مضمون استراتيجية «حد الكفاية» ، يحتوى على شرط ضمني ونتيجة منطقية هما بناء التكنولوجيا الذاتية « كشرط وكنتيجة».

الفرع الثالث- االبناء التكنولوجي واجب الإقامة فى ظل الاستراتيجية الإسلامية:

وبناء على ماسبق فإنه يمكننا أن نقول : إن بناء التكنولوجيا جزء لايتجزء من جوهر استراتيجية « حد الكفاية» الإسلامية ، وإذا كانت هذه الاستراتيجية واجبة الاتباع في ظل الإيمان بالمنهج الإسلامي ، فإننانستطيع أن نقول إن إقامة صرح التكنولوجيا أمر واجب ومفروض فى ظل المنهج الإسلامي، حيث لاتتم

التنمية إلا بهما، باستراتيجية « حد الكفاية » ، والبناء التكنولوجي المتضمن فيها. فتطبيق المنهج الإسلامى ، يحقق - إنعكاسا لاستراتيجيته الإنتاجية- بناء تكنولوجيا ذاتية مستقلة ومتطورة ، نشارك بها العالم المتقدم، ونبادله المنافع وحلول المشكلات.

المطلب الثالث

مدى توافق المنهج الإسلامي مع بناء التكنولوجيا في العالم العربى

إن هناك تعارضا موضوعيا بين المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربي ، حرصا منهاعلى خدمة أهداف مخرجيها، ويهمنا أن نعرف هل يقوم مثل هذا التعارض بين المنهج الإسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى؟

وذلك هو ما جعلناه موضوعا لهذا المطلب الأخير من هذا المبحث ليعرضه لنامن خلال فروعه الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: الايديولوجية التى يخدمها المنهج الإسلامى.

الفرع الثانى: المستفيدون من التكنولوجيا الذاتية للعالم العربي.

الفرع الثالث: مدى التوافق بين المنهج الإسلامى وبناء التكنولوجيا في العالم العربي.

الفرع الأول- الأيديولوجية التي يخدمها المنهج الإسلامي

طبقا للقاعدة العامة فإن أي ايديولوجية إنماتخدم اتجاهامعينا، فما هو الاتجاه الذى تخدمه الأيديولوجية الإسلامية؟

إن الايديولوجية الإسلامية ايديولوجية إنسانية، تخدم المجتمع الذى يعتنقها، فهى لاتنبع من بيئة في الأساس، ولامن مصدر أرضي. وإنما تنبع من عقيدة إلهية وشريعة سماوية، فإذا اعتنقها مجتمع، اصطبغت بيئته بصبغة معينة، وتشكلت أهدافه بشكل خاص، هو الذى يميز المجتمعات الإسلامية.

ولقد مر بنا قول watt إن نجاح النظام الإسلامي وتوافقه الدائم مع كل الظروف، إنمايرجع إلى توافقه مع النفس الإنسانية، وليس إلى توافقه مع مجموعة معينة من الأوضاع الاقتصادية(١).

فالايديولوجية الإسلامية إذاً تخدم اتجاهامعينا هو صالح المجتمع الذى يعتنق هذه الايديولوجية. ومن ثم فتطبيق المنهج الإسلامي في أي مجتمع من المجتمعات، إنمايحمل إلى جانب مصالح هذا المجتمع تحيزا نحو مصالح وأهداف المجتمعات الإسلامية الأخرى.

وهو فى ذلك ليس بدعا من بين المناهج، فتطبيق المنهج الاشتراكي في أي مجتمع يؤدى إلى خدمة مصالح الاشتراكية، والنظام الامبريالي الاشتراكي أجمع، وتطبيق المنهج الرأسمالى إنمايحمل في طياته خدمة مصالح الرأسمالية الدولية كذلك.

ومن هذا المنطلق لاحظنا التعارض الموضوعى بين المناهج الرأسمالية والاشتراكية، وبين بناء تكنولوجيا ذاتية في العالم العربي. حيث إن ذلك ضد

(١) Watt,W.M.Social Integration In Islam.Op.Cit.P.142

مصالح الدول المصدرة للتكنولوجيا وهى التى تقود الدعوة للمنهج الرأسمالى أو المنهج الاشتراكى.

فالمنهج الإسلامى يخدم مصالح العالم الإسلامى إذا هوطبق في أي مجتمع من المجتمعات التى تعتنق الإسلام دينا وتؤمن به شريعة.

الفرع الثاني- المستفيدون من بناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربي:

من الذي سيجنى المكاسب من وراء إقامة صرح تكنولوجي مستقل ومتطور في العالم العربى؟

إنه الشعب العربي وقوى التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، تلك القوي التي بينا أنها لاتتدعم بغير تقدم تكنولوجي مستقل ، يرافق خطواتها ويصعد معها.

إن بناء التكنولوجيا المستقلة بالعالم العربي سيجنى فوائده هذا العالم نهضة اقتصادية ، نمواً ذاتيا غير خاضع لعوامل الضغط الأجنبي ، وفرة في رؤوس الأموال التي يتبدد جانب كبير منها على شراء منجزات التكنولوجيا الأجنبية ، سيجنيها هذا المجتمع قوة عسكرية تمثل الدرع الذى يحمى حقوقه ويدافع عن حدوده، فلو كان للمجتمع العربي اليوم تكنولوجيته العسكرية المستقلة لما كانت حاله هي مانشاهده الآن ، من خضوع للغرب، فمصلحة العالم العربى في بناء تكنولوجيا مستقلة لاتحتاج إلى تدليل عليها، ويكفى ان يتحقق له الاستقلال في ميدان التكنولوجيا ، فيتحقق له الاستقلال في بقية المجالات بطريقة تبعية.

الفرع الثالث- مدي التوافق بين المنهج الإسلامي وبناء التكنولوجيافى العالم العربي:

هل هناك تعارض بين اتجاه المنهج الإسلامى في التنمية إلى خدمة مصالح الشعوب الإسلامية أجمع ، وبين بناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى؟

الحقيقة أن المجتمع العربى ليس إلا قلب العالم الإسلامى، ومقياس الازدهار والتدهور فيه، فإذا عز العرب عز الإسلام ، وإذا ذل العرب ذل الإسلام ومن ثم فكل قوة للعالم العربى هى قوة للعالم الإسلامى، والبناء التكنولوجى إذا تشيد صرحه بالعالم العربى انعكست خيراته على العالم الإسلامى أجمع ، ومن ثم فإن البناء التكنولوجى فى العالم العربى يخدم الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المنهج الإسلامى، على مستوى العالم الإسلامى ككل. أي أن هناك توافقا بين المنهج الإسلامى والايديولوجية التى يخدمها، وبين بناء التكنولوجيا في العالم العربى.

وهكذا ننتهى إلى أن المنهج الإسلامى ، هو المنهج الوحيد القادر على حل المعضلة التكنولوجية التى تؤرق العالم العربى، عندما يمتلك القدرة على تحقيق التنمية، فيوجد البيئة التى يمكن أن تنمو التكنولوجيا داخلها، وعندما يبنى تنميته على أساس من استراتيجية « حد الكفاية » التى تجعل الاستقلال في جميع المجالات لحمتها وسداها، وعندما تتوافق أهداف بناء التكنولوجيا فى هذا العالم، مع أهداف المنهج الإسلامى ، حيث يهدف الاثنان إلى خير المجتمع الإسلامى الكبير.

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لمعرفة مدى إمكانية بناء التكنولوجيا المستقلة في العالم العربى في ظل المنهج الإسلامي.

وبهذاالصدد توصلنا إلى :

١- أن المنهج الإسلامي - إذا طبق- يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن ثم فهو يوجد البيئة التى يمكن أن تنمو فيها التكنولوجيا المستقلة والتى لايمكن أن تقوم في غيرها.

٢- أن المنهج الإسلامي يتبنى فى مجال الإنتاج استراتيجية «حد الكفاية وتلك الاستراتيجية تتضمن تحقيق الاستقلال فى جميع الميادين، ومن بينها الميدان التكنولوجي . وهى تتطلب إقامة هيكل إنتاجي جديد بمواصفات خاصة يمكن من خلال إقامته بناء صرح التكنولوجيا.

٣- أن المنهج الإسلامى لايعانى من تعارض إيديولوجيته ومصالح العالم العربى، كما هو واقع المنهج الرأسمالى الذى يقوم - سواء بوعي أوبغير وعي -بخدمة مصالح البلد الأم، الغرب الرأسمالي ، بل يوجد توافق مطلق بين أماني المنهج ونتائج التقدم التكنولوجي العربي.

٤- تبين لنا من هذا المبحث صلاحية المنهج الإسلامي وقدرته على بناء تكنولوجيا عربية متطورة، تحقق للعالم العربى المشاركة ودخول عصر التكنولوجيا دخولا حقيقيا ، وليس بالتلقى من الخارج والتبعية له.

والله ولى التوفيق

المحتويات | الصفحة